

أسرار
ويكيليكس
أكبر الفضائح عبر التاريخ



أسرار ويكيليكس 1

أكبر الفضائح عبر التاريخ

مركز الدراسات والترجمة

الفهرس

الكتاب

هذه محاولة لحصر وتكثيف بعض وثائق ويكيليكس الأولية في كتاب، على أمل أن يتتالى النشر لنتابع السلسلة في إصدارات مواكبة للحدث الكبير.

حول ويكيليكس كتب سعيد ناشد قائلاً: مئات الآلاف من الوثائق والبرقيات الدبلوماسية السرية نشرها موقع ويكيليكس، الذي يديره الناشط الإعلامي الاسترالي جوليان أسانج، أثارت حفيظة غالبية دول العالم وأغضبت الولايات المتحدة الأمريكية، قبل أن تحرج معظم أصدقائها وعددا من خصومها، ما جعل وزير الخارجية الإيطالي يصفها بالحادي عشر من أيلول/سبتمبر في الحقل الدبلوماسي هذه المرّة، غير أنها جعلتنا نتساءل، في الأخير، حول جدوى السرية والكتمان، حين يتعلق الأمر بالعلاقات الدبلوماسية بين الدّول، في عالم تطورت فيه وسائل المعرفة والاتصال وأصبحت الأسرار لا تصمد طويلاً في أقبية الكتمان.

نشر الموقع إياه أطناناً من الوثائق والمراسلات والبرقيات السرية، التي تفضح الكثير من المعطيات والوقائع حول الحرب في كل من العراق وأفغانستان، وحول السياسة الخارجية لأمريكا وفرنسا وبريطانيا، وأيضاً

روسيا والصين وحتى إيران وبعض دول الخليج العربي.

وإذا كان الموقع، قد أثار الكثير من السخط والإدانة والاستنكار، فإنه، في المقابل، وضع العالم أمام خيارين: إما المزيد من إجراءات المنع وآليات الرّدع أملا في حماية الأسرار الدبلوماسية من أي «سطو» مستقبلي، وإما المزيد من الشفافية والوضوح خلال المحادثات الدبلوماسية والمفاوضات بين الدول.

الخيار الأول لا يعدو كونه مجرّد وهم في وقت لم تعد فيه الأسرار تصمد طويلا. وهذا أيضا درس ابتدائي لكثير من الحكام العرب والذين لا يزالون يميلون، في الغالب، إلى كتمان اتفاقياتهم واتصالاتهم.

الخيار الثاني واقعي ومعقول؛ لأنه يمنح للديموقراطية حياة أفضل، ويضمن، في الأخير، لكل إنسان، أو مؤسسة أو دولة، معاملة قائمة على الصدق والشفافية، تبعاً لقاعدة تدعو كل طرف أن يعامل بقية الأطراف بمثل ما يحب أن يعاملوه به.

إن التنديد بما فعلته ويكيليكس أو التفكير في مقاضاتها، مجرّد إجراء فارغ بلا طائل ولا معنى في عالم قائم على ثورة المعلومات والاتصالات، ولا ضمانة فيه لأي مصالح أو منافع مؤشر عليها بعبارة «ملف سري للغاية».

القائمون على موقع ويكيليكس مجرّد خمسة أنفار متفرغين لهذا العمل الشاق، لكن خلفهم يقف مئات من المثقفين والمفكرين والخبراء، من أوروبا وأمريكا واستراليا وجنوب إفريقيا، من الذين يؤمنون بالقيم الأصيلة للفكر الليبرالي الإنساني، ويحاربون في أكثر من

مكان بالعالم، من أحلى عالم يستطيع فيه كل إنسان أن يعرف كل ما يجري خلف الكواليس المظلمة والغرف المغلقة والأقبية السرية لصناعة القرارات الدّولية.

هؤلاء يحاربون من أحلى عالم بلا أسرار.

أما سامي كليب فكتب في السفير: سيتحدث العالم طويلاً عن وثائق «ويكيليكس». ثمة عود ثقاب اشتعل ومن المنتظر أن تلتهم حرائقه الكثير من هشيم السياسة العالمية والعربية الراهنة. ستكشف أسرار كثيرة، ولكن الأهم منها، أن هذه الوثائق ستؤكد ما كان الناس يعتقدونه من أن لا أخلاق سياسية في العالم ولا مبادئ وإنما مجموعة من المصالح والتكاذب الدبلوماسي.

كان العرب يعرفون مثلاً أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس يعرف عن الحرب على غزة قبل وقوعها، ولكن الوثائق جاءت لتؤكد ذلك ولتتهم مصر بالشيء ذاته. وكانوا يعرفون أيضاً أن أطرافاً لبنانية بارزة تريد القضاء على حزب الله عبر الدعاء لإسرائيل بالنجاح في حربها العام 2006 وعبر تسهيل عمليات التجسس على المقاومة، ولكن الوثائق جاءت تميط اللثام عن الساسة الكرام. وكان العرب يعرفون أيضاً وأيضاً ان انظمة عربية كثيرة تتآمر مع الغرب ضد إيران، فجاءت «ويكيليكس» تعزز هذه المعارف وتدعمها بالوثائق والبراهين.

كان الفرنسيون يدركون أن نيكولا ساركوزي أطلسي النزعة يهودي الهوى، فجاءت «ويكيليكس» تؤكد أنه الرئيس الأقرب إلى أميركا في تاريخ فرنسا واوروبا معاً. وكان الايطاليون يدركون ان سيلفيو برلوسكوني

سطحي ومعجب بذاته حتى الغرور ، فأكدت الوثائق هذه الصفات.

بدأت الأنظمة العربية ومعها الحالمون بالمخططات الأمريكية المشرذمة لأمتهم، يعدّون لحملة تكذيب الوثائق أو «تصحيح أو توضيح» ما جاء فيها ، وبدأت آلة دولية متعددة المصادر تعمل على خنق صوت «ويكيليكس» درءاً للفضائح ولاتساع رقعة الحريق ، وصار بعض العرب - وللأسف بعض نخبهم أيضاً - يتحدثون عن مؤامرة وثائقية خطيرة ، وهذا بحد ذاته يؤكد أن ثمة من اجتاحته الوثائق حتى شلت عنده قدرة النظر اليها من زواياها الا بجابية الكثيرة ، وهذه أبرزها:

* كشفت الوثائق أن أمريكا تتابع بدقة كبيرة أسرار العالم، وان ثمة جهازاً بشرياً هائلاً لديها مكرس لهذه الغاية، وانها تعتبر كل السياسيين والدبلوماسيين والموظفين في الدول التي لها فيها سفراء، مجرد جواسيس أو مخبرين، وان ثمة خطورة كبيرة في ما يقال لسفرائها ذلك انها تبني على قسم مما يقولون جزءاً لا بأس به من سياستها.

* كشفت أن الكثير من السياسيين العرب ، يقدمون أنفسهم على أنهم مجرد مخبرين، وأن جلهم يتواطأ ضد شعبه خدمة لمصالح ضيقة ، ولعل المثال اللبناني هو الأكثر لفتاً للانتباه بهذا المعنى.

* أكدت الوثائق ان العالم بات مفتوحاً على بعضه البعض ، وان عصر الأسرار الكبيرة قد ولى ، وهذا سيفرض تغييراً حتمياً في أنماط السلوك العالمي ، ولعله سيعدل الكثير من قواعد التجسس المباشرة وغير المباشرة. كما أكدت ان قمع الحقائق بات شبه مستحيل في العالم ، فما ان يغلق باب أو موقع لنشر الوثائق حتى تفتح العشرات مكانه.

* رسخت الوثائق القناعة بأن لا فرق كبيراً بين أمركا وحلفائها الغربيين حين يتعلق الأمر بمصلحة قومية عربية كبيرة أو بالعلاقات العربية الإسرائيلية ، فا لمصلحة العليا تصب دائما وأبدا في خانة إسرائيل.

* أحدث ويكيليكس ثورة فعلية في مجال التواصل ، ذلك أن ما ظهر بداية على أنه مجرد كشف عن وثائق تتعلق بعمل الدبلوماسية الأمركية ، تبين لاحقاً أنه فضيحة كبيرة أصابت جل دول العا لم ، وإذا كان البعض يعتقد با نها تخدم إسرائيل وان ثمة مؤامرة ضد أمركا ، أو ا نها مؤامرة أمركية لزرع الشقاق في العا لم ، فالأكيد أيضاً ا نها خدمت أولئك الذين قالوا طويلاً بأن لا مبادئ أو أخلاق في السياسة الأمركية والبريطانية والغربية بشكل عام وإ نما مجموعة مصا لح تلتقي جميعاً ضد ا لمصا لح ا لحقيقية للعرب.

غريب ان يستخف أو يستسخف البعض أ همية وخطورة هذه الوثائق ، أو ان يتلهى بمعرفة من ا لمستفيد ومن الذي سرّب و لماذا ، فنحن أمام مئات آلاف الوثائق - الأسرار التي عرّت انظمة وأشخاصاً ومؤسسات كثيرة في ا لمجتمعين الدولي والعربي ، ومن الصعب ان تتصرف بين بعضها البعض وكأن شيئاً لم يكن.

من الصعب أن نتصوّر مثلاً في أي رمال سيخفي ا لمواطنون اللبنانيون رؤوسهم بعد فضائح الوثائق ، و بماذا سيبررون فعلتهم وهم الذين قبضت عليهم ويكيليكس متلبسين تحت جنح الظلام للقضاء على ا لمقاومة.

ستخرج الوثائق عند كل قضية شاهدة على كذب ما يُقال في العا لم

وما يطبخ في السر والعالم لن يكون قبل وثائق ويكيليكس ما كان عليه قبلها ، وما كشف حتى الآن ليس سوى غيض من فيض هذا الزلزال الوثائقي الرهيب.

لكن ما هي قصة الويكيليكس؟

إذا كان الأوسترالي جوليان اسانج ، صاحب موقع «ويكيليكس» الإلكتروني ، الذي بدأ بنشر أسرار وفضائح السياسة الأمريكية وغيرها ، هو الذي يثير الرعب ، فإن هذا الشخص يحتاج إلى أناس ظلّ لا تقل أهميتهم عنه ، ولا عن مسؤوليته المعلنة ، سواء كانوا مصادر معلومات أو تقنيين أذكياء يمكنهم التحايل على خبراء استخبارات ودفاع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصديقة.

ومن بين هؤلاء ، جنود الظل ، يبرز برادلي مانينغ ، الجاسوس المعتقل بتهمة تسريب المعلومات لموقع و«يكيليكس» ، والذي قد يتعرض لحكم بالسجن لمدة 52 سنة.

وكان لهذا الجندي الشاب (23 سنة) ، الذي خدم في الجيش الأمريكي في العراق ، الفضل في إظهار الأسرار إلى العلن ، وإيصالها للجمهور العريض ، برادلي مانينغ ، المتهم بتحويل ربع مليون مراسلة قصيرة إلى موقع «ويكليكس» ، كان قد عمل في وحدة المعلومات في الجيش الأمريكي ، وهو ما جعله على علاقة مباشرة بهذه الأسرار. وهي عبارة عن خزّان حقيقي ، يتبادل فيه العسكريون والدبلوماسيون الأمريكيون المعلومات. وربما ساهم غضب الجندي من المؤسسة العسكرية الأمريكية ، ومعاناته الطويلة في الاندماج بهذا الجيش ، في

نقمته و في رغبته بتوجيه ضربة للمؤسسة. فهذا الشاب المثليّ، اضطر إلى إخفاء حالته التي كانت ستقذف به بعيداً عن الجيش الأميركي «النظيف»، ومن هنا انزوى لمزيد من العزلة، في بيئة تستلزم التلاحم، وكان يقضي جل وقته في تقديم القهوة إلى الضباط.

وجاء اهتمامه بالإنترنت والشبكات الاجتماعية والمنتديات ليخفف قليلاً من عزلته، ما جعله يلتقي مع أدريان لامو، وهو «هاكر» (قرصان معلوماتية) سابق، معروف بنجاحه في اقتحام شبكات مايكروسوفت وياهو.

وفي ربيع سنة 2010 بدأ التحول الكبير في مسار مانينغ، الذي اعترف بإنجازه نسخاً عن وثائق سرية، عثر عليها في قاعدة البيانات التي يستطيع الوصول إليها. ثم بدأ بنشر رسائل في المجلة الأميركية «وايرد»، ثم اعترف بتسليمه 260 ألف وثيقة عن الدبلوماسية الأميركية لجوليان اسانج، صاحب الموقع الشهير. وكانت بداية الضربات للمصداقية الأميركية في نشر شريط مصوّر لطائرة هيلوكبتر أميركية وهي تطلق النار على المدنيين والصحافيين في بغداد.

لا يتورع مانينغ عن كشف أسباب «خيانته» لمؤسسة الجيش الأميركي، فيقول في إحدى مراسلاته: «رأيتُ صفقات سياسية تقترب من الجريمة (...). رأيتُ أشياء لا تُصدَّق، وفظيعة. يجب أن يطّلع عليها الجمهور، وألاّ تظل مرتّبة في قبو في واشنطن (...) ستصاب هيلاري كلينتون وآلاف من الدبلوماسيين في العالم بالنوبة القلبية حين يستيقظون ذات صباح ويكتشفون سجلاً كاملاً من وثائق سرية عن السياسة الخارجية

في متناول جمهور عريض، و بمحرك بحث».

ولأن النملة يمكنها أحياناً أن تقتل الفيل، أو أن تتسبب، على الأقل، في إيذائه، فها هو براد لي مانينغ يكشف لأدريان لامو عن الحالة الرثة لنظام الحفاظ على سريّة المعلومات الأمريكية: «السيرفر ضعيف وكلمات السر ضعيفة وأمن ماديّ ضعيف، ومكافحة التجسس ضعيفة، إلخ...». ويورد الجندي كيف أنه يَلِج قاعة المعلومات، و يمسح الموسيقى عن القرص المدمج الذي يحمله و يخلق ملفات مضغوطة، وهو يدندن بالموسيقى. ويقول «كنت أدندن بموسيقى الليدي غاغا، وأنا أنفّذ أكبر تسريبات في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية». العناية الربانية كانت معه، وهو يفسرها: « لم يَشُكَّ أحدٌ في الأمر».

لكن لكل شيء نهاية، وإلا لكانت معطيات إضافية حصلت قبل فترات قليلة وجدت طريقها إلى جمهور العالَم المُعوْلَم المتعطش. نهاية كانت عندما أفشى أدريان لامو (الذي لا يُصدق أن صديقه تصرّف وحده في هذا الإنجاز الخارق للعادة)، الخائف من متابعات القضاء الأمريكي، هويّة المسرّب إلى الشرطة، ليُعتقل براد لي مانينغ في بغداد يوم 26 أيار 2010، ثم ينقل إلى سجن في الكويت، وبعدها إلى الولايات المتحدة.

ورغم أنه لن تكون هناك نتائج كبيرة جداً لهذه التسريبات، كما يقول الباحث باسكال بونيفاس، فهيبة الأمريكيين، حتى وإن تضررت لبعض الوقت، و في غياب قوى عالمية ندّية، سرعان ما تعود إلى الواجهة، ويعود العالَم إلى التقرب من واشنطن، «إنْ رَغَباً وإنْ رَهَباً».

ارتفع الشاب الصغير، ذو الوجه البريء (الشجاع والمثاليّ، في

نظر الكثيرين) إلى مصاف البطل في عيون الحركات السلمية الأميركية، وأيضاً في نظر المدافعين عن انترنت حر. والكثير من المنظمات الأميركية تطالب حكومتها بألا تصرِف النظر عما هو أساسي، وأن تنتهز الفرصة لمناقشة موضوع الاحتلال الأميركي لأفغانستان، وترى في تصرف الجندي الأمريكي إثارة لـ«يقظة» الشعب الأميركي.

طاقم هيلاري كليتنون اتصل، مسبقاً، بنظرائه الأجانب، مُطفئاً النار قبل اشتعالها. أما في ما يخص الرأي العام العالمي، الذي عُرِض أمامه المطبخ الدبلوماسي، فإنه سينسى، في غضون أشهر، كل التوصيفات التي يطلقها الأميركيون على هذا المسؤول أو ذاك.

السرّ، من الآن فصاعداً، غيرُ مضمون. بفضل الانترنت - والسرية التي يمنحها لمستخدميه - كُشف كل شيء في بضعة أيام، وحصل الأمر على الرغم من عملية تأمين شديدة للمعطيات. لن تنتظر الفضائح ثلاثين سنة قبل أن تنفجر. وما على الدبلوماسية إلا أن تتكيف مع الأمر، والخارجية الأميركية تشتغل على الأمر منذ شهور.

ويكيليكس لبنان

الحريري أراد انتخاب سليمان بالنصف زائداً واحداً

التقت السفيرة الأميركيّة في بيروت ميشيل سيسون، يُرافقها بعض دبلوماسيي السفارة، بوليد جنبلاط في منزله في كليمنصو في 30 نيسان 2008، وشارك في الاجتماع وزير العدل شارل رزق، (...)، رئيس مجلس القضاء الأعلى أنطوان خير ووزير المهجرين نعمة طعمة.

سُئل جنبلاط عمّا إذا كان القرار الجديد لمجلس الأمن الذي يُركّز على وضع العلاقات اللبنانيّة - السوريّة على السكّة يُفيد لبنان، فأجاب بأن القرار يجب أن يذكر الحدود، وإدراجه قد لا يجد الإجماع المطلوب عليه. وأعرب عن تخوّفه من أن أي قرار جديد تكون «لغته مخففة» سيفقد قوة الدفع بسرعة، وبذلك «يعفى عليه الزمن، مثل القرارات السابقة». وكان أيضاً غير متأكّد مما إذا كانت الجلسة المقبلة لمجلس الأمن لمناقشة القرار 1559 ينبغي أن تكون مفتوحة أو مغلقة، قائلاً إن الحكومة اللبنانيّة لم تحسم موقفها حتى الآن لجهة استعدادها لمناقشة مسألة الحدود مع سوريا.

«من غير الصحيح أن بري لم يُرد اللقاء بسعد (الحريري)»، اشتكى جنبلاط. وأشار إلى أن الشيخ (عبد الأمير) قبلان، (نائب) رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، حثّ بري في اتصال هاتفي على اللقاء بسعد. أضاف جنبلاط أنه حتى لو وافق بري فلن يكون لذلك التأثير نفسه. «كان يجب أن يلتقيا أمس»، قال جنبلاط. بغض النظر، أكمل جنبلاط قائلاً إنه لا يُمكن رفض الحوار. وقال جنبلاط إنه يعتقد أن التشكيلة الحكوميّة 13 /7 /10 قد تكون «مقبولة»، لكنّه يشكّ في أن بري قادر على تحقيق هذا الأمر، لأن سوريا تنتظر الإدارة الأميركيّة الجديدة، والانتخابات النيابيّة المقبلة في لبنان، والتي تأمل أنها يُمكن أن تُغيّر المعادلة.

أعلن جنبلاط أن انتخاب رئيس للجمهوريّة أكثر أولويّة من تأليف الحكومة. هو غير متأكّد من أن قائد الجيش اللبناني ميشال سليمان قد يقبل بأن يُنتخب بأغلبيّة النصف زائداً واحداً، وكان جنبلاط كتوماً عندما سُئل عن خطة 14 آذار البديلة. (ملاحظة: خطة سعد هي الذهاب إلى مجلس النواب في 13 آيار وانتخاب رئيس للجمهوريّة بأغلبيّة النصف زائداً واحداً إذا ما كان هذا الأمر ضرورياً. يبدو أن أعضاء 14 آذار ما زالوا معتمدين على قبول الجنرال سليمان أنه لم يشهر حتى الآن استعداده. جنبلاط بنفسه لم يظهر راغباً في الانتخاب بأغلبيّة النصف زائداً واحداً).

قال جنبلاط إنه لن يلتقي الأمين العام لجامعة الدول العربيّة عمرو

موسى عندما يأتي إلى بيروت في 1 آيار، لأنه سيكون في الأردن لمقابلة الملك عبدالله، ويأمل أن يلتقي وزير الخارجيّة المصري أحمد أبو الغيط. وبدا غير مكترث لزيارة موسى، وقال إنه متفائل لأن القطريين بدأوا يميلون إلى 14 آذار، «ببطء لكن بثقة». وسأل عن موقع السياسة الفرنسيّة حالياً.

كيف يُمكن الولايات المتحدة المساعدة؟

قال جنبلاط إنه مرتاح لرؤية بيانات الحكومة الأميركيّة بشأن الجهود السوريّة لبناء مفاعل نووي. وقال جنبلاط، بين المزح والجدّ، إنّ على الولايات المتحدة الآن إرسال السفينة الأميركيّة نيميتز لتخويف سوريا. واقترح جنبلاط أيضاً أن تساعد الولايات المتحدة في تحسين السجون اللبنانيّة (رداً على أعمال الشغب التي حدثت أخيراً في سجن رومية). أضاف رزق إن خريطة طريق توضح كيف يُمكن الولايات المتحدة تقديم مساعدة ستكون مفيدة (إضافة إلى برنامج التدريب القضائي الحالي الذي تموّله وكالة التنمية الأميركيّة بقيمة 7 ملايين دولار).

أشار جنبلاط إلى أن الحكومة اللبنانيّة لم تتلقّ حتى الآن وديعة المليار دولار التي وعدت السعوديّة بوضعها في المصرف المركزي. وأشار الوزير طعمة إلى أن التعطيل يعود إلى «التقاليد السعوديّة»، وأن أفضل طريقة للحصول على الأموال هي أن يُرسل رئيس الحكومة فؤاد السنيورة مستشاره محمد شطح ليقضي أربعة أو خمسة أيام في الرياض «لتسيير الأمور».

قال جنبلاط إن المحكمة الخاصّة «ليست كافية» لإخافة سوريا. وأقرّ رزق بأن عمل المحكمة الدوليّة كان « مخيفاً لسوريا حتى الفترة الأخيرة». واتفق جنبلاط ورزق على أن الرئيس السوري بشار الأسد لن يهتم بالمحكمة الدوليّة لسنوات. كرّر رزق مخاوفه من أن رئيس لجنة التحقيق الدولية دانيال بلمار أبلغ البعض أنه «لا يملك قضيّة». وقال رزق إنه يُمكن للولايات المتحدة أن تُساعد عبر توجيه السفير زلماي خليل زاده للطلب من الأمين العام لمجلس الأمن التأثير على بلمار والتشديد على أهميّة دوره بصفته المدّعي العام للمحكمة.

وأشار رزق إلى أن على بلمار منع لجنة التحقيق الدوليّة من تبرئة الضباط الأربعة المتهمين بالمشاركة في اغتيال رفيق الحريري لأن اللوم كلّه سيقع عليّ (...).

لم تُقرر الحكومة اللبنانيّة بعد إرسال رسالة إلى مجلس الأمن لطلب تمديد مدّته ستة أشهر للجنة التحقيق الدوليّة، قال رزق، وذلك لأن الحكومة فقدت النصاب القانوني في جلستها في 29 نيسان. وقال إنه لا يشكّ في أن الحكومة ستوافق على الرسالة، مضيفاً أن السنيورة أدخل تعديلاً واحداً (عبارة « في أقرب وقت ممكن» بدلاً من «قريباً»). أبدى رزق تفاؤله بأن الرسالة ستلقى ترحيباً ولا يُمكن رفضها، لأنه غيّر في اللهجة، بحيث أصبحت إن الدولة اللبنانيّة «تُرحّب» ببلمار مدّعياً عاماً، ولا تطلب.

في الوقت الحالي، في جلسة منفصلة عن تطوّر عمل حزب الله في إنجاز شبكة الفايبر أوبتيك، أبلغ المستشار الأول للسنيورة، محمّد شطح، أن الشبكة مثال آخر على انتهاكات حزب الله ضد الدولة. لذلك لا يُمكن فصل هذه الشبكة عن العمل العسكري لحزب الله. فتوجيه الحكومة اتهاماً علنياً لحزب الله سيدفع إلى طرح سؤال عن سبب عدم نزع الحكومة سلاح حزب الله وإزالة خطره العسكري عن الحكومة اللبنانيّة. لا يُمكن مجلس الأمن أن يبقى محايداً تجاه التقارير عن زيادة الأعمال غير المشروعة التي يقوم بها حزب الله، لكن قد تكون الحكومة اللبنانيّة هي المعنيّة بالمبادرة إلى الاتهام. وقال شطح إن هناك غياباً لاستراتيجيّة واضحة عند الحكومة بشأن كيفيّة مقاربة هذه المسألة، ذاكراً بعض الخلافات بين وزير الدفاع المرّ ووزير الاتصالات حمادة.

براميرتس يدعو إلى تغيير لحّود

نشرت صحيفة «دايلي ستار» مضمون وثائق قالت إنها صادرة عن السفارة الأميركية في بيروت، من دون أن تنسبها إلى موقع ويكيليكس. وتتحدّث الوثائق عن اجتماعات عقدت بين دبلوماسيين أميركيين، وخصوصاً السفير جيفري فيلتمان، والرئيس السابق للجنة التحقيق الدولية سيرج براميرتس.

في إحدى الوثائق التي تتحدث عن اجتماع بين الرجلين عام 2006، ينقل فيلتمان شكوى براميرتس من سوء تعاون الدول الغربية معه، وخصوصاً الأوروبية منها. تذكر الوثيقة أن براميرتس طلب من سفير بلاده (بلجيكا) في بيروت تسهيل مقابلة المحققين أحد المشتبه فيهم الموجودين في بلجيكا. لكن السفير عاد إلى براميرتس بلائحة من الشروط عن كيفية إجراء المقابلة مع المشتبه فيه ووجهة استخدام إفادته. وتنقل الوثيقة عن براميرتس قوله: «قلت للسفير، لو كان جوابُك صادراً عن سوريا، لكتبت في تقريري أن سوريا رفضت التعاون. لقد صُدِم، لكن ما قلته حقيقي. كان التعاون السوري معنا أفضل من تعاون بعض دول الاتحاد الأوروبي».

و في اجتماع عقد يوم 6 تموز 2006 بين الرجلين، قال براميرتس لفيلتمان إن «تطبيق أي معايير دولية على قضية توقيف الضباط الأربعة سيؤدي إلى إطلاق سراحهم فوراً». و في الوقت عينه، تضيف الوثيقة، أقر براميرتس بأن «إطلاق سراح الضباط سيكون بمثابة الكارثة السياسية في لبنان».

وتنقل وثيقة «دايلي ستار» عن براميرتس قوله إن صدقية زهير محمد الصديق بصفته شاهداً «منخفضة إلى درجة أن أياً من شهاداته لن تصمد أمام المحكمة». و بحسب ما ذكر فيلتمان في الوثيقة، فإن براميرتس تحدّث عن الأجهزة الأمنية السورية، قائلاً إن في سوريا خمسة أجهزة منفصلة، «ولا أستطيع أن أتخيل أن الرئيس السوري أعطى أمراً للأجهزة الخمسة باغتيال الحريري. و في حال وجود أي شبهة، فقد يكون لدينا جهاز واحد متورط في الجريمة، وقد تلقّى الأمر من الأعلى. وما علينا تحديده هو المستوى الذي صدر القرار عنه».

و في وثيقة أخرى، يقول فيلتمان إن براميرتس قلق بشأن قدرة لبنان على الاستمرار في توقيف الضباط الأربعة. تضيف الوثيقة: «إطلاق جميل السيد، إلى جانب الآثار التي سيخلفها على الوضع السياسي في لبنان، فإنه قد يخلّف مخاطر أمنية علينا نحن البعثات الدبلوماسية. جميل السيد، في حال إطلاق سراحه، سيغضب ويسعى إلى الثأر، وسينظر إلى الأمم المتحدة على أنها مسؤولة، جزئياً على الأقل، عن الاستجوابات التي أخضعته لها لجنة التحقيق الدولية، إضافة إلى الأشهر التي قضاها في السجن».

وثيقة إضافية تقول إن اجتماعاً عقد في أيار 2006 بين مسؤولين أميركيين ورئيس فريق التحقيق في اللجنة الدولية، بيتر نيكولسون، طالب فيها الأخير الولايات المتحدة بتقديم صور جوية للبنان في الفترة السابقة لاغتيال الحريري. وكان نيكولسون مهتماً بالدرجة الأولى بصور لبيروت وعنجر ومعسكر الزبداني في سوريا. وأعرب نيكولسون عن تفهّمه للسرّية التي تخضع لها صور الأقمار الاصطناعية، عارضاً على الأميركيين أن يختاروا بأنفسهم الصور المهمة للجنة التحقيق الدولية، وخصوصاً لمنطقة عنجر، وبالتحديد الصور التي تظهر فيها مركبات يجري تخزينها لاستخدامها في عمليات.

ونقلت وثيقة عن براميرتس قوله إن لجنة التحقيق الدولية تقابل أعضاء «خلية نبعة» (مجموعة الـ13)، مشيراً إلى أن «السلطات اللبنانية لم توجّه تهماً رسمية للمشتبه فيهم. ونتيجة لذلك، ليس لهم اتصال بمحامين».

وكتب فيلتمان أن برامیرتس يرى أن رحيل الرئيس إميل لحود من موقع الرئاسة الأولى قد يمثّل تطوراً إضافياً يساعد شهوداً على التقدم من اللجنة للإدلاء بإفاداتهم.

الحريري لسيسون: تواصلكم مع سوريا يؤذيكم

في هذه الوثيقة، يبلغ الرئيس الحريري السفيرة الأميركية أنه سيلتقي السيد حسن نصر الله، شارحاً أن لقاء كهذا يعطي الضوء الأخضر للشيعة الآخرين كي ينفتحوا على 14 آذار.

مذكرة تاريخ 15 /10 /2008

التقت السفيرة الأميركيّة ميشيل سيسون زعيم الغالبيّة سعد الحريري ومستشاره نادر الحريري وكاتبة المحضر نادين شهاب في قريطم في 15 تشرين أول 2008.

رداً على التكهّنات الإعلاميّة بشأن موعد لقائه مع الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله أجاب الحريري إنّ مستشاريه لا «يزالون يدرسون» بعض العوامل الصعبة مثل المكان والتوقيت، لكن يجب أن يحصل الاجتماع «قريباً».

و في ما يخصّ لقاءه نائب حزب الله محمد رعد في أيلول قال الحريري إنه كان لقاء «مصالحة»، مضيفاً تنبيهاً أن كلا الطرفين يملك أجندته السياسيّة الخاصّة. عرّف الحريري أجندته بإزالة أسباب الصراع السني - الشيعي، وتأمين وضعيّة أفضل له للتواصل مع شخصيّات شيعية

أخرى. وبرّر الحريري أنّ بعض الشيعة سيشعرون بأنهم تلقّوا ضوءاً أخضر للتواصل مع الحريري إذا ما رأوه يلتقي نصر الله. لاحظت السفيرة أن الحريري بذل جهداً للارتباط بالشيعة اللبنانيين بعد زيارته في تموز إلى العراق، وسألت إذا ما استمر هذا الارتباط والتواصل. أكّد الحريري هذا الأمر. وأضاف إنّ نصر الله يُريد الاجتماع لأنه يخشى هجوماً إسرائيلياً على لبنان ويُريد أن يُرتّب بيته الداخلي.

الحرب الإسرائيلية قد تقضي على 14 آذار

اعترف الحريري بأنه يُشارك نصر الله خوفه من حرب إسرائيليّة. وأشار إلى أن البعض في إسرائيل والولايات المتحدة مقتنعون بأن إسرائيل يجب أن تُنظّف لبنان من حزب الله « لمرّة واحدة و نهائيّة»، لكنّه حذّر من أن خطوة كهذه لا يُمكن أن تُبعد حزب الله إلا مؤقتاً، لأن إيران وسوريا ستعيدان بناء الحزب. وأكثر من ذلك، قال الحريري إن السنّة والمسيحيّين قد يخسرون لأنّ إسرائيل ستُقاتل الأمّة لا حزب الله فقط. «سيكون هذا قاتلاً لقوى 14 آذار» بشّر الحريري.

سوريا تختبر ردود الفعل عبر نشر القوات

شجب الحريري نشر القوات السوريّة أخيراً. فبعد سلسلة الاغتيالات، ومن ضمنها والدي، كيف تجرؤ سوريا على تحريك قواتها باتجاه الحدود اللبنانيّة مدعيةً أن لبنان لديه مشكلة مع الإرهابيين. وتكهّن الحريري بأن سوريا ليست في وارد الإعداد لاجتياح، لكنها تختبر ردود

الفعل. وقال إن سوريا، في العادة، تقوم بخطوة وتنتظر ردّ الفعل. إذا لم يكن هناك ردّ فعل قاسٍ، فإن جرأة سوريا تزداد، توقّع الحريري. ومع ذلك، قال الحريري، إن سوريا ليست خائفة من ردّ فعل المجتمع الدولي، وخصوصاً أن الرئيس السوري بشار الأسد يبقى رئيساً لمدى الحياة، لذلك فهو غير معني بخسارة علاقته مع فرنسا وبريطانيا على المدى القصير. قال الحريري إنه إذا اعتقد الأسد أن سوريا ستُقصف بسبب مراكمة قواته العسكريّة، فإنه سيسحب قواته.

أميركا «تؤذي سمعتها» بالتحدث إلى سوريا

اشتكى الحريري من اللقاء الأميركي الأخير مع وزير الخارجيّة السوري وليد المعلّم. وأشار إلى أن مصر والسعوديّة لا تتكلمان مع سوريا، وقال إن الولايات المتحدة تُخاطر بخسارة الدعم العربي، الذي تملكه حالياً، وخصوصاً في لبنان والعراق، من خلال «محادثاتها مع دمشق». لهذا أهميّة خاصة مع طلب الولايات المتحدة الدعم المصري والسعودي في العراق؛ رغبتهما في المساعدة ستتضاءل بسبب الارتباط الأميركي مع سوريا. فأشارت السفيرة إلى أن الولايات المتحدة نقلت إلى المعلّم الملاحظات الأميركيّة؛ وتتضمّن دعم سوريا لعناصر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، دعم سوريا للإرهاب، وسجلّ سوريا في مجال حقوق الإنسان. كما أعلنت واشنطن دعمها للسيادة اللبنانيّة. وأكثر من ذلك، فإن الوزيرة رايس أعلنت أن الولايات المتحدة تدعم بناء العلاقات الدبلوماسيّة بين لبنان وسوريا، لكنها أشارت إلى أن هذا يحتاج إلى احترام متبادل. كما أن التطبيع يتضمّن ترسيم الحدود ووضع حدّ

لنقل السلاح عبر سوريا في خرق للقرار 1701. وقال الحريري إنه يخاف من أن تركيز الإدارة الأميركيّة الحالي هو «ترك أثر»، وهذا ما قد يُضرّ بشعبيّة الولايات المتحدة في العالم العربي.

وأبلغ الحريري أن المسؤولين الإيرانيين لا يزالون يدعونه إلى طهران، وأوضح بنيّة طيبة أنّ الولايات المتحدة لا تستطيع التأثير في زياراته، وخصوصاً أنه لن يفاجأ بزيارات مسؤولين أميركيين إلى سوريا وإيران يوماً من الأيّام. ومع ذلك، قال إنه لن يُسافر إلّا إذا كانت تخدم مصالح لبنان الحيويّة.

زيارة عون إلى إيران: «ضربة تحت الزنار»

أعلن الحريري، الذي كان قد التقى صباح هذا اليوم الرئيس ميشال سليمان، أن زيارة سليمان إلى السعوديّة في 11 - 12 تشرين الأول، إضافةً إلى زيارة قائد القوات اللبنانيّة سمير جعجع إلى القاهرة في الأسبوع عينه، كانتا خطوتين جيدتين، وخصوصاً للمسيحيين اللبنانيين. ومع ذلك، انتقد الحريري زيارة رئيس التيّار الوطني الحرّ ميشال عون إلى إيران، التي تزامنت مع توقّف سليمان في جدّة. «كانت ضربة خفيفة لسليمان»، وأضاف إنها رسالة إلى السعوديّة أيضاً. وتأسّف الحريري لأن الزيارة لم تُكلّف عون شعبياً.

بالعودة إلى زيارة سليمان، أبلغ الحريري أن الملك عبد الله كان سعيداً بالزيارة، وأن سليمان ترك أثراً جيداً. واتهم الحريري سوريا بأنها اختارت الإعلان عن العلاقات الدبلوماسيّة مع لبنان هذا الأسبوع «لسرقة العناوين» من زيارة سليمان إلى السعوديّة.

زيارات خارجيّة

«كلّ ما أريده هو الفوز في الانتخابات (ربيع 2009 النيابيّة)» قال الحريري. وأضاف إنه يُعدّ لزيارة قريبة إلى العراق، وللقيام بجولات في طرابلس والبقاع وصيدا، كما لزيارة أوروبا ومصر، «لخلق توازن مع سوريا». وأضاف إنه قد يزور روسيا للقاء رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين في تشرين الأول أو تشرين الثاني. و بحسب الحريري، فإن روسيا تعقد صفقات تجاريّة مع السعوديّة، وهو ما قد يُسهّل فصل روسيا عن إيران. وقال إنه قد يطلب موافقة سليمان قبل معظم الزيارات.

لا ثقة بالطاشناق

مشيراً إلى أن من المبكّر تشكيل اللوائح الانتخابيّة، قال إنه وجعجع وأمين الجميّل ووليد جنبلاط وميشال المرّ سيقرّرون اللوائح في النهاية.

ميشال المرّ أبدى ثقته بإمكان قيام تحالف انتخابيّ بين الحريري وحزب الطاشناق المعارض. الحريري رفض هذا الاقتراح، قائلاً: «الطاشناق مجموعة كاذبين». واشتكى من أن الطاشناق خانوا والده عام 1996.(...) يبدو الطاشناق أقرب إلى إيران منهم إلى سوريا، لذلك، فقط الخلاف بين سوريا وإيران، يُبعد الطاشناق عن الحلف السوري. (ملاحظة: في اليوم ذاته، استقبل المرّ وفدَين من حزب الله وحزب البعث السوري في لبنان. أبلغ المرّ أن الوفدَين ضغطا عليه للمشاركة في لائحة عون في المتن، وهو عرض قال المرّ إنه رفضه. انتهت الملاحظة).

اعتقالات أوصلت إلى «معلومات جيّدة»

أبلغ الحريري أنّ اعتقالات 11 تشرين الأول في طرابلس زوّدت الأجهزة الأمنيّة اللبنانيّة بمعلومات جيّدة من شخص واحد، وهو عضو في خليّة إرهابيّة مرتبطة بفتح الإسلام، ومسؤول عن الهجمات على الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي. قال الحريري إنّ هذا الشخص لديه عدد من المعارف في دمشق. على الأقل، قال الحريري إنه برهن أنْ لا علاقة للسلفيّين بالهجمات على الجيش وقوى الأمن الداخلي. وبطريقة منفصلة، طلب الحريري مساعدة الحكومة الأميركيّة بمعلومات عن عمر بكري، وهو شيخ مشتبه في علاقته بالقاعدة، وفي علاقات بالاستخبارات السوريّة.

الإمضاء : سيسون

رقم الوثيقة : 12958 بتاريخ 15 /تشرين الأول :2008

المحتوى : سري

لغز اغتيال عماد مغنيّة: الشماتة بحزب الله

في 14 شباط 2008، صدر عن السفارة الأميركية في بيروت تقرير إلى وزارة الخارجية عن الوضع في لبنان بالتزامن مع إحياء قوى 14 آذار الذكرى الثالثة لاغتيال الرئيس رفيق الحريري مع تشييع المسؤول العسكري (السابق) في حزب الله عماد مغنية.

ركّز التقرير على الأحاديث الأكثرية حول مشاركة سوريا في اغتيال مغنية واعتقادهم أنه ثمن صفقة قد تعقد قريباً، فيما نقلوا عن ضباط في قوى الأمن الداخلي وجود اختلافات بين الرئيس السوري ومستشاريه وضباط استخباراته، فيما نُقل موقف خاص عن النائب غسان مخيبر الذي رأى أن من الغريب اغتيال مغنية بعد خروجه من أحد مكاتب الاستخبارات السورية.

نظريّات لبنانية في اغتيال مغنيّة

أبرز ما جاء في مقدّمة التقرير:

في ظل التوتر الحاصل في لبنان نتيجة الأزمة السياسية المستمرة،

يرى كثير من اللبنانيين أنّ بلدهم سيدفع ثمن مقتل عماد مغنية. ويطرح اغتيال مغنية، الذي يعدّ أيقونة للمقاومة الشيعية وأكبر الإرهابيين المطلوبين من الولايات المتحدة وإسرائيل، الكثير من الأسئلة حول من يريد موت مغنية و في هذا التوقيت و لماذا.

كثرت الشائعات والمواقف في شأن الطرف المسؤول عن اغتيال مغنية، فوجّه حزب الله وقوى المعارضة أصابع الاتهام إلى إسرائيل، فيما لم تستبعد شخصيات في قوى 14 آذار ضلوع سوريا بهذه العملية. في جميع الأحوال، تحدثت إحدى الشائعات عن إمكانية ضلوع 14 آذار في اغتيال مغنية، و ثمة قلق واسع النطاق سيضرّ بلبنان.

تعاون أكثريّ ونصب تذكاريّة معارضة

شيّع حزب الله بطله عماد مغنية بعد ظهر يوم 14 شباط في أجواء ماطرة وحزينة، إذ خطب بالحشود الجنائزية كل من الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله ووزير الخارجية الإيراني، منوشهر متكي.

قبل ساعات من انطلاق جنازة مغنية وليس بعيداً عنها، احتشدت قوى 14 آذار الموالية للحكومة في ساحة الشهداء لمناسبة الذكرى الثالثة لاغتيال رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري. ومثّل التجمّع الجماهيري لقوى 14 آذار (يراوح عدد المحتشدين بين 100 ألف ومليون مشارك) محاولة لإعادة تنشيط القاعدة الأكثرية واستعادة زمام المبادرة السياسية بوجه المعارضة. توعّد نصر الله بـ«حرب مفتوحة» مع «الصهاينة»، متعهّداً تنفيذ عمليات ضد إسرائيل خارج الحدود اللبنانية للثأر من مقتل

مغنية. ركّزت الخطابات في المسيرة السلمية لقوى 14 آذار على حاجة لبنان إلى «إجماع واتفاق» وانتخاب رئيس للجمهورية فوراً. بين كل الخطباء، وحده الزعيم الدرزي وليد جنبلاط سجّل موقفاً صارماً وعنيفاً من سوريا وحلفائها في المعارضة، متعهداً أنّ لبنان «لن يُسلّم إلى دمشق أو إلى العالم السوري - الإيراني الأسود».

الشجب الرسمي لـ 14 آذار: أكثر من دموع تماسيح؟

في 13 شباط، استنكر زعيم 14 آذار، سعد الحريري، اغتيال مغنية وقدم تعازيه إلى الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله. في اليوم نفسه، خلال مقابلة تلفزيونية له مع المؤسسة اللبنانية للإرسال، وافق الحريري حزب الله في اتهام إسرائيل بالوقوف وراء قتل مغنية، غير أنه غمز إلى دور سوري بإشارته إلى أنّ الأخير اغتيل في دمشق بالقرب من مدرسة إيرانية في منطقة تسيطر عليها الاستخبارات السورية.

يوم الاغتيال. تحدث الأمين العام لقوى 14 آذار، فارس سعيد، عن مقتل مغنية كأنه درس لحزب الله. مما معناه أن يعي حزب الله أنّ حاميه وضامنه الوحيدين هما الدولة اللبنانية والجيش اللبناني لا ترساناته أو الأجهزة السورية.

في الوقت نفسه، يعتقد الزعيم الدرزي وعضو 14 آذار، وليد جنبلاط، أن إسرائيل لأسباب واضحة، أو سوريا لأسباب مجهولة، قضيا على مغنية. وفي جميع الأحوال، وصف جنبلاط بصراحة مقتل مغنية بـ «الخبر الجيد».

ورأى عدد من السياسيين الأكثريين، منهم السفير اللبنا في السابق في الولايات المتحدة سيمون كرم ورئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون، أنّ سوريا صفّت مغنية «هديةً للأمركيين». إلا أنّ كرم و شمعون أملا ألاّ تكون الصفقة على حساب لبنان.

أبلغ وزير الداخلية، حسن السبع، السفير بأن مغنية، لحُسن الحظ، لم يغتل على الأراضي اللبنانية، وإلا لكانت اتُهمت قوى 14 آذار بالتآمر مع إسرائيل على حزب الله.

لا يزال السبع متردداً بشأن هوية مرتكبي الجريمة، معلقاً باحتمال أن تكون رسالة سورية إلى حزب الله أو الولايات المتحدة، أو أن تكون نتيجة انقسام داخل حزب الله.

وأعرب السبع عن قلقه من دفع لبنان الثمن إذا كانت الرسالة موجهة إلى الولايات المتحدة، على أنها رسالة تذكر بأنّ على الأخيرة التعامل مع سوريا في ما يخص كلاً من الانتخابات الرئاسية وحزب الله.

خرجت نظرية أخرى من طاحونة الشائعات في بيروت، أشارت إلى أنّ السعوديين وآل الحريري تعاونوا مع جهاديين سنّة سوريين لتوجيه ضربة إلى المعارضة وحليفتيها سوريا وإيران.

وتستند هذه الفكرة إلى الادعاءات السابقة بأنّ سعد الحريري والمملكة السعودية كانا متورطين بتسليح متشددين سنة، في جهود لمواجهة حزب الله.

ضبّاط أمن يتحدّثون عن بصمات الأسد

أبلغ ضباط من المستوى المتوسط في قوى الأمن الداخلي ضباطاً ورسميين في السفارة، اعتقادهم بأنّ قوات سورية، خاضعة للرئيس بشار الأسد، قد تكون مسؤولة عن الاغتيال، في جهد لفرض تسوية في ظل المأزق السياسي المستمر، وذلك عبر تخفيف الضغط عن سوريا. وتكهّن الضباط أنّ يكون للاغتيال وقع حادّ على حزب الله، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتباك واسع وانعدام في التماسك.

ويستند الضباط في تقييمهم هذا إلى التوتر المزعوم بين الأسد ورئيس استخباراته العسكرية، آصف شوكت، نتيجة اختلاف بين زوجتي الرجلين. وذكر الضباط أيضاً أنّ الأسد بات أكثر استقلالية بعد تهميش عدد من المستشارين الموثوق بهم سابقاً مثل شوكت.

معارضون يشكّون في ضلوع إسرائيل

فيما دعم معظم المراقبين في المعارضة اللبنانية نظرية حزب الله في احتمال أن تكون إسرائيل مسؤولة عن الاغتيال، أسرّ عضو كتلة عون، النائب غسان مخيبر، لضباط ومسؤولين في السفارة أن من الغريب أن يأتي اغتيال مغنية بعد خروجه من أحد مكاتب الاستخبارات السورية، مضيفاً أن مقتل مغنية يمثّل تحدّياً كبيراً لحزب الله. وعلّق مخيبر بأنّ الأيام المقبلة قد تكشف عن طبيعة «صفقة» يمكن التوصل إليها.

ميشيل سيسون

بيروت في 14 شباط 2008

المصدر: سفارة بيروت، التصنيف: سرّي

جعجع: حظر السفر إلى سوريا

التقى رئيس الهيئة التنفيذيّة في القوات اللبنانيّة سمير جعجع مع القائمة بأعمال السفارة الأمركيّة في بيروت ميشيل سيسون في الثالث من آذار 2008، وذلك قبل ثلاثة أسابيع من زيارته لواشنطن.

مقاطعة القمّة العربيّة

عرض جعجع ما يعتقد أنه الموقف السعودي لجهة المشاركة في القمّة العربيّة التي ستُعقد في دمشق من 29 إلى 30 آذار: السعوديّة ستشارك إذا ما دعت سوريا رئيس الحكومة فؤاد السنيورة.

في المقابل يُريد جعجع أن يربط لبنان والسعوديّة مشاركتهما بالقمّة بانتخاب رئيس للجمهوريّة، وهو موقف يعتقد جعجع أن زعيم الدروز وليد جنبلاط قد يدعمه (مع ملاحظتنا أن جعجع غالباً ما يتعارض مع جنبلاط). على الأقلّ، يُريد جعجع أن تُعقد القمّة خارج سوريا، كقمّة استثنائيّة، وبذلك لا تكون تحت الرئاسة السوريّة.

ويعتقد جعجع أن السنيورة سيقبل الدعوة السوريّة فيما لو وُجّهت

إليه. في كل الأحوال ، يسأل حعجع: هل ستدعو سوريا السنيورة وحده ، وهو سنّي ، معتبراً أن سوريا قد تدعو رئيس مجلس النواب الشيعي نبيه بري ، لتتفادى دمشق الاعتراف بحكومة السنيورة.

14 آذار ترفض أفكار موسى

أبلغنا جعجع أنه من غير الواضح ما إذا كان الأمين العام لجامعة الدول العربيّة عمرو موسى سيعود إلى بيروت هذا الأسبوع أو لا. وشرح أن عرض موسى الأخير لزعيم الغالبيّة سعد الحريري كان أن يجري انتخاب رئيس للجمهوريّة ، ثم تاليف حكومة وحدة وطنيّة يكون رئيسها من خارج قوى 14 آذار ، وهو أمر ترفضه 14 آذار بشدّة.

الضغط لقانون انتخابي نسبي

بالعودة إلى زيارة موسى وجولاته التفاوضيّة الأخيرة ، قال جعجع إن تحديث قانون الانتخاب يبقى عقبة ، داخل فريق 14 آذار. هو يُنادي بقانون انتخابي مبني على النسبيّة ، وهو نظام يعتقد جعجع أنه سيفيد مسيحيي 14 آذار ويكسر قوّة حزب الله. أكثر من ذلك ، يُضيف جعجع إن التمثيل النسبي سيُضعف كتلة ميشال عون المعارضة ، أي التيّار الوطني الحرّ بنسبة 50 في المئة. من الفوائد الإضافيّة هي انتخاب نواب شيعة من قوى 14 آذار ، قال جعجع.

رغم ذلك ، هو اعترف بأن بعض نواب كتلة سعد الحريري سيخسرون ، كما أن جنبلاط يحتاج إلى إقناع ، ويطلب جعجع أن تحثّ الولايات المتحدة الحريري وجنبلاط على دعم القانون النسبي

للانتخابات. (ملاحظة: بري أبلغ القائمة بالأعمال في لقائهما في 25 شباط أنه يُفضّل القانون الانتخابي النسبي، مع أنه يُفضّل الدائرة الانتخابيّة الكبيرة، بينما يُفضّل جعجع الدوائر الصغيرة).

التحالف مع الشيعة المعارضين لحزب الله

بعدما كانت القائمة بالأعمال قد التقت في وقت مبكّر من هذا اليوم بأحمد الأسعد، زعيم تيّار الانتماء اللبناني، حركة معارضة لحزب الله، سألت عن علاقة جعجع بالأسعد. أجاب جعجع بأن علاقته بالأسعد جيدة (الذي يدعم قانوناً نسبياً للانتخابات) وأنه مهتم بضمّه إلى تحالف 14 آذار، مدّعياً بأن الأسعد هو الأفضل لقيادة تحالف شيعي. جعجع يرى قدرات عند الأسعد، لكنّه يُشير إلى أن الأخير يحتاج إلى تمويل. وحذّر جعجع من أن سعد يُعارض الأسعد، وفي جزء من الأسباب لأن السعوديين (حلفاء سعد) لا يُريدون خلافاً مع حزب الله. لذلك، استنتج جعجع أن أي دعم أميركي للأسعد يجب أن يبقى مخفياً. واستناداً إلى جعجع، فإن الأسعد حصل من 15 إلى 20% من الأصوات في منطقته عندما خاض الانتخابات كمستقلّ. (ملاحظة: نحن مشكّكون. فبحسب معلوماتنا حصل الأسعد على نسبة أقلّ من الأصوات).

وتتضمّن الاحتمالات الشيعيّة الأخرى، عائلة وزير العمل طراد حمادة، والصحافي المستقل عقاب صقر. وهذا هو حدّ الإمكانيات، ادّعى جعجع. ويقول جعجع إن المساعدات الأميركيّة لجنوب لبنان لم تنجح في إبعاد القاطنين هناك عن حزب الله، ولذلك يجب أن تذهب مساعدات الولايات المتحدة إلى الأسعد، كما إلى المسيحيين في الشمال.

تجديد الحكومة بوزراء مسيحيين

بالنظر إلى الوضع السياسي العالق، يرى جعجع أن هناك ثلاثة سيناريوهات:

1 - استمرار الستاتيكو.

2 - تنتخب 14 آذار رئيساً بأكثريّة النصف زائداً واحداً.

3 - تجديد الحكومة بإدخال وزراء مسيحيين في الوزارات الرئيسيّة.

لا يزال جعجع يدعم خيار الانتخاب بالنصف الزائد واحداً، لكنّه يعترف بأنه ينقص هذه الخطوة الخطرة الدعم المطلوب في الوقت الحالي. هو يقترح تجديد الحكومة وإدخال ثلاثة ممثلين مسيحيين في وزارات أساسيّة مثل الداخليّة، التعليم، والاقتصاد. إذ إن بعض هذه الوزارات مشغولة بتكنوقراط. يرى جعجع أن لا عمل حكومياً حقيقياً في لبنان، لذلك لا تحتاج الحكومة إلى مهارات التكنوقراط، ولكنها تحتاج أكثر إلى ممثلين رمزيين عن المسيحيين، «يظهر الآن أنها حكومة الحريري؛ نحن نريدها أن تكون حكومة 14 آذار» يشرح جعجع.

يو أس أس كول: الولايات المتحدة في ازدواجيّة

«أنتم تضعون أنفسكم في ورطة»، حذّر جعجع، استناداً إلى وجود يو أس أس كول مقابل الشواطئ اللبنانيّة. وعزا السبب إلى أنه إذا جرّب أحدهم شيئاً ما، و لم تتفاعل الولايات المتحدة، فيبدو هذا الأمر سيئاً. في المقابل، قال جعجع إذا تفاعلت الولايات المتحدة فستُذكّر

بعام 1983. لا تستطيع الولايات المتحدة أن تقف مكتوفة الأيدي، ولا تستطيع أن تتراجع في هذه المرحلة. واقترح أن واشنطن ستكون داعمةً أكثر إذا فرضت حظر سفر إلى سوريا، لتمنع بذلك كلّ شركات الطيران والطائرات من السفر من وإلى سوريا. وبرأي جعجع إن الأوروبيين سيكونون أكثر قابليّة للحظر الجوي بعد اغتيال عماد مغنيّة، ما وفّر دليلاً دامغاً للعالم بأن سوريا تأوي إرهابيين.

كذلك زوّد جعجع القائمة بالأعمال معلومات استخباريّة غير مؤكّدة عن تسليم إيران لسوريا 15 غواصة.

تعليق السفارة

فوجئنا لسماع التطوّر الإيجابي للعلاقة بين جعجع والأسعد ولملاحظة نسخة من كتاب «صعود الشيعة» (The Shia Revival) للكاتب فالي نصر على مكتب جعجع. جعجع وبري يشتركان في الاهتمام بقانون نسبي للانتخابات. انتهاء الملاحظة.

التوقيع : سيسون

مذكرة رقم 12958 تاريخ 3 آذار 2008

المصدر : سفارة بيروت

التصنيف : سري

كيف أدار مروان حمادة معركة شبكة اتصالات المقاومة؟

التقت القائمة بالأعمال في السفارة الأميركية في بيروت، ميشيل سيسون، الوزير مروان حمادة، بحضور الملحق الاقتصادي في السفارة. وضع حمادة الدبلوماسية الأميركية في أجواء شبكات الاتصالات الداخلية الخاصة بحزب الله، وشكا من تقاعس عدد من حلفائه وخوف المؤسسات الرسمية من مواجهة الحزب. واللافت أنّ تعليق السفارة على هذا اللقاء ينتهي بعبارة: «الحكومة اللبنانية قد تأمل أن يقوم طرف آخر بمواجهة هذا التحدي».

مذكرة 16 نيسان 2008

«إيران تلكوم تستولي على البلد» هي أولى الكلمات التي تلفظ بها الوزير مروان حمادة خلال لقائه القائمة بالأعمال في السفارة الأميركية في بيروت، ميشيل سيسون، والملحق الاقتصادي في السفارة، يوم 16 نيسان 2008. وأشار حمادة إلى اكتشاف نظام ألياف بصرية كامل وضعه حزب الله، يمتد على كل الأراضي اللبنانية، مضيفاً أنّ الحزب وضع في الخدمة نظام «ويماكس» إلى ضواحي بيروت الجنوبية.

ولفت حمادة إلى أنّ موضوع شبكة الألياف البصرية الخاصة بالحزب بات أمراً معروفاً، مشيراً إلى أنّ المؤسسة اللبنانية للإرسال تناولت هذه القضية في تقرير لها ليل 15 نيسان 2008. وأكد أن لا علاقة للحكومة اللبنانية بهذا التقرير، نافياً أن تكون الحكومة قد سرّبته للمؤسسة الإعلامية، ومشدداً على إمكان استخدام هذه الرواية.

وأكد حمادة أنه أطلع الحكومة على هذه المعلومات، وتشاركها مع بعض «أصدقائه» في الخارج، في الدول العربية و في أميركا وفرنسا (صُعق ساركوزي عند اطّلاعه على هذه المعلومات)، إضافة إلى ناظر تطبيق القرار 1559، تيري رود لارسن، وأنه خلال زيارته لباريس، وضع حمادة كلاً من برنار كوشنير، جان دافيد لوفيت، بوريس بويون وميشال بارنسيه، في هذه الأجواء، كذلك تواصل مع القائم بالأعمال في السفارة الفرنسية في بيروت، أندريه باران، والسفير السعودي عبد العزيز خوجة.

أما الرئيس سعد الحريري، الذي كان في السعودية حينها، فقد أرسل طائرة خاصة لتحمل نسخة عن الخريطة التفصيلية لهذه الشبكة، لمشاركتها مع الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز ورئيس الاستخبارات السعودية مقرن بن عبد العزيز.

وأشار حمادة إلى أنّ الرئيس فؤاد السنيورة قام بجولة في المنطقة ونقل هذه الأجواء إلى كل من الأردنيين والإماراتيين ورئيس جامعة الدول العربية عمرو موسى. وقال إنه بعد إبلاغه الرئيس السنيورة ورئيس اللقاء الديموقراطي، وليد جنبلاط، بهذه القضية، أول شخص شاركه هذه المعلومات هو البطريرك الماروني نصر الله صفير. وقال حمادة إنّ

التأثيرات الاستراتيجية لمخطط حزب الله هي استهداف المناطق المسيحية، رغم إنكار الحزب هذا الأمر. ويضيف التقرير أنّ حمادة والسنيورة وجنبلاط والوزير إلياس المرّ نشطوا في سعي الحكومة اللبنانية إلى جمع المعلومات عن الشبكة.

اعتراض الاتصالات المرتبطة بالشبكة

لفت حمادة إلى أنه فيما ووجه حزب الله في موضوع شبكته للألياف البصرية، كانت الاتصالات الخلوية موضع اعتراض من قبل سوريا في الشمال، وإسرائيل في الجنوب، واحتمال تدخل قوات اليونيفيل في البحر. لم تؤكد قوات اليونيفيل رسمياً الاعتراض الإسرائيلي، فيما لم يصدر عن قيادة الجيش أي شكوى رسمية.

أما الاختراق السوري فكان شبيهاً بالاختراق الذي حصل خلال أحداث نهر البارد، ويسلّط الضوء على قدرة السوريين على التواصل داخل لبنان خارج نظام الاتصالات اللبناني.

وعبّر حمادة عن اعتقاده بأن تكون شركة «أم. ت. ن» للاتصالات العاملة في سوريا التي تغطي المنطقة الحدودية الشمالية بين لبنان وسوريا، تقدم تغطية سياسية لمصلحة الحكومة السورية التي يعتقد أنها خلف هذه المشكلة. وأشار حمادة إلى أنّ هذا الأمر هو نفسه التدخل الاستراتيجي في لبنان، الداخلي والخارجي، وقدم خريطة تحدد التدخلات التي تحصل على شكل قوس يمتد من الشمال إلى الجنوب.

وقال حمادة إنه والسنيورة والمر في خطر، وإنه والمرّ سيأخذان أكبر المجازفات بكشفهما شبكة الألياف البصرية الخاصة بالحزب. وأبلغ السنيورة أنه لن يجازف وحده في مواجهة الحزب، مشيراً إلى أنه وجنبلاط اعتادا التهديدات الجسدية، ولافتاً إلى أنّ جنبلاط أراد عقد مؤتمر صحافي لعرض موضوع شبكة حزب الله. ورأى حمادة أنّ هذا الملف هو قضية لـ 14 آذار، ولا يمكن حلّه دون رئيس تيار المستقبل سعد الحريري. وشكا من أنه لم يُعقد بعد اجتماع أكثري أو اجتماع حكومي لمناقشة هذه القضية، مضيفاً أنه طرح هذا الأمر مع الرئيس السنيورة في 15 نيسان، وأنه سيعيد طرحه اليوم.

وأشار حمادة إلى أنه أطلع لارسن على هذه المعلومات من دون أن يسلّمه الخريطة التفصيلية لشبكة الحزب، وأكد له أنه سيسلّم هذه الخريطة إذا قررت الحكومة رفع الملف إلى مجلس الأمن الدولي.

ردّ حزب الله: لا تمسّوا شبكتنا

نقل حمادة أنّ مدير الاستخبارات في الجيش العميد جورج خوري، والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي، التقيا مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في حزب الله وفيق صفا. طلب خوري من الأخير إسقاط جزءين من الشبكة كخطوة أولى، فرفض صفا الذي أكد أنّ شبكة الاتصالات تدخل في عملية دفاع الحزب عن لبنان، وأنّ الحزب سيعدّ أي تعرّض للشبكة بمثابة عدوان. وشكا حمادة من أنّ

الرئيس السنيورة تلقى من خوري تقريراً خطياً عن لقائه بصفا، وأشار الوزير إلى أنّ التقرير لم يكن موقّعاً فأعيد إرساله ليوقّعه خوري. وتضمّن التقرير أنّ الحزب يرى أنّ السنيورة و حمادة وآخر يرفعون ملف الشبكة لإعادة فتح ملف سلاح الحزب. وأضاف التقرير أنّ صفا أقرّ أمام خوري وريفي بوجود الشبكة، مشيراً إلى أنها غير مطروحة للنقاش لكونها مفتاحاً أساسياً في ترسانة حزب الله، وبالتالي يمكن مناقشتها فقط في إطار الاستراتيجية الدفاعية. وتابع صفا أنه ليس لشبكة الاتصالات آثار اقتصادية أو تجارية، مؤكداً أنها لا تخترق المناطق المسيحية.

تأكيدات الحزب كاذبة

عبّر حمادة عن عدم تصديقه لتأكيدات حزب الله ومواقفه، ودحض ادّعاء الحزب أن تكون الشبكة فقط لتوفير تواصل دفاعي على امتداد البلد. وأشار حمادة إلى وجود سنترالات وموزّعات ومقوّيات للإرسال في عدة مناطق، مضيفاً بلا شك أن هذه الخطوط تصل إلى قرى ومساكن أخرى. وقال حمادة إنّ عناصر حزب الله ينتظرون فقط أن تذوب الثلوج عن مرتفعات المتن وكسروان «المسيحية»، حتى يستكملوا خرقهم لهذه المناطق من جهة الشرق.

وقال حمادة إنّ حزب الله استعان بقدرة البلديات على استصدار تصاريح محلية لتنفيذ هذه العملية بعيداً عن أعين الناس. وقدّم مثلاً على ذلك، فأشار إلى أنّ الحزب يعمل في مدينة صيدا بغطاء من رئيس البلدية عبد الرحمن البزري. وأضاف حالة أخرى في وزارة الطاقة التي غطّت عمل عناصر الحزب تحت ذريعة «تعزيز خطوط الطاقة»، معتبراً

أنّ هذه الحجة ساقطة. وتابع حمادة لافتاً إلى أنّ كل المشاريع والإمدادات التي حصلت في البقاع قامت بها مجموعات منفصلة لا يطّلع بعضها على عمل بعض.

الاكتشاف والتقرير

وصل التقرير الرسمي الأول من منطقة الشويفات وتضمّن تركيب حزب الله نظام ألياف بصرية، وطالب وزارة الداخلية بالتدخل لإيقاف العمل. لم يتحرك أحد «لأنهم لا يجرؤون على فعل شيء»، بحسب حمادة. وتابع: مع اكتشاف خطوط الاتصالات التابعة لحزب الله، التي تمتد في بيروت حتى محاذاة حائط السفارة الفرنسية، طلبت الحكومة من الحزب إزالة هذه الخطوط. حصل ذلك. واعتقد حمادة حينها أنّ هذا الأمر سيمتد أيضاً إلى شبكة الاتصالات الحزبية في الجنوب.

وقال حمادة إنّ تقرير وزارة الاتصالات أشار إلى أنّ مهندسين في الوزارة، بمن فيهم مهندسون شيعة من الجنوب، وضعوا نظام الاتصالات الخاص بحزب الله.

تمويل إيراني

إنّ الخريطة التي سلّمها حمادة إلى السفارة أظهرت الخطوط التي تصل بيروت، مروراً بمحاذي المطار، بالجنوب قرب الليطاني، وبالبقاع وصولاً إلى الشمال. وأظهرت الخريطة نفسها أنّ هذه الخطوط تغطي المخيمات الفلسطينية ومخيمات التدريب التابعة لحزب الله في البقاع،

كذلك دلّت على أنّ الشبكة تخترق عمق المتن وكسروان. وقال حمادة إنه يملك بعض الأسماء المرتبطة بهذه الشبكة، من دون أن يذكر أسماء الشركات المسؤولة عن هذه التركيبات، مشيراً إلى أنّ هذه المعلومات قد تجهز قريباً.

ولفت حمادة إلى أنّ المؤسسات التي تعيد بناء الطرقات والبنى التحتية بعد حرب تموز، بأموال إيرانية، اتُّهمت سابقاً بأنها تمدّد شبكات الاتصالات بالتوازي مع الطرقات الجديدة. وأكد حمادة أنه يريد، بمساعدة الحكومة، الحصول على أسماء هذه الشركات المتورطة في هذه الأعمال، ووضعها على لائحة سوداء.

انتصار استراتيجي

رأى حمادة أنّ نظام الاتصالات الخاص بحزب الله انتصار استراتيجي لإيران، لكونه خلق محطة خارجية إيرانية في لبنان مروراً بسوريا، وأنّ قيمة هذا النظام استراتيجية لدى الإيرانيين أكثر مما هي اقتصادية أو تقنية، وأن قيمة هذا النظام بالنسبة إلى حزب الله هي في كونه خطوة أخيرة قبيل إنشاء دولة خاصة به، مشيراً إلى أنّ الحزب يمتلك جيشاً وسلاحاً، محطة تلفزيونية، نظاماً تعليمياً، مستشفيات، خدمات اجتماعية، نظاماً نقدياً ونظام اتصالات.

وأشار حمادة إلى ثقة حزب الله بنفسه، ناقلاً أنّ صفا أبلغ خوري وريفي أنّ أي حركة تجاه نظام الألياف البصرية ستُعدّ «هجوماً إسرائيلياً»، وسيُتعامل معها على هذا الأساس.

وتابع قائلاً إنه عندما لفت خوري وريفي إلى أن الناس قد يتزعجون و يخاصمون الحزب نتيجة هذا النظام وشبكاته، ردّ صفا «لا نأبه بذلك، وسنقبل بذاك العداء». و بحسب حمادة، شعرت الحكومة بعد هذا الموقف بضرورة إعلام أصدقائها لا تخاذ القرار اللازم.

حمادة يُعدّ حملة داخلية

في الوقت الحاضر، يُعدّ حمادة لـ« حملة داخلية قوية جداً»، رأى الوزير أنها قادرة على «تدمير (الجنرال ميشال) عون» و تحفيز المسيحيين والتأثير في الشيعة القلقين من حزب الله. وأشار التقرير إلى أنّ حمادة ينتظر اجتماع قوى 14 آذار، فيما النائب الحريري غادر في جولة إلى لندن وجنيف، ومن المتوقع عودته إلى الرياض في 20 نيسان.

ورأى حمادة أن أمام الحكومة خيارين: التوجه مباشرة إلى مجلس الأمن، أو مواجهة الحزب عبر قطع الخطوط. وتساءل: «هل تمتلك قيادة الجيش الجرأة على القيام بذلك، أم هي خائفة من كلام صفا باعتبار أي خطوة في هذا الاتجاه ستعدّ عدواناً؟»

تعليق السفارة:

في العام الماضي، عندما اكتشفت وزارة الاتصالات التابعة لحمادة نظام الاتصالات الخاص بحزب الله والخطوط التي تمر بمحاذاة السفارة الفرنسية، أكد حمادة أنّ الحكومة لن تتساهل في قضم حزب الله سلطتها وأراضيها. لكن بعد قطع الخطوط القريبة من السفارة الفرنسية، لم تُنفّذ

أي خطوة إضافية. هذه المرة، يبدو أنه من خلال مشاركة واسعة لتفاصيل الخطة، فإنّ الحكومة اللبنانية قد تأمل أن يقوم طرف آخر بمواجهة هذا التحدي.

04:42 2008/ 4/ 16

المصدر : سفارة بيروت

التصنيف : سري

المر: حزب الله مرعوب من إسرائيل وعون فقد عقله

يوم 10 آذار 2008، استقبل نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع الياس المر في منزله في الرابية القائمة بالأعمال ميشال سيسون، ورئيس مكتب التعاون الدفاعي والملحق العسكري (في السفارة الأميركية في بيروت). مناخ الاجتماع كان ودياً.

- أبلغنا بعض المتصلين بنا، كأمين الجميل ووليد جنبلاط في الآونة الأخيرة أن الشيعة، وبالتحديد شخصيات رفيعة في حزب الله، بدأوا بتملك أراض أو استئجار منازل في المناطق المسيحية في جزين وجبل الريحان وجونية وزحلة، كما في المناطق الدرزية. سبّب هذا الأمر إنذاراً بين السكان المسيحيين في هذه المناطق، وينظر إليه البعض كعلامة على أن حزب الله يخطط للحرب.

- وزير الدفاع المر قال لنا إنه لاحق عدداً من هذه الشائعات، وجدياً تبين أنّ من المستحيل العثور على ممتلكات مستأجرة. وبالنسبة إلى النشاطات في جزين، أكد لنا المر أنها لا تعدو كونها استثمارات في لبنان من متمولين لبنانيين شيعة يعملون في غرب أفريقيا. وبالنسبة إلى شراء أراضي المسيحيين، أفادنا المر بأن المسيحيين يريدون بيع

ممتلكاتهم ليتمكنوا من مغادرة لبنان. على كل الأحوال، لم يجد المر رابطاً بين عمليات بيع المنازل في جزين والخطط العسكرية لحزب الله.

- بالنسبة إلى المناطق الشمالية، ككسروان والمتن، أكد المر أن أعداداً كبيرة من الشيعة يستأجرون فيها، بسبب شعورهم بأن إسرائيل ستشن هجوماً في وقت قريب. وحذر المر من وقوع هجوم مماثل في نيسان 2008. وقال لنا المر إن ابن عم حسن نصر الله نقل عائلته من الضاحية الجنوبية لبيروت، واستأجر شاليه في منتجع فاريا لمدة عام واحد. وبرأي المر، فإن هذا يعني أن نصر الله مستنفر بنسبة عالية.

- إضافة إلى استئجار منازل في هذه المناطق، يحاول حزب الله عدم استفزاز المسيحيين الذين يعيشون في هذه المناطق. وفي اجتماع عقد قبل ثلاثة أسابيع بين مسؤولين رفيعي المستوى من حزب الله، كوفيق صفا وأعضاء في قوى 14 آذار في مبنى وزارة الدفاع في اليرزة، وافق حزب الله على كل مطالب المسيحيين. أبرز تنازلين كانا أن حزب الله لن يرفع صوراً لنبيه بري أو حسن نصر الله في هذه الأماكن، ولن يكون لحزب الله وجود ظاهر فيها. يظن المر أن حزب الله وافق على هذه التنازلات، لأنه يريد تجنب المشاكل الداخلية وتكاليفها، في الوقت الذي يُعدّ فيه لقتال خارجي مع إسرائيل.

في الاجتماع ذاته، علم أعضاء قوى 14 آذار أن حزب الله يملك صواريخ يصل مداها إلى نحو 200 كليومتر.

- قال لنا المر إن حزب الله ليس متيقناً في داخله بأنه يستطيع الفوز هذه المرة. عام 2006، كان متيقناً من الفوز. توقع المر أن حرب حزب الله وإسرائيل لن تكون كما تلك التي جرت عام 2006، وأن القتال في وادي البقاع سيكون مختلفاً. وقال المر إن إسرائيل دفعت الثمن في الحرب السابقة عبر القتال داخل القرى، وليس لديه شك في أن إسرائيل لن تدخل نفسها في شرك القرى مرة ثانية. وبدلاً من ذلك، يظن المر أن الإسرائيليين سيتخطون القرى لملاحقة القوة الرئيسية لحزب الله، أي الصواريخ.

- «أنا متأكد من أن حزب الله مرتعب، وهو يجهز نفسه لدرس صعب هذه المرة»، قال المر. حزب الله يجب أن يرد على اغتيال مغنية، لكنه يعرف أن ذلك سيأتي بعواقب. يرى المر أن هجوماً في غرب أفريقيا أو أمريكا اللاتينية سيكون سهلاً على حزب الله، إلا أنه يعتقد أن نصر الله يفضل تنفيذ هجوم داخل إسرائيل إذا كان ذلك ممكناً. أضاف أن حزب الله يريد إدخال سوريا لامتصاص جزء من رد فعل حزب الله على هجومهم.

- قال المر إن حزب الله لا يريد أن يتحرك في منطقة جنوبي الليطاني، أو أن يسبب خلافات مع اليونيفيل. لكن خرق إسرائيل لوقف العمليات الحربية المنصوص عليها في القرار 1701، سيدفع حزب الله إلى أن يستغل هذه الفرصة للدخول إلى هذه المنطقة. وإذا لم تدخل إسرائيل إلى منطقة الـ1701، فإن حزب الله لن يدخلها.

- وبالعودة إلى قضية مخاوف حزب الله، فإن المر قال لنا «إن حزب الله خائف ومرتعب. هو يعلم أن إسرائيل لن تخسر مجدداً». وبرأي المر، فإن إيهود باراك هو وزير دفاع مختلف عن ذلك الذي حاول أن ينتصر في حرب مستخدماً القوة الجوية. إضافة إلى ذلك، يعلم حزب الله أن الرئيس بوش سيأتي إلى إسرائيل في أيار المقبل، وبالتالي، يعتقد الحزب أن الحرب يجب أن تكون قد جرت قبل حلول ذلك الموعد.

ميشال عون فقد عقله

- عندما سئل عن الدور الذي يؤديه رئيس التيار الوطني الحر ميشال عون حالياً، أجاب المر حازماً: «لقد فقد عقله». العميد المتقاعد فؤاد الأشقر، أحد مستشاري عون منذ أن كان الأخير قائداً للجيش، زار المر يوم التاسع من آذار (2008) للبحث معه في رخص السلاح الممنوحة لحراس عون. قال المر للأشقر إنه منح عون عشر رخص سلاح. اتصل عون أخيراً بوالد المر، محاولاً الضغط على وزير الدفاع للحصول على 15 رخصة سلاح. قال المر للأشقر بجلافة: «اذهبوا واحصلوا على انتحاريين من حزب الله ليخدموا حراساً لديكم».

- وضع المر ضوابط على تحركات زوار منزل عون في الرابية. يسمح المر حصراً للزوار الرسميين، كالنواب، بالوصول إلى منزل عون، أما الآخرون فعليهم ركن سياراتهم بعيداً واستخدام باصات. يقول المر إن سكان الرابية ممتعضون من كون عون جاراً لهم، وفي الوقت عينه يدعم حزب الله خلافاً للتقاليد المسيحية.

- يؤكد المر أن عون «فقد عقله». يستجيب دائماً لطلبات جبران باسيل وابنتيه، بغض النظر عن لامنطقية الأفكار. لديه حساسية مفرطة تجاه قائد الجيش ميشال سليمان، ولا يستطيع قبول وصول سليمان إلى رئاسة الجمهورية. كل ذلك، يضيف المر، وسط تناول 5 جرعات من الإنسولين يومياً لمحاولة السيطرة على مرض السكري.

إسرائيل لا تزال تقلقني

- بعد توضيح أنه ليس مسؤولاً عن نقل رسائل إلى إسرائيل، قال المر إن بإمكان إسرائيل القيام بخطوتين جيدتين عندما يتعلق الأمر بحزب الله. الأول هو ألا تمس الخط الأزرق والمنطقة الخاضعة للقرار 1701، ومن شأن ذلك أن يبقي حزب الله بعيداً عن هذه المنطقة. أما الثاني فهو أن إسرائيل يجب ألا تدمر الجسور والبنى التحتية في المناطق المسيحية. فالمسيحيون كانوا يؤيدون إسرائيل عام 2006، إلى أن قصفت إسرائيل جسورهم. إذا كان على إسرائيل أن تقصف هذه الأماكن في المناطق الشيعية، فهذه مشكلة حزب الله. وبرأي المر، إن هذه الحرب ليست ضد لبنان، بل ضد حزب الله. وقال المر أيضاً إن هذا العدد من الطلعات الجوية الإسرائيلية غير مسبوق منذ عام 1982. وآخر مرة شهد لبنان فيها هذا العدد من الطلعات الجوية الإسرائيلية كان خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982.

- قال المر إنه التقى قائد الجيش ميشال سليمان لمناقشة التحضيرات المتعلقة بنزاع حزب الله مع إسرائيل في السابع من آذار. كان المر قلقاً على نحو خاص بالنسبة إلى اللواءين الأول والثامن المنتشرين في وادي البقاع. يعتقد المر أن هذين اللواءين سينعزلان عن دعم القيادة عندما تشن إسرائيل عمليا تها على حزب الله في البقاع. وبذلك، فإنهما سيطلبان الطعام والماء (إلخ...) من السكان المحليين. و بما أن السكان المحليين مؤيدون لحزب الله في معظمهم، يخشى المر استدراج هذين اللواءين إلى المعركة، وهذه هي الكارثة الكبرى التي يأمل المر تجنبها. ومن أجل ذلك، يحاول المر التثبت من مدى طول المدة التي سيتطلبها الهجوم للتخلص من حزب الله في البقاع. أضاف المر إن الجيش سيبدأ على نحو سري بتزويد هذين اللواءين بطعام ومال وماء احتياطي، لكي يتمكن اللواءان من البقاء داخل قواعد هما عندما تهجم إسرائيل على حزب الله.

- أعطى المر نصيحة لسليمان، مفادها أن الجيش اللبناني يجب ألا يتدخل «عندما تأتي إسرائيل». هذه النصيحة أتت بعد أربعة أيام من توجيه سليمان أوامر إلى ضباطه لكي يستعدوا. قال لنا المر إنه وعد سليمان بتوفير الغطاء السياسي لعدم تحرك الجيش. يرى المر أن هجوماً إسرائيلياً على حزب الله لن يكون هجوماً على لبنان، وأن سوريا وإيران لم تطلبا إذناً من لبنان لإمداد حزب الله بالصواريخ. بناءً على ذلك، تلقى الجيش اللبناني أوامر بعدم التورط في أي معركة، وأن يؤدي الدور الكامل للدفاع المدني، كالمساعدات الإنسانية، في حال حصول المعارك. قال لنا المر إنه سيتحدث شخصياً مع الضباط الشيعة في الجيش

اللبناني، ليتأكد من أنهم يفهمون جيداً سبب عدم تدخل الجيش اللبناني. بالنسبة إلى المر، إن الهدف الاستراتيجي للجيش اللبناني كان البقاء من دون أي أضرار لمدة ثلاثة أسابيع، والبقاء قادراً على أخذ زمام الأمور عندما تتدمر ميليشيا حزب الله. وقال المر: «لا أريد للآلاف من جنودنا أن يموتوا من دون سبب».

تعليق السفارة الأميركية

إن المر قلق جداً بشأن حرب جديدة بين حزب الله وإسرائيل. إن الوقت الذي استغرقه الحديث عن هذا الأمر بالنسبة إلى الشؤون السياسية الأخرى في لبنان على مدى ساعتين ونصف ساعة من الحوار، هو دليل على مدى القلق الموجود لديه. يبدو المر هادفاً إلى التثبت من أن الجيش سيقف جانباً لكي يتلقى حزب الله كامل ثقل الهجوم الإسرائيلي. وفيما لاحظنا ارتفاع عدد الطلعات الجوية الإسرائيلية، بينها واحدة فوق وسط بيروت يوم الجمعة، 7 آذار، إلا أننا لم نلحظ معطيات تثبت قلق المر من هجوم إسرائيلي وشيك.

التوقيع : سيسون

04:08 2008 / 3 / 11

المصدر : سفارة بيروت

المضمون : سري

... والشيعة لم يعودوا تهديداً في الجيش

في الأول من نيسان 2008، عقدت اجتماعات بين مساعد وزير الدفاع للعمليات الخاصة، مايكل فايكرز، وقائد قوات العمليات الخاصة مايكل مو هولاند والقائمة بالأعمال ميشال سيسون والملحق العسكري، ووزير الدفاع الياس المر وقائد الجيش ميشال سليمان ومدير الاستخبارات العميد جورج خوري. كان جو اللقاء ترحيبياً، وتضمن تقديراً عالياً للدعم الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة الأميركية. واستضاف الجنرال سليمان الوفد على الغداء في نادي الضباط في اليرزة، وهو شرف يخصّ به ضيوفه المهمين.

- استهل المر الاجتماع بالتذكير بالصعوبات التي واجهها الجيش اللبناني خلال حملة نهر البارد في صيف 2007. خسر الجيش اللبناني 176 عنصراً نتيجة للمعركة. شرح المر أن الجيش قضى وقتاً عصيباً بسبب ضيق الطرق داخل المخيم، ونقص التجهيزات والذخائر. وأكد المر أيضاً أن بنية الجيش وتدريباته لم ترقَ بعد إلى مستوى المتطلبات الوطنية.

- قال المر إن الجيش تعلم دروساً عديدة من نهر البارد. على المستوى الاستراتيجي، قال المر إن الجيش بحاجة إلى تحويل تدريبه

و تجهيزه للتركيز على دعم عمليات مكافحة الإرهاب. كان المر حازماً عندما قال: «لسنا بحاجة إلى هذا الجيش الثقيل الذي درّبته وجهّزته الولايات المتحدة عام 1983. لقد تغيّرت الأوضاع منذ 11 أيلول. و نحتاج إلى الاعتماد أكثر على القوات الخاصة والوية أقل ثقلاً. نحتاج إلى أسلحة خفيفة ومتوسطة وطائرات مروحية هجومية لدعم القوات البرية». خلص المر إلى القول إنه بحاجة إلى ما بين 10 آلاف و15 ألف جندي في قوات خاصة موزعين على ما بين 10 إلى 15 كتيبة مدعومين بما بين 20 ألفاً و25 ألف جندي. هو يظن أن العديد الحالي للجيش، 60 ألف جندي، كبير جداً بالنسبة إلى المهمات المطلوبة منه.

المخيمات الفلسطينية: مليئة بالإرهابيين

- الهدف الأول لهذا التحول في الجيش يجب أن يكون التصدي للتهديدات الإرهابية داخل لبنان. قال لنا المر إن سوريا لا تزال تساعد الإرهابيين الموجودين في المخيمات الفلسطينية الثلاثة عشر. و بحسب ما قال المر، فإن دولاً عربية أخرى تستخدم المخيمات كأرض خرجة «لمواطنيهم القذرين». إن أحد الأمور المثيرة في نهر البارد كانت أن أياً من أعضاء فتح الإسلام الثلاثين الذين قتلوا والثلاثين الأخرين الذين قبض عليهم، لم يكن اسمه موجوداً في قواعد بيانات وكالات الاستخبارات الأميركية والأوروبية والعربية.

- «إذا نظرتم إلى عين الحلوة، فقد نواجه «نهر بارد» آخر في أي وقت. يجب أن نكون مدربين وجاهزين». بحسب معلومات المر، فإن عين الحلوة يتحول إلى نهر بارد آخر، لكنه أكثر سوءاً. إذا اندلع قتال غداً في عين الحلوة، فسيكون على المر أن ينقل إليه مئة في المئة من قواته

الخاصة. وهذا سيتركه من دون أي احتياط للتصدّي لأي طارئ قد يحدث. وإذا اندلعت المعركة في مخيمين في الوقت نفسه، فإن الجيش اللبناني لن يتمكن من السيطرة على أيٍّ منهما. لهذا السبب، يريد المر الانتقال سريعاً من أجل تحويل الجيش اللبناني إلى جيش مرتكز على القوات الخاصة.

- شرح المر أنه يريد رفع عدد المسيحيين في الجيش، عبر استقطابهم للتوظيف في وحدات القوات الخاصة. مستنداً إلى إمكان الاعتماد عليهم، والثقة بهم، ورغبتهم في التطوع في القوات الخاصة، أخبرنا المر أن المسيحيين هم مثاليون لهذه المهمة، آخذاً في الاعتبار بعض وجهات نظر زائريه. انتقل المر إلى شرح أسباب حاجته إلى تطويع مسيحيين. وبحسب المر، فإن المسيحيين لن يتطوعوا ليكونوا جنوداً عاديين يخدمون في الجنوب أو على الحدود بعيداً عن عائلاتهم التي تعيش في معظمها قرب بيروت. والأكثر أهمية، بالنسبة إلى المر، أن القانون اللبناني يتطلب أن يكون عديد الجيش مناصفة بين المسلمين والمسيحيين. وهناك أماكن شاغرة تسمح لعديد المسيحيين في الجيش بأن يكبر.

- بحسب ما يقول المر، فإن الجيش فتح باب التطوع في القوات الخاصة خلال معارك نهر البارد، ليستطلع مدى الاستجابة لهذا النداء. تقدم نحو 27 ألفاً للخدمة في نهر البارد. وخلال عملية تطويع أخيرة لنحو 5 آلاف، تقدم خمسون ألفاً. وبين هؤلاء، 45 ألفاً أبدوا رغبتهم في الخدمة في القوات الخاصة. كان بينهم 8600 مسيحي من جبل لبنان، منطقة مسيحية، تقدموا للتطوع في القوات الخاصة. وبحسب المر، «إنك عندما تقاتل الإرهابيين، تقاتل سنّة أو شيعة؛ أنت بحاجة إلى مسيحيين

في القوات الخاصة للقيام بهذه المهمة. إذا ضاعفت عدد المسيحيين، فستحصل على أفضل نتائج».

نسب الطوائف في الجيش

- قال لنا المر إن جهوده التطويعية خلال السنتين الماضيتين أدت إلى إدخال 20 ألف جندي جديد إلى الجيش، في الوقت الذي غادر فيه عدد من المجندين الجيش. عندما بدأت هذه العملية، كانت نسبة الشيعة 58 في المئة من المتقدمين. الآن نسبتهم 25 في المئة. في الوقت ذاته، كان المر قادراً على رفع نسبة المسيحيين إلى 25 في المئة، والسنّة والدروز إلى نحو 50 في المئة. يؤكد المر أن الشيعة لم يعودوا «يمثّلون تهديداً» للجيش، حتى لو طلب منهم نصر الله أن يتركوا الجيش.

- بالنسبة إلى الجنود السنّة في الجيش، وصفهم المر بأنهم «شديدو الولاء». معظم الجنود السنّة يأتون من منطقة عكار الفقيرة في شمال لبنان. كل واحد من أبناء الشمال الذين ينضمون إلى الجيش لديه شبكة من أعضاء عائلته داخل الجيش. بالنسبة إلى الشيعة، يقول المر «إنهم يأتون إلى الجيش من أجل الراتب والأكل. المسيحيون يأتون بدافع من حسّ خدمة المجتمع. لهذا السبب النخبة تريد أن تخدم في القوات الخاصة. لن تسمعوا هذا الكلام من الجيش، لكن هذه هي حقيقتهم».

- أخبرنا المر أن مخيم عين الحلوة هو أكبر تجمع للمجموعات الإرهابية في الشرق الأوسط. في عين الحلوة منظمات متشددة دينياً ومذهبياً، وهو يؤدي أيضاً دور الحاضن لإرهابيين فرنسيين وألمان. و بما أن الأمم المتحدة لن تدخل إلى المخيمات، يشعر المر بأن الحكومة

اللبنانية مجبرة على الاستمرار بتغذية النزاعات الفلسطينية الداخلية، لإبقاء مختلف المجموعات غير واثقة بوضعها. مستنداً إلى القرار 1701 كنص يشرّع القيام بخطوات داخل المخيمات، يخطط الجيش لإرسال قواته الخاصة لتوقيف الإرهابيين داخل المخيمات.

سليمان ودروس نهر البارد

- قائد الجيش ميشال سليمان قال إن الجيش تعلم دروساً عدة من نهر البارد. الدرس الأول أن المخيمات جزء من «شبكة إجرامية» مسؤولة عن تفجيرات في لبنان. في حالة نهر البارد، كان على الجيش أن يوقف المجرمين. الدرس الثاني هو أن الجيش لم تكن لديه فكرة عما هو موجود في باقي المخيمات، وعليهم أن يكونوا جاهزين لملاحقة المجرمين في تلك المخيمات أيضاً. «نحن بحاجة إلى حل. نحن بحاجة إلى أن نكون مستعدين للدفاع عن أنفسنا وعن المواطنين اللبنانيين في وجه هؤلاء المجرمين»، يقول سليمان. مخيم عين الحلوة يمثّل مشكلة لجهة أن جيرانه في مدينة صيدا متآلفون مع سكان المخيم. وهذه الحالة معاكسة للحالة في نهر البارد صيف عام 2007، حيث كان السكان المحليّون غير مساعدين للفلسطينيين.

شركاء ضد الإرهاب

- افتتح (مدير استخبارات الجيش العميد جورج) خوري اللقاء بتوجيه شكر إلى مساعد وزير الدفاع فايكرز على الدعم المتواصل للمؤسسات اللبنانية، سواء لناحية التجهيز أو المساعدة الاستخبارية. ومن موقعه، قال لنا خوري إن هذا التعاون الاستخباري سمح للجيش بأن يكون أكثر فعالية في مواجهة الإرهاب،

وبالتالي ، مساعدة الدولة. أكد خوري أن الجيش هو القوة الوحيدة القادرة على التعامل بفعالية مع الإرهاب. « بمساعدتكم» ، قال خوري ، «سنكون القوة الوحيدة في لبنان ، ولن يكون هناك ميليشيات» ، في إشارة واضحة إلى حزب الله.

- قال لنا خوري إن تهديد الإرهابيين داخل المخيمات هو حدّي و في تصاعد. متحدّثاً عن 57 عاماً من تاريخ وكالته في جمع ملفات استخبارية عن المخيمات ، يشعر خوري بأن مديريته هي في الموقع الأفضل لتنفيذ عمليات لمكافحة الإرهاب في لبنان. ومع أن القتال في نهر البارد قد انتهى ، أكد خوري أن ثمة مجموعات عديدة آتية إلى لبنان عبر سوريا متآلفة مع الإرهاب ، وهذه المجموعات تتمركز في المخيمات الفلسطينية. يرى خوري وجود علاقات استراتيجية تمتد من باكستان إلى المغرب تربط هذه المجموعات بعضها ببعض. يعتقد خوري أن تنظيم القاعدة يسعى إلى دعم عمليات انطلاقاً من المخيمات الفلسطينية. خوري مستعد لتلقّي أي دعم أو تدريب تقدمه حكومة الولايات المتحدة ، لكي نتمكن من « محاربة الإرهاب في سبيل مصلحة العالم أجمع».

تاريخ المذكرة : 2 نيسان 2008

المصدر : سفارة بيروت

التصنيف : سري

بلمار: أرادوا احتجاز الضباط الأربعة إلى ما لا نهاية

نصح بلمار الأميركيين بأن إطلاق سراح الضبّاط الأربعة يجب أن يكون في فترة بعيدة عن الانتخابات... والقصد طبعاً «إبعاد» المحكمة عن السياسة

مذكرة في 2009/1/26

ملخص

1. فسّر المفوض دانيال بلمار للسفيرة (ميشيل سيسون) في اجتماع في 26 كانون الثاني القضايا المتعلقة بإطلاق سراح الجنرالات الأربعة الموجودين اليوم في عهدة القضاء اللبناني بسبب اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري أو نقلهم إلى لاهاي. وفق بلمار، لدى المحكمة الخاصة بلبنان 60 يوماً بدءاً من الأول من آذار/ مارس لطلب نقل الجنرالات من عهدة لبنان إلى المحكمة الدولية الخاصة بلبنان. حالما ينقلون، يشك بلمار في أنه سيواجه ضغطاً من المحكمة لبناء قضية ضدهم أو الإفراج عنهم. بعد أن أجاب «لا تعليق» على سؤال عن

امتلاكه ما يكفي من الأدلة لبناء قضية ، قال إنّه لو أُفرج عنهم في هولندا، فهناك خوف يتشاركه مع الهولنديين من أنهم سيطلبون اللجوء السياسي من حكومتها. إذا لم يطلب بلمار النقل، يستطيع اللبنانيون الاستمرار في احتجاز الجنرالات، وذلك في وجه ضغط شعبي متصاعد أو الإفراج عنهم.

شدد بلمار على حاجته إلى معلومات من الولايات المتحدة لمساعدته في تحقيقه النهائي في سوريا تحت سلطة الفصل السابع. تناول بلمار أيضاً قضايا الأمم المتحدة الإدارية التي تستمر باستنفاد وقته. (نهاية الملخص).

النص الكامل

وقت الإفراج عن الجنرالات المحتجزين

2. التقت السفيرة، يرافقها (ليغات) و(بولوف) مع دانيال بلمار في مونتيفردي في 26 كانون الثاني. فسّر بلمار أنّ لدى المحكمة الخاصة بلبنان ستين يوماً ابتداءً من الأول من آذار / مارس للطلب من الحكومة اللبنانية نقل الجنرالات الأربعة، الذين يُحتجزون حالياً في عهدة لبنان بسبب اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري، إلى المحكمة في لاهاي. بحذر، قال بلمار إنّه «لا تعليق» لديه على سؤال عن امتلاكه قضية ضد الجنرالات، وأضاف إنّه لا مهلة زمنية محددة يجب نقلهم خلالها.

3. قال بلمار إنّه يشك في أنّ المدعي العام اللبناني سعيد ميرزا يريد نقل الجنرالات إلى عهدة المحكمة. وفسّر بلمار ما يأتي: فيما أخبره

الجميع أنّه لا يمكن لأحدٍ أن يملي على المحكمة طريقة عملها، ما يعني أنّه يستطيع احتجاز الجنرالات إلى أجل غير مسمى، في لاهاي، لا يوافق على هذه المقاربة لأنّه يخاف من أن يواجه ضغوطاً (من المحكمة نفسها) للإفراج عنهم مباشرة إذا لم يكن يملك قضية. أضاف بلمار إنّه لا يمكن الإفراج عن الجنرالات بكفالة (وفقاً للمادة 108 من قانون الإجراءات الجنائية اللبناني) لكن يمكن الإفراج عنهم بدون شروط. وقال إنّه في سيناريو مماثل، يمكن حكومة لبنان أن تضعهم تحت المراقبة.

4. قال بلمار إنّ هناك قلقاً لدى الحكومة الهولندية يعود إلى خوفهم من طلب الجنرالات اللجوء السياسي إذا أفرجت عنهم المحكمة الخاصة بلبنان، وقلق آخر هو ترشّح أحدهم، وهو الجنرال جميل السيد، المدير العام السابق للأمن العام، للانتخابات البرلمانية، وهي فكرة يشجّعها القائد في المعارضة سليمان فرنجية وحزب الله.

5. أعرب بلمار أيضاً عن قلقه من أنّ نقل الجنرالات سيكون عملية خطرة، وخصوصاً أنّ حزب الله لا يريد أن يغادر الجنرالات لبنان. يجب تنسيق أي عملية نقل مع السلطات اللبنانية، ما سيجعلها أكثر هشاشة بسبب خرق محتمل لحزب الله لهذه السلطات، في نظره. إذا قررت حكومة لبنان الإفراج عن الجنرالات الأربعة، يجب أن يحصل ذلك في فترة تبعد عن الانتخابات النيابية التي ستحصل في 7 حزيران، كما نصح بلمار. (ملاحظة: نحن نوافق. نهاية الملاحظة).

6. بعد أن قال إنّه سيعود إلى سوريا للمرة الأخيرة في شباط تحت الفصل السابع، ألحّ بلمار على الحصول على معلومات من الولايات المتحدة لاستخدامها خلال الاستجوابات. قال: «إذا كانت هناك مساعدة ممكنة فقدّموها الآن». وبالتحديد، طلب معلومات عن «نقاط الضعف الإنسانية، اقتراحات بشأن طريقة الأسئلة، الأشخاص الذين لا يخضعون لمعايرنا، أسئلة جزئية يمكن استخدامها لاختبار المستجوبين». أوضح بلمار أنّ مستوى الاستجواب الذي سيستخدمه مستشاروه خلال الرحلة إلى سوريا سيكون « مختلفاً جداً عن الزيارات السابقة، لكن أحتاج إلى الذخيرة للقيام بهذه الاستجوابات».

7. اشتكى بلمار من أنّ السوريين يتعاملون مع لجنة تحقيق الأمم المتحدة المستقلة مثل «أطفال مدارس». أوضح أنّهم «يقدمون لنا 40000 صفحة باللغة العربية. بعد أن نترجمها ولا نجد أي شيء يثير اهتمامنا، يتظاهرون بأنّهم فوجئوا، ويعطوننا 40000 صفحة أخرى في العربية». استنتج أنّ السوريين قلقون لأنّهم لا يعرفون ماهية المعلومات التي جمعتها اللجنة حتى اليوم.

أمن قضاة المحكمة الخاصة بلبنان

8. قال بلمار إنّ أربعة من قضاة المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، اللبنانيين، قرروا الانتقال بين لبنان ولاهاي. بعد اعترافه بالقلق الأمني، قال إنّه يشك في أنّ القضاة اشترطوا موافقتهم على مناصبهم هذه

باحتفاظهم بحرية التنقل. (تعليق: أحد أعضاء السفارة قال إنّه يعرف هوية أحد القضاة لأنّ قوى الأمن الداخلي عززت الحماية حول منزله أخيراً. نهاية التعليق).

9. وفق بلمار، فإنّ تعيين نائب لبناني للمحقق أصبح مشكلة. قال إنّه خلال كانون الثاني 2008، قابل عدداً من المرشحين للمنصب وسينقل مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية اقتراحه السرّي إلى الحكومة، التي ستعيّن. توقع أن تناقش الحكومة التعيين قبل مهلة الأول من آذار، لكنّه قال إنّه سمع أنّ زعيم الأغلبية سعد الحريري غير راض عن اقتراحه، لأنّه يعتقد أنّ المرشح «مستقل كثيراً»، وقد يطلب من وزراء تيار المستقبل عرقلة التعيين.

10. قال بلمار إنّ المدعي العام سعيد ميرزا، وهو مقرّب من سعد، ساند اقتراح بلمار. وبعدما قال إنّه قد يبدأ العمل من دون نائب له، أوضح أنّ التعيين دون أي تأخير مهم لأسباب رمزية، لأنّ المنصب سيكون من نصيب لبناني.

11. بلمار قلق أيضاً من قضية الفيتو في ما يتعلق بتركيبة الحكومة المقبلة. تساءل بلمار عن إمكان قيام حكومة تسيطر عليها المعارضة الحالية، وقف تمويل حكومة لبنان للمحكمة الخاصة بلبنان رغم التزامها وفق الاتفاق الدولي.

12. أعرب بلمار عن إحباطه من القرار الذي توصلت إليه لجنة إدارة المحكمة من أنّه ليس في استطاعة هذه الأخيرة المشاركة في اتفاق التنقل بين الوكالات الذي صمّم ليسهّل الانتقال بين المنظمات التي

تشارك في نظام الأمم المتحدة المشترك. أعلن أنه سيطلب مراجعة القرار، وقال إنّ توظيف أشخاص جدد يكلّف أكثر من نقلهم من داخل نظام الأمم المتحدة. شدد أيضاً على حاجته إلى «أفضل الأشخاص المتوافرين»، وعلى كونه لا يريد أن يثبط عزيمة المرشحين المؤهلين بسبب عملية نقل متعبة قد تكلفهم بعض منافعهم.

استمرار وجود مخفف للجنة تحقيق الأمم المتحدة المستقلة

13. بعد أن قال إنّه سيسافر إلى لاهاي في شباط للبحث عن شقة وحضور اجتماع مجموعة عمل الوكالات، أضاف أنّ مجموعة صغيرة من لجنة تحقيق الأمم المتحدة المستقلة ستبقى في بيروت. قال إنّ الأشخاص الذين سيبقون، بين عشرة وعشرين، لن يغيّروا على الأرجح موقع مكاتبهم، لكن لم يتخذ قرار بشأن ذلك حتى الآن.

ميشال سيسون

بيروت 13 /2 /2009 05:56،

المصدر سفارة بيروت، التصنيف : سري

جنبلاط انتقد استيراد الحريري لسنّة الشمال

في العشرين من شباط 2008، التقت القائمة بالأعمال في سفارة الولايات المتحدة في بيروت ميشيل سيسون بالنائب وليد جنبلاط في كليمنصو بحضور وزير الاتصالات مروان حمادة.

تُشير الوثيقة إلى أن سيسون يُرافقها المسؤول الاقتصادي والسياسي في السفارة، التقت جنبلاط الذي كان قد أخبره مستشار (النائب سعد) الحريري غطّاس خوري «بعدم التحرك»، وهو الذي طلب الاجتماع ليطّلع على آخر التطوّرات. (ملاحظة: جنبلاط هو على الأرجح في أعلى لائحة الاغتيالات، وهو الذي أبلغ القائمة بالأعمال في اليوم السابق عبر الهاتف أنه لا يُحدّد مواعيد عبر الهاتف. لذلك حُدّد الموعد عبر المراسيل).

على سعد وبرّي النقاش

الرسالة الأساسيّة لجنبلاط كانت إن على زعيم تيّار المستقبل وزعيم حركة أمل نبيه بري اللقاء والكلام، وذلك بعد الاشتباكات الأخيرة بين الطرفين. استخبارات الجيش اللبناني كانت قد عقدت

اجتماعاً بين ممثلين عن الطرفين، حركة أمل وتيّار المستقبل، لمنع أي اشتباكات لاحقة، لكن يجب أن تُعقد لقاءات سياسيّة أيضاً إلى جانب النقاش الأمني، قال جنبلاط، مشيراً إلى أنه طلب من سعد التواصل مع بري لكن سعد أجاب: «ليس الآن».

جنبلاط أشار إلى أن مهرجان حزب الله الذي سيُعقد في 22 شباط في ذكرى اغتيال قادته، هو الموعد المفترض للظهور التالي لحسن نصر الله. فسأل حمادة: ما الذي يُريدونه؟ حرب مفتوحة مع إسرائيل؟ الشيعة في الجنوب لا يريدون ذلك، قال حمادة، مضيفاً: كما أن بري بالتأكيد لا يُريد «مغامرة» في الجنوب.

وفي ما يتعلّق بمواجهات 27 كانون الثاني بين الجيش اللبناني والمتظاهرين الشيعة، ما أدى إلى مقتل ثمانية متظاهرين واعتقال 19 عسكرياً مشتبهاً في تورّطهم، قال جنبلاط إنه يجب إدانة الجيش على القتل. في الوقت عينه، أضاف جنبلاط، نحن لسنا في النرويج، يحتاج الجيش إلى القدرة على الحركة في هذه الظروف، وإلا أصبح بلا قيمة.

لا 10-10-10

في ما يتعلّق بزيارة موسى إلى بيروت في 22 شباط، قال جنبلاط إن تحالف 14 آذار يحتاج إلى موقف موحّد من المبادرة. وعند سؤاله عن موقفه من حكومة 10-10-10، لم يُجب مباشرة، لكنّه قال إن المعارضة لن تقبل إلاّ إذا تحقّقت شروط أخرى، منها الاتفاق على اسم رئيس الحكومة المقبل وعلى أسماء وزراء الداخليّة والمال والعدل.

المعارضة تُريد وزير الداخليّة للسيطرة على الأمن والاستخبارات، وأكثر من ذلك، ستسم المعارضة الياس المرّ بأنه جزء من قوى 14 آذار لتأكيد عدم وصوله إلى وزارة الداخليّة. (ملاحظة: وزير الدفاع الحالي الياس المرّ هو خيار 14 آذار المتوقّع ليكون وزيراً للداخليّة في الحكومة المقبلة، لا لتأكيد السيطرة على الأجهزة الأمنيّة التابعة للحكومة فحسب، بل للتحكّم في موضوع أساسي في الانتخابات النيابيّة التي ستجرى في 2009).(...)

تجاوز الصراع السنّي - الشيعي

شرح جنبلاط، الذي توقّف عن الكلام مرات عدّة باتصالات هاتفيّة، أنه يعمل على بيان القمّة الروحيّة الإسلاميّة (المفتي محمد رشيد قباني، الشيخ عبد الأمير قبلان، الشيخ نعيم حسن)، التي كان يُفترض أن تُعقد في 20 شباط، والتي أجّلت. والبيان كان يُفترض أن يُدين اغتيال رفيق الحريري وعماد مغنيّة، بحيث «تُساوي بين الشهيد والإرهابي» علّق حمادة.

سخر جنبلاط من الشائعات التي تتحدّث عن تورّط الدروز في اغتيال مغنيّة، «لو كانت عندنا القدرة على اغتيال مغنيّة، كنا اغتلنا بشار الأسد»، قال جنبلاط. وعزا حمادة سبب تغيّب المسؤولين السوريين عن مأتم مغنيّة إلى حرج نظام الأسد، لأن الاغتيال جرى على أراضيه. وحضور وزير الخارجيّة الإيراني متكي لم يمرّ بسلاسة بين المسيحيين، قال حمادة، مضيفاً أن رئيس مجلس النواب الشيعي نفسه كان خارج البلاد يوم الدفن.

انتقد جنبلاط جهود سعد (الحريري) «لاستيراد» سنّة من الشمال، مقترحاً أن يتواصل سعد مع زعماء شيعة مستقلّين، منهم النائب ياسين جابر ولقمان سليم و محمد عبد الحميد بيضون، لبناء أفضل العلاقات السنيّة - الشيعيّة. نصير الأسعد محاور جيّد أيضاً. (ملاحظة: الأسعد يعمل حالياً في الأمانة العامّة لقوى 14 آذار). وعلى 14 آذار التواصل أيضاً مع داعمين محتملين، منهم الأكراد اللبنانيون، الذين يُمثلون 100 ألف في لبنان، وهم قوّة انتخابيّة، و يجب أن يكونوا مع 14 آذار.

بدا جنبلاط غير معجب بآخر التطورات المتعلّقة بتأسيس المحكمة الدوليّة، معلقاً أنها لن توقف السوريين. المحكمة عمليّة طويلة، وسوريا يجب أن تخاف كي تُغيّر سلوكها. أشار جنبلاط عندها إلى زيارة رئيس الوزراء الإماراتي لإيران وسوريا، معلّقاً بأن عائلة رامي مخلوف عاشت في الإمارات.

الأمم المتحدة تحت مجهر الاستخبارات

قائمة الطلبات الاستخبارية من بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة كبيرة ومتشعبة. وهي لا تقتصر على معلومات مفصّلة عن الدبلوماسيين وميولهم، بل تشمل حتى مختلف وسائل اتصالاتهم وأرقام حساباتهم والبيانات التي يستخدمونها في بريدهم الإلكتروني، وحتى معلومات عن الحمض النووي لكل منهم وصورة عن حدقة العين التي تتجاوز في خصوصيتها ما للبصمة من أهمية في عمليات التعقب.

وما يلفت في الطلبات التي نشرها موقع ويكيليكس بالنسبة إلى لبنان، حرص الاستخبارات الأمركية على جمع معلومات عن «وجهات النظر والمواقف» للدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، والأمانة العامة، والدول المعنية الرئيسية، من قوات اليونيفيل العاملة في جنوب لبنان ومن عمليات حفظ السلام في لبنان عموماً.

وتقول البرقية المؤرخة في نهاية تموز 2009، والمصنفة سرية بتعليمات من مايكل أوير، القائم بأعمال مدير قسم العمليات في دائرة «ناشونال هيومن إنت» الأمركية (أنشئت لجمع بيانات عن الأشخاص ضمن إطار مكافحة الإرهاب في عام 2003)، إن وزارة الخارجية

الأميركية تطلب من دبلوماسييها حول العالم، وفي مقر الأمم المتحدة، تقديم معلومات فنية مفصلة، تتضمن كلمات المرور، وكلمات السرّ المشفّرة في شبكات الاتصالات التي يستخدمها المسؤولون الدوليون، وفيها طلبات بمعرفة الصلات المحتملة للدوائر والمنظمات الأممية بتنظيمات «إرهابية» مثل «حماس» و«حزب الله».

وفي الفقرة المتعلقة بقوات اليونيفيل، طلبت الخارجية والدوائر الاستخبارية جمع معلومات عن أفراد الدول الأعضاء في المجلس بلا استثناء، وهذا يشمل حتى روسيا واليابان وفرنسا وإيطاليا، فضلاً عن بعثة لبنان وفييتنام، ومعلومات عن منظمات وكتل سياسية كبرى مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومحكمة الجنايات الدولية.

المطلوب بموجب ما وصف بـ«المسألة السياسية» هو «معرفة وجهات نظر أعضاء الأمم المتحدة وخططهم ونيّاتهم» في ما يتعلق بـ«قدرات الأمم المتحدة على تنظيم عمليات عسكرية معقدة جديدة وعمليات شرطة مدنية وقيادتها وتنفيذها».

وتطلب معلومات عن وجهات نظر الأمانة العامة أو الأعضاء بشأن مبادرات إصلاح عمليات السلام، ومعلومات عن تعيين مبعوثين للأمين العام خاصين بعمليات السلام والسياسة، وعن آفاق وغايات بُنى القيادة وقواعد الاشتباك ومناخ التهديد لعمليات حفظ السلام المقترحة، بما فيها «المواصلات والاتصالات وبناها التحتية وما يختص بها من خرائط». كذلك، عن أنواع وعدد وقدرات القوات ومعداتها والمواد التي تعرب الدول عن الاستعداد لتزويدها بها.

وطلبت وزارة الخارجية الأمركية معلومات عن قابلية تلك المعدّات والتجهيزات للتحوّل من غاية إلى أخرى في إطار عمليات المساندة اللوجستية، ومعلومات عن النزاعات على الأرض بين دائرة حفظ السلام الأممية ودائرة الإسناد الميداني وبين دائرة الشؤون السياسية بشأن السيطرة على عمليات حفظ السلام، وعن المعارك على الأرض بين الشقين اللوجستي والعسكري في عمليات حفظ السلام، ومعلومات عن مدى استعداد الدول التي تقدم قوات لحفظ السلام لتلقي الأوامر من أفراد الدول التي تُسهم بقادة ونواب قادة ميدانيين لقوات حفظ السلام، ومعلومات أيضاً عن تأثر مكتب المفوض الأعلى لحقوق الإنسان الخاص باللاجئين على إدراج مشاغل حقوق الإنسان ضمن عمليات حفظ السلام وولايتها.

وتطلب أيضاً معرفة وجهات نظر الحكومة المضيفة (لبنان) ومشاغلها حيال سياسات الأمم المتحدة الخاصة بتلك الدولة، وتأثر منسّق مجلس الأمن الدولي على تخطيط العمليات، وردود فعل الموظفين الميدانيين على إرشادات مجلس الأمن الدولي.

وفي نقطة تعبّر عن إشارات إلى دراسة نشر قوات تدخل سريع في حالات معينة، طالبت البرقية بجمع معلومات عن «القدرات والخطط لتجهيز كتيبة تدخّل عالية التأهب ونشرها».

السنيورة: لا تجعلونا نتفق مع سوريا

زار مساعد وزير الدفاع، السفير إريك إدلمان، الرئيس فؤاد السنيورة لتسليمه رسالة شخصيّة من الرئيس الأميركي، بحضور القائمة بالأعمال ميشيل سيسون.

أشار السنيورة لدى تلقيه الرسالة إلى أن توقيتها مهم جداً، إذ إن قيادة 14 آذار تُعدّ للذكرى الثالثة لاغتيال (الرئيس رفيق) الحريري في 14 شباط.

وأعرب عن تقديره للرسالة، معرباً عن أنه ليس لديه أدنى شك في الالتزام الشخصي للرئيس تجاه لبنان. ومع ذلك، أبدى قلقه إزاء ضرورة «ترجمة هذا الدعم بصورة جديّة على الأرض»، مشيراً إلى الحاجة إلى دعم مستمر لقوى الأمن الداخلي والمحكمة الخاصّة بلبنان.

التواصل مع السعوديين

أشار رئيس الوزراء إلى أنه سيتابع شخصياً موضوع المساهمات السعودية تجاه المحكمة الخاصة، وأنه قد تكلم شخصياً مع الأمير سعود الفيصل في الموضوع، وأرسل له رسالة تذكير في تاريخ 11 شباط.

كذلك، هاتف الأمير السعودي بندر لإحاطته علماً بالتطورات، بينما كان الوفد الأميركي لا يزال في القاعة. وفي نهاية الحديث، قال لنا: «السعوديون يريدون القيام بذلك، لكن بكل هدوء ومن دون ضجّة». ولم يعقّب على هذه الملاحظة.

وكان قد تلقى اتصالاً من الأمير مقرن بن عبد العزيز، مدير الاستخبارات السعودية. وفي نهاية الحديث، أخبرنا السنيورة بأنه تلقى لتوّه أخباراً عن أن نقل الأموال السعودية «قد جرى بالفعل». وكان السنيورة قد طلب من الأمير مقرن مساعدة في متابعة التزامات كل من الكويت والإمارات العربية.(...)

تنازلات الأغلبية كثيرة

بعد مرور أربعة أشهر على لقائه الأخير مع السفير (إريك) إدلمان، قدم السنيورة ملخصاً للأحداث الأخيرة «لوضع الأمور في نصابها اللبناني». وأشار إلى أن الأكثرية قدمت حتى الآن الكثير من التضحيات والتنازلات. لقد «علّقوا» استخدامهم حقهم بـ«50 +1» لانتخاب رئيس، ووافقوا على دعم مرشح رئاسي يأتي من خارج إطار ولاءات 14 آذار. وكان رئيس مجلس الوزراء قد أشار إلى أن قوى 14 آذار قد دعمت المبادرة الفرنسية وقال: «لقد خُذلنا».

وأكد السنيورة أن المعارضة ما زالت مصممة على الحصول على القوة المعطلة في الحكومة الجديدة، وأنهم يعرقلون الانتخابات الرئاسية لحين تحقيق مطالبهم. هنا، أكد السنيورة قائلاً: «نريد لهذا الابتزاز أن ينتهي».

لبنان بحاجة إلى حلفاء

في رأي السنيورة، فشلت الاستشارات «الجانبية» العديدة التي جرت مع سوريا في الوصول إلى نتائج ذات قيمة. «السوريون دهاة في اقتناص الفرص.

لو رأى السوريون أي فرصة للتفاوض، لأوصلوا الوضع إلى درجة يمكنهم معها اقتناص الصفقة التي تناسبهم. علينا إيقاف الابتزاز والاتهامات المتزايدة. على الحوار ألا يتخذ شكل عنف في الطرقات. فلا أحد يريد ذلك».(...)

وأكد السنيورة أنه لم يتلقّ بعد دعوة من سوريا للمشاركة في القمة العربية التي ستعقد في دمشق، على الرغم من عدم تمكن سوريا من تجاهل مشاركة لبنان في القمة. وكان السنيورة يتشكّك في أن تتقدم سوريا بدعوته للمشاركة كرئيس دولة، بالرغم من أن لديه سلطة تنفيذية كما ينص الدستور. والبديل هو أن يبقى المقعد اللبناني شاغراً خلف العلم اللبناني خلال الاجتماع.(...)

مزارع شبعا لتبرير وجود حزب الله

أثار رئيس الوزراء واحدة من النقاط التي يُكررها دائماً: الحاجة إلى قرار في ما يتعلّق بموضوع مزارع شبعا. طلب من حكومة الولايات المتحدّة أن «تقوم بشيء مفيد. لا تجعلونا نتفق مع سوريا للوصول إلى حلّ لهذا الأمر. هم يُحبون وجود جرح يترف على الحدود. يستعملونها لتبرير وجود حزب الله». إسرائيل «غير مفيدة» لاستقرار لبنان.

السفير إدلمان، ذكر أنه سيلتقي مسؤولين إسرائيليين، ممن

يحترمون في العموم عمل حكومة السنيورة، وهي تواجه ظروفاً صعبة.

قال السنيورة إن الأعمال الإسرائيليّة لا تزال تُثير التوتر في جنوب لبنان، وخصوصاً استمرار الخروق الجويّة، وضعف التعاون في كشف مواقع القنابل العنقوديّة التي رُميت في حرب 2006، وأخيراً، اختطاف الجيش الإسرائيلي مزارعين وقتلهم داخل الأراضي اللبنانية. وقال أيضاً إن الممثلين الإسرائيليين كانوا «غير مفيدين» في اجتماعات التنسيق بين البلدين برئاسة الأمم المتحدة(...).

المخيّمات الفلسطينيّة مصدر مشاكل

عند جوابه عن طلب السفير إدلمان لمعلومات عن مخيّم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، اعترف رئيس الوزراء بأن هذا المخيّم لا يزال مع غيره من المخيّمات، يُمثّل مصدر مشاكل. استطاعت القوات المسلّحة اللبنانيّة فرض بعض السيطرة على المخيمات وإفهام المخربين أن الحكومة اللبنانيّة مصرّة على المحافظة على النظام، لكن رئيس الوزراء لا يزال يجد المخيّمات كدويلات. وعند سؤاله عن كيفية مواجهة الحكومة اللبنانيّة هذا الملف، أشار رئيس الوزراء إلى أن لبنان يحتاج إلى نموذج جديد من المخيمات. وطالب المانحين الدوليين بالتعاون على إعادة بناء مخيم نهر البارد. «يجب أن نُظهر للناس بعض التقدم، ونعطيهم أملاً بالمستقبل. دفعنا ثمناً مخيفاً للسيطرة على هذا المخيّم. يجب أن نجعله نموذجاً».

التوقيع : سيسون

المصدر : سفارة بيروت

رقم الوثيقة : 12958 ، 12 شباط 2008 .

حزب الله الهاجس الأول للأميركيّين

في الوثائق المتعلّقة بلبنان والتي نشرها موقع ويكيليكس، نقلت صحيفة نيويورك تايمز في نسختها الورقيّة أن رئيس الحكومة سعد الحريري، قد أبلغ مسؤولين أمركيين زاروا لبنان عام 2006، أن احتلال العراق لم يكن ضرورياً، «وإيران هي الضروريّة». وأضافت الصحيفة، إن الحريري أبلغ الأمركيين أنهم «يجب أن يكونوا مستعدين لضرب إيران إذا فشلت المساعي الدبلوماسيّة لوقف برنامجها النووي».

قد يكون هذا الموقف هو أهم ما نشر في ويكيليكس عن لبنان، إضافة إلى القلق الأمركي الدائم لوضع حزب الله، الذي كان ينقله الدبلوماسيون الأمركيون إلى كل الدول التي يزورونها.

ففي 28 كانون الثاني 2007، التقى نائب وزير الخارجيّة الأمركيّة حينها وليام بيرنز نائب رئيس دولة الإمارات محمد بن راشد، الذي أشار إلى أن حكومة الرئيس فؤاد السنيورة تحتاج إلى مختلف أنواع الدعم المالي والسياسي.

وفي برقيّة في تموز 2009، عن لقاء جمع ولّي عهد أبو ظبي محمد

بن زايد، مع ألكسندر فيرشبو، مساعد وزير الدفاع للأمن الدولي، شكر الوفد الأميركي تمويل الإمارات العربيّة المتحدة لعملية تزويد الجيش اللبناني بدبابات من الأردن بقيمة 56 مليون دولار، معتبراً أن هذا الأمر «يُساعد على تثبيت النتائج الإيجابيّة للانتخابات النيابيّة التي ساعدت في تقليص نفوذ حزب الله (وبالتالي إيران) في لبنان». وبعدما وعد بن زايد بالنظر لما يُمكن أن تُقدّمه الإمارات، سأل فيرشبو إذا ما طلب الأمر عينه من الدوحة، فأجابه الأخير أنه فعل ذلك وسيُكرّر الطلب في زيارته التي كان ينوي زيارتها؛ و في تلك الزيارة، بحسب برقيّة من السفارة الأميركيّة في الدوحة، فإن الوفد الأميركي سأل قائد الأركان القطري الجنرال حمد العطيّة عن تمويل تزويد لبنان بالدبابات الموجودة في الأردن. فإن العطيّة أجاب العطيّة أنه يعلم بالطلب، لكن بلاده لم تُقرّر بعد جوابها.

وتُضيف البرقية المرسلة من سفارة الولايات المتحدة في أبوظبي، أن بن زايد، في إطار حديثه عن الأمر المحبّب لديه وهو انتقال السلطة من جيل إلى آخر، قال إن الرئيس سعد الحريري هو «رجل جيّد، وهو خائف حالياً (مفترض من سوريا) ومن الضروري عدم خسارته».

و في نقاش بن زايد مع الوفد الأميركي لخطاب الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في 18 تموز 2009، رأى وليّ عهد أبو ظبي أن الخطاب يعكس ضعف حزب الله الناتج عن ضعف إيران نتيجة الانتخابات الرئاسيّة. وأضاف بن زايد: «نصر الله سيُعاني من نقص في التمويل، على الأقل في الأشهر الستة المقبلة».

وأشار فيرشبو إلى التقدّم الأخير مع سوريا، «لا سيما في ما يتعلّق

بوقف تهريب المسلحين إلى العراق»، لكنّ بن زايد أعلن «عدم ثقته بأن سوريا ستبتعد عن المحور الإيراني»، مشيراً إلى أنه بناءً على التجربة، لن تتخلى سوريا عن العلاقة مع إيران وعن دعم حزب الله و حماس».

وأفادت برقيّة بتاريخ 30 تموز 2009، أن مساعد وزيرة الخارجيّة الأميركيّة للشوون السياسيّة والعسكريّة أندريه شابيرو التقى مع عدد من المسؤولين في الحكومة الإسرائيليّة في 22 و23 تموز للتشديد على أهميّة العلاقات العسكريّة والسياسيّة بين بلاده وإسرائيل وأهميّة التفوق العسكري الإسرائيلي النوعي. وقد أبلغ المسؤولون الإسرائيليون شابيرو قلق بلادهم من استمرار تسليح الجيش اللبناني. وقد طالب هؤلاء شابيرو بنقاش المساعدات الأميركيّة المقبلة للجيش اللبناني. لكنّ المسؤول الأميركي قال إن نتائج الانتخابات النيابيّة مثّلت نقطة تحوّل ورفض لحزب الله؛ وشدّد على ضرورة دعم المؤسسات اللبنانيّة ومن ضمنها الجيش اللبناني أكثر من أي وقت مضى، «وخصوصاً أنه لم يُظهر حتى اليوم سوى الالتزام بمحلّ محاسبة صلب في ما يتعلّق بالسلاح الأميركيّ».

وفي لقاء في 16 تشرين الثاني 2009، بين مسؤولين أميركيين وعدد من المسؤولين الإسرائيليين الرفيعي المستوى، مثل المدير العام لوزارة الدفاع حينها بنحاس بوخريس ورئيس الدائرة السياسيّة والأمنيّة حينها عاموس جلعاد، أبلغ الاسرائيليون الأميركيين سرورهم للهدوء على الحدود الشماليّة منذ انتهاء حرب تموز 2006. لكنّهم نقلوا تخوّفهم من العلاقات المتينة بين الجيش اللبناني وحزب الله، معتبرين أنها علاقة استراتيجيّة، «وكلّ المباحثات مع اليونيفيل تصل لحزب الله عبر الجيش».

وفي لقاء آخر بعد يومين بين شابيرو والمسؤولين الإسرائيليين المذكورين أعلاه وغيرهم، أعلن الإسرائيليون أن صواريخ حزب الله باتت تطال كل الأراضي الإسرائيليّة وطالبوا بتبادل المعلومات أكثر مع الأميركيين، مشيرين إلى ضرورة فرض عقوبات على الحرس الثوري الإيراني بسبب دوره في لبنان، وخلق عقيدة قتاليّة جديدة للجيش اللبناني.

السنيورة: أعيدوا سوريا للحظيرة العربيّة

زار قائد المنطقة الوسطى في الجيش الأميركي دافيد بترايوس الرئيس فؤاد السنيورة يرافقه وفد عسكري وسياسي والسفيرة الأميركيّة في بيروت حينها ميشال سيسون وذلك في 20 تموز 2009.

وقد أبلغ السنيورة ضيوفه بأنه كان مرتاحاً لنتائج الانتخابات النيابيّة الأخيرة، مشيراً إلى أن لبنان صوّت للدولة ومؤسساتها، وأثبت أنه قادر على ممارسة الديموقراطيّة إذا أعطي الفرصة. وشكر الولايات المتحدة لدعمها العسكري، وأبلغهما أن لبنان تلقى تشجيعاً ودعماً بجهود الرئيس باراك أوباما للوصول إلى سلام في الشرق الأوسط، لكنّه شدّد على أن توطين الفلسطينيين يجب أن لا يكون على حساب لبنان. وشجّع السنيورة بترايوس وسيسون على العمل على دفع سوريا لاحترام سيادة الدول (وحتّى لبنان) وذلك عبر جلبها إلى الحظيرة العربيّة بدلاً من التحالف مع إيران، ونصح بترايوس بعدم إعطاء دمشق أي مكافآت قبل أن تقوم بما يجب عليها.

في المقابل هنأ بترايوس لبنان على الانتخابات السلميّة وتمنى تأليف حكومة قريباً. وأبلغ السنيورة أن التصدّعات في إيران، التي ظهرت بوضوح خلال التظاهرات ضدّ النظام، ستلجم طموحات إيران الخبيثة في المنطقة.

بلمار لسيسون: إذا كنتم لا تساعدونني، فمن سيفعل؟

في 12 أيلول 2008، التقت السفيرة الأميركية في بيروت ميشال سيسون رئيس لجنة التحقيق الدولية دانيال بلمار في مكتبه في المونتيفردي. وقد سألت السفيرة ما إذا كانت لجنة التحقيق ستنظر في قضية صالح العريضي، السياسي الدرزي الذي اغتيل بواسطة عبوة ناسفة قرب بيروت في 10 أيلول. وشرح بلمار أنّ لجنة التحقيق لا يمكنها النظر في القضية ما لم تتقدّم الحكومة اللبنانية بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وما لم يوافق مجلس الأمن على ذلك. وذكر بلمار أنّ الحكومة اللبنانية لم تقدّم أي إشارة إلى أنها ستطلب من لجنة التحقيق النظر في اغتيال العريضي. إلا أنّ لجنة التحقيق مهتمة بمعرفة المزيد عن الاعتداء على العريضي، ولا سيما أنّ التفاصيل مشابهة لقضايا أخرى تحقّق فيها. وإذا لم تُدعَ للتحقيق، وتريد اللجنة الحصول على معلومات عن القضية، فإنّ عليها التقدّم بطلب إلى المدّعي العام اللبناني. المعايير التي تعتمدها الحكومة اللبنانية كي تقرّر طلب المساعدة من لجنة التحقيق الدولية تمثّل «لغزاً بالنسبة إليّ»، قال بلمار.

وبدا بلمار مهتماً بأمر عرفه بالأمس، و يمكن أن يؤثّر على عملية

التنصّت. فقد أبلغت وزارة الاتصالات شركتي الاتصالات الخاصتين في لبنان بوجوب إعلام الوزارة بخصوص أي طلب للتنصّت. وقد ذكّر بلمار بأنّ من المعروف أنّ قوى الأمن الداخلي تقوم بالتنصّت، وإن كان الأساس القانوني لقيامها بذلك، ضعيفاً. لذلك، قد تكون خطوة وزارة الاتصالات موجّهة إلى الأمن الداخلي، إلا أنّ القرار سيحدّ من قدرة لجنة التحقيق على القيام بالتنصّت إن كانت شركتا الخلوي ستضطران إلى إبلاغ وزارة الاتصالات بذلك.

وقد سألت السفيرة بلمار إن كان يعتقد أنّ هذه الخطوة موجّهة إلى لجنة التحقيق، وخصوصاً أنّ وزير الاتصالات الجديد ينتمي إلى المعارضة، غير أن بلمار ردّ بأنّه ليس في موقع يخوّله الإجابة عن هذا السؤال. وكان رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، خلال اجتماعه ببلمار في 8 أيلول، قد طلب منه إبلاغه بأي مشاكل يواجهها في تعاون المسؤولين الحكوميين. لذا، قال بلمار إنّه سيناقش الأمر مع رئيس الحكومة، إذا ما تبيّن أنّ قرار وزارة الاتصالات هذا سيمثّل عائقاً. لكنّه سيلتقي أولاً بالمسؤولين عن شركتي الاتصالات الأسبوع المقبل. وقد عرضت السفيرة مساعدته في جهوده لحل هذه المشكلة.

كذلك ذكر بلمار أنّه خلال اجتماعه في 14 آب في لاهاي بفريق العمل المشترك للوكالات الأمنية التابع للحكومة الأميركية، طلب مساعدة أميركية في مجال التنصّت. فهو يرى أنّ محاولة التنصّت عبر قوى الأمن اللبنانية أو استخبارات الجيش سيكون كـ «نشر الأسماء في الصحف». وقد شرح أنّ الخبراء القانونيين في الأمم المتحدة ينظرون حالياً في إمكان حصول لجنة التحقيق على سلطة قانونية تخوّلها التنصّت.

لكن بصرف النظر عن الشق القانوني، أبلغ بلمار عن حاجته لقدرات تقنية في مجال التنصّت.

المساعدة من الحكومة الأميركيّة

عبّر بلمار عن ضيقه من أنّ الحكومة الأميركية لم تستجب كفاية لطلبات المساعدة التي قدّمها. وأشار إلى أنه قد ناقش ذلك مع وزارة الخارجية الأميركية. وذكر بلمار 3 طلبات للمساعدة الأميركية للتحقيق:

- **أولاً**، تقديم معلومات استخبارية كانت لجنة التحقيق قد طلبتها رسمياً، أو إبلاغه إن كان لا يمكن تقديمها، حتّى لا يلحّ في طلبه.

- **ثانياً**، إعارته محلّلين جنائيين. فلجنة التحقيق بحاجة إلى «محققين بإمكانهم استجواب شاهد» لاستجواب قرابة 200 شخص هم حالياً في السجن، ويمكن أن تكون لديهم معلومات مهمة.

- **ثالثاً**، استخدام الضغط الأميركي لحثّ الحكومة البريطانية على تقديم المزيد للجنة التحقيق الدولية، وخصوصاً في ما يتعلّق بالمعلومات الاستخبارية. وقد قال بلمار إنّه تقدّم بعدد من الطلبات، لكنّه لم يلقَ ما يريد. غير أنّه على صعيد الموظفين، قدمت «سكوتلاند يارد» محققاً.

ورغم أنّ بلمار أبدى تفهّماً جيداً للمشاكل المتعلقة بطلبيه الأوّلين عبر لقاءاته المتعددة مع مسؤولين أميركيين، فإنّ ضيقه بقي واضحاً. «أنتم اللاعب الأساسي. إذا كانت الولايات المتحدة لا تساعدني، فمن

سيفعل؟». للولايات المتحدة «استثمار ضخم في المحكمة»، ومزيد من التعاون مع لجنة التحقيق هو إحدى الوسائل كي يعطي هذا الاستثمار مردوده.

وخلال الاجتماع، تقدم بلمار بطلبات أخرى:

- دعم الحكومة الأميركية في ما يخص موازنة المحكمة...

- طلب إجابات بخصوص 26 رسماً لمشتبه فيهم محتملين أعطتها لجنة التحقيق للحكومة الأميركية.

- أخيراً، طلب الوصول إلى منشقّين من حزب الله مقيمين في الولايات المتحدة، أو على الأقل إبلاغه رداً سلبياً قاطعاً على طلبه؛ إذ إنّ إجابات الحكومة الأميركية لم تكن قاطعة بما يكفي.

أمّا بشأن مسألة المقابلات في سوريا، فقد كرّر بلمار ما قاله سابقاً: أنّه لن يذهب إلى سوريا ما لم تمدّه الحكومة الأميركية أو مصادر أخرى بأسماء مسؤولين ينبغي أن يقابلهم، إضافة إلى معلومات أخرى. وإن رفضت سوريا طلبه مقابلتهم، فسيحصل عندها على دليل على عدم التعاون السوري. مجرّد الطلب سيعطي إشارات لسوريين آخرين بشأن وجهة التحقيق، ما قد يؤدّي إلى مزيد من التعاون «إن تمكنت من الوصول إلى الشخص المناسب»...

وقد شدّد بلمار على ضرورة الاستجابة لطلبه المتعلّق بسوريا، وذلك لأن تفويض لجنة التحقيق الدولية الصادر تحت البند السابع ينتهي في نهاية هذا العام. وثانياً، بسبب أهمية إجراء المقابلات قبل اختفاء الأشخاص المنوي مقابلتهم بالقتل أو بوسائل أخرى...

أخيراً، قال بلمار إنه نُصح من أشخاص عديدين بألا يدلي بأي تصريحات علنية قد تسيء إلى مناخ الهدوء النسبي في لبنان. وهو يريد أن يتّبع هذه النصيحة.

عملية «مسح الأرز»:
لبنان يطلب من أميركا التجسس عليه جواً!

كشفت وثائق «ويكيليكس» المسرّبة، عن عملية أميركية لها شق تجسسي أو «استطلاعي» وآخر «عملاني»، على الأراضي اللبنانية، تحمل اسم «مسح الأرز»، كانت وزارة الدفاع اللبنانية قد طلبت من واشنطن إجراءها انطلاقاً من قاعدة بريطانية في قبرص، في فترة تمتد من نيسان إلى آب 2008، على أقل تقدير، وهي الفترة التي شهدت تصاعد الصراع السياسي الداخلي في لبنان في ظل حكومة فؤاد السنيورة، وانفجاره أمنياً في أحداث أيار الشهيرة.

وقد أظهرت الوثائق أن مهمات «التجسس» الأميركية، على خطورتها، وانتهاكها الصريح للسيادة اللبنانية و تماثلها بذلك مع مهمات التجسس والاستطلاع الإسرائيلية اليومية، أثارت قلقاً بريطانيا بأن تكون قد جاءت استجابة لطلب من وزارة الدفاع اللبنانية وحدها، لا مجمل الحكومة.

وفيما تكتفي الوثائق المسربة، بتوصيف الهدف الأساسي لمهمات «مسح الأرز» على أنه «مكافحة الإرهاب»، فإنها لا تحدد المناطق

اللبنانية التي خصتها الطلعات الأميركية بالعمل، ولا الجهات «الارهابية» التي تستهدفها، ما قد يعني أنها شملت اي منطقة لبنانية ربما تعتبر واشنطن ان من مصلحتها رصدها عن كثب.

وإذا كانت الوثائق لا تشير إلى «حزب الله» وا لمقاومة بالاسم، إلا أن الفترة الزمنية التي تتحدث عنها بالاضافة إلى العلاقات الوطيدة بين الإدارتين الأميركية والبريطانية من جهة، والإسرائيلية من جهة ثانية، إضافة إلى كون وزير الدولة البريطاني، كيم هاولز، الرئيس السابق لمنظمة «أصدقاء إسرائيل العماليين» قد وافق شخصيا على العملية، تعزز وصـ..ـف صحيفة «الغارديان» البريطانية التي تمتلك مجمل الوثائق التي سربها «ويكيليكس»، لعملية «مسـح الأرز» على أن الطائرات الأميركية جمعت معلومات استخبارانية، من اجل استهداف «حزب الله».

«مسح الأرز»

وأفاد المسؤول في «مكتب الخارجية والكومنويلث» البريطاني، جون هيلمان، في 14 أيار 2008، بمصادر قلق أو شروط لدى الحكومة البريطانية، حول عملية «مسح الارز». وقال هيلمان أولاً إن مكتب الخارجية البريطانية الإقليمي، المسؤول عن لبنان، شكك في ضمانات الحكومة الأميركية بأن المهمات الاستطلاعية كانت طُلبت من قبل الحكومة اللبنانية. «وكان المكتب الإقليمي قلقا من أن طلب الاستطلاع قد يكون أتى من وزارة الدفاع اللبنانية فحسب، عوضاً عن مجمل

الحكومة اللبنانية، التي تتطلب على ما يبدو توافقا حول القضايا المثيرة للجدل».

واعتقدت الحكومة البريطانية أن الحكومة اللبنانية قد تنكر تصريحات بأنها طلبت مساعدة استطلاعية إذا تم الإعلان عن الطلعات الجوية. وقال هيلمان إنه إذا أنكرت الحكومة اللبنانية طلبها، واتضح أنها لا تدعم هذه الطلعات الجوية، ستواجه الحكومة البريطانية صعوبة في الموافقة على استخدام أراض بريطانية في عملية «مسح الأرز».

وقال هيلمان إن قسم حقوق الإنسان في مكتب الخارجية البريطاني، قد أشار، وعلى رغم ضمانات وزارة الدفاع اللبنانية بأنها «لن تستخدم المعلومات الاستخباراتية المتبادلة بشكل غير قانوني»، إلاّ أن منظمة «هيومن رايتس ووتش» وحتى وزارة الخارجية الأمركية قد وثقت حالات تعذيب وتوقيف اعتباطي من قبل القوات المسلحة اللبنانية.

بيروت 2008: الأردن حذّر واشنطن من خطة استهداف موكب لسفارتها

أفادت برقية أميركية بتاريخ 3 تشرين الثاني 2008 سربها موقع «ويكيليكس»، بأن وزارة الخارجية الأميركية تمتلك معلومات عن احتمال استهداف لموكب من السفارة الأميركية في بيروت من قبل تنظيم تابع لـ«القاعدة».

وفي برقية من وزارة الخارجية الأميركية تحتوي تقريرا عن التهديدات العالمية لأميركا، جاء أنه «بحسب مصدر من السلطات الاردنية ومنذ منتصف تشرين الأول (2008)، تخطط عناصر تابعة لتنظيم القاعدة في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، لمهاجمة موكب للسفارة الأميركية في بيروت».

ويضيف التقرير أن الذين يخططون للعملية «قد سبق لهم ان جمعوا كمية غير محددة من المتفجرات، وسيارة مرسيدس بيضاء من العام 1983، متواجدة حاليا داخل مخيم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين، وسيتم تفخيخ السيارة بالمتفجرات».

ويكيليكس
العرب والعالم

مرجعيّة النجف تستنجد ضدّ النفوذ الإيراني

مجموعة من المحاضر والبرقيات التي زُوِّدَت بها وزارة الخارجية الأمركية من سفارتها في بغداد، بين عامي 2007 و2010، تخلص إلى نتيجة محورية: المرجعية الشيعية في النجف باتت لا تحتمل «التغلغل الإيراني» في العراق، على الصعد كلها. حتى أن ساسة عراقيين شيعة من أحزاب محسوبة كلياً على إيران، ك.«المجلس الإسلامي الأعلى» مثلاً، يجاهرون أمام الأمركيّين بعدم قدرتهم على احتمال النفوذ الإيراني الذي يزداد حجمه في بلادهم.

وينقل تقرير بتاريخ 31 كانون الثاني 2008، عن أحد رجال الدين في النجف، عماد قلنطر، وهو ابن شقيق المرجع علي السيستاني، ويرتبط بعلاقة قربى مع مقتدى الصدر، شكوى السيستاني من أمرين: نقص التواصل الأمركي المباشر معه، ودرجة التدخل الإيراني بالشؤون العراقية. وينصح قلنطر الأمركيين بأنه «وحده دعم السيستاني يمكنه وقف التدخل الإيراني والمدّ الشيعي المتطرف»، لأنه «إن لم تدعم أمركا السيستاني، فستلتهم إيران العراق». ويلفت نظرهم إلى أن «لدى السيستاني المشروع الإيراني الكامل للهيمنة اقتصادياً وسياسياً ودينياً على

العراق». وينقل الرحل أيضاً مخاوف السيستاني من أن «تكون أمركا قد عقدت اتفاقاً سرياً مع إيران بشأن العراق، بدليل عدم التواصل الأمركي معه، وهو ما كان معهوداً مع كل من أحمد الجلبي وفؤاد عجمي».

وقبل ذلك، يشتكي عادل عبد المهدي، في تقرير مؤرخ بـ 24 آب 2007، لوفد من الكونغرس الأمركي، من «التأثير السلبي الإيراني في العراق». ووفق عبد المهدي، نائب الرئيس في حينها، القائد البارز في «المجلس الأعلى»، فإنّ مقتدى الصدر «لا يملك سوى 3 في المئة مّما يملكه المرجع الديني علي السيستاني من نفوذ على شيعة العراق»، من دون أن ينسى تقرير آخر تحذير وزارة الخارجية من أن عبد المهدي لم ينسَ بعد أن الأمركيين منعوه من الوصول إلى رئاسة الحكومة العراقية بسبب «علاقاته الإيرانية».

وبين الشهادات التي توردها التقارير الأمركية، يلاحظ أن الوثيقة الأطول (بتاريخ 2 أيلول 2008) تتعلق بالتغلغل الإيراني الاقتصادي والاستخباري في العراق بالأرقام والأسماء، عن طريق عملاق الشركات الإيرانية في قطاع وكالات السياحة والسفريات والمطاعم والزيارات والرحلات الدينية في كربلاء خصوصاً، في سياق «فرسنة العراق».

وتعود وثيقة 5 كانون الثاني 2009 لتنقل عن 3 مراجع دينية في النجف، أن آية الله محمد سيد الحكيم، ابن شقيق عبد العزيز الحكيم، سيخلف السيستاني «العجوز». وقد يبدأ الحكيم بتغيير سياسة النجف «المعروفة تاريخياً بمعارضتها لمبدأ ولاية الفقيه»، بما أنه موالٍ لإيران ولمبدأ ولاية الفقيه. وفي سياق تخوّف علماء النجف من النفوذ الإيراني

المتعاظم، تشير السفارة في تقريرها إلى أن مراجع دينية ضمنت أن تؤلّف الحكومة لجنة لدراسة طلبات تمديد الإقامة لطلاب إيرانيين يدرسون في النجف «بهدف الحد من النفوذ الإيراني». ويروي مصدر عراقي، شُطبت هويته من الوثيقة، كيف أرسل رئيس «فيلق القدس» في «الحرس الثوري الإيراني» قاسم سليماني ووزارة الخارجية الإيرانية مبعوثين إلى المرجعية في النجف للضغط عليها لرفض الاتفاقية الأمنية الأميركية - العراقية، وكيف أن إيران تدفع أموالاً طائلة في العراق عن طريق مؤسسات «المجلس الأعلى» في سياق حملتها الترويجية لولاية الفقيه.

كما ينقل التقرير «نصيحة» أخرى مفادها أن على أميركا أن تموّل، سرّاً، مجموعة رجال دين في الحوزة لمواجهة إيران وحليفها «المجلس الأعلى». حتى أن على أميركا ألاّ تتورط في علاقات وثيقة مع القيادي في «المجلس» جلال الدين الصغير لأنه «معاد لمرجعية النجف». تبقى النصيحة الأهم للأميركيين: ادعموا العراقيين المعارضين للنفوذ الإيراني ولا تعملوا مباشرة، لأن العراقيين أدرى منكم بفهم تعقيدات وضع النجف والنفوذ الإيراني فيه. إلا أنه في المقابل، وبعد أن يشير النائب الشيعي عن القائمة «العراقية»، إياد جمال الدين، للمسؤولين الأميركيين، كيف يجب أن يساعدوا العراقيين على مقاومة المدّ الإيراني من خلال توفير قناة إعلامية لرجال الدين الشيعة المعارضين للإيديولوجيا الإيرانية، فإنه يكشف لهم أن الخليفة المتوقع للسيستاني، محمد سيد الحكيم، أرسل مبعوثين للتحذير من النفوذ الإيراني في العراق.

حتى الشيخ فايض الشمري، رئيس مجلس محافظة النجف، وأحد القياديين في ائتلاف «دولة القانون»، يشرح للأميركيين في وثيقة بتاريخ

14 كانون الأول 2009 أن «التدخلين السعودي والإيراني هما الأخطر في العراق»، معرباً عن اطمئنانه إلى أن «ثورة فكرية» تحصل في العراق ضد جميع أشكال التدخل الأجنبي في شوون بلدهم، بدليل ما يحصل ضد السعودية في محافظة الأنبار وضد إيران في النجف وضد تركيا في الموصل.

وتكشف إحدى الوثائق (24 نيسان 2009) أن المشكلة التي تسهّل عمل الاستخبارات الإيرانية في العراق هي أن الوزارات العراقية لا يثق بعضها ببعض بل يعمل بعضها ضدّ بعض أحياناً، وخصوصاً وزارة الداخلية ووزارة الدولة لشوون الأمن القومي. وتتابع أن العراق «سيحاول تعميق علاقاته مع الدول العربية وتركيا لموازنة النفوذ الإيراني، لكن ستحتفظ إيران بنفوذها الإقليمي من خلال تحالفها مع سوريا، وستحتفظ بقوتها داخل العراق من خلال علاقاتها بالأحزاب العراقية الشيعية، ومن خلال قوة قنواتها التلفزيونية التي تبث من العراق، وعن طريق تحالفها مع أكراد العراق». وتختم هذه المذكرة بالتأكيد أن «الطريقة الفضلى لمواجهة النفوذ الإيراني على المدى الطويل، تتمثل بتعزيز القومية العراقية».

وفي السياق، تتحدث أحدث الوثائق من الدفعة الأخيرة لـ«ويكيليكس»، بتاريخ 4 شباط 2010، عن عدد من شكاوى إياد علاوي على إيران. أكثرها إثارة تلك التي تنقل فيها عن علاوي قلقه من «موتمر المقاومة» الذي نظّمته إيران في بيروت أواخر كانون الثاني الماضي، حيث «شارك فيه ممثلون عن حزب الله وحركة حماس ومنظمات إرهابية أخرى إلى جانب سياسيين عراقيين شرعيين، منهم

عمار الحكيم مثلاً»، الذي يرى علاوي أنه «غبيّ». و بحسب زعيم «العراقية»، فإنّ الحكيم شارك في المؤتمر لإفشال الحل السياسي الذي أعدّه رئيس منظمة «بدر» هادي العامري لأزمة «اجتثاث البعث». وينقل التقرير عن علاوي أنه تلقّى دعوة من رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري إلى زيارته في بيروت في كانون الثاني الماضي، ليشرح له ظروف المؤتمر، وأن ممثلين عن بري أبلغوا علاوي أن إيران «صرفت 70 مليون دولار على المؤتمر، واستغلّت المناسبة لتوجيه مجموعات متطرفة من لبنان لافتعال المشاكل بين الإسرائيليين والمصريين في سيناء أو على الحدود مع قطاع غزة».

من المؤكد أن الطريقة والظروف التي أحاطت عملية إعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين سبّبت إحراجاً كبيراً لواشنطن، أكان في توقيتها، فجر عيد الأضحى، أم في ظروفها حيث التقطت صور بالهاتف المحمول تظهر أحد الحراس يقول له «اذهب إلى الجحيم»، وهو ما أنتج تعاطفاً مع صدام حتى من معارضيه.

هذا ما تظهره وثيقة أخيرة لـ«ويكيليكس» مصنّفة بأنها «سرية» ومؤرخة في 6 كانون الثاني 2007. وتقول إن السفير الأميركي في بغداد في ذلك الوقت زلماي خليل زاده عقد اجتماعاً مع نائب المدعي العام العراقي منقذ الفرعون وشكره بداية على شجاعته. مشيراً إلى أنها لم تكن مهمة خالية من المخاطر أن «تجلب صدام إلى العدالة».

ولكنه أكد أن ما جرى خلال عملية الإعدام لطخ الواقعة برمّتها، سائلاً عن وجهة نظر المدعي العام بذلك لأن «علينا أن ننظر إلى الوراء إذا أردنا أن نتقدم»، في إشارة إلى الإعدامات التي كانت تنتظر التنفيذ في حينه.

وأعرب خليل زاده عن قلقه من أن يستغل مؤيّدو صدام الظروف

محيطة بعملية الإعدام لإدانة محاكمته. وأشار إلى أن أشخاصاً كانوا مسرورين لمثول صدام أمام العدالة امتعضوا من الطريقة التي نُفذت بها عملية الإعدام.

و لما استفسر السفير الأميركي عن توقيت إعدام الرئيس العراقي قبل ساعة من إقامة صلاة عيد الأضحى عند السُنة، أجاب الفرعون إن عملية الإعدام تمت قبل شروق الشمس، وهو ما يعني أن يوم العيد لم يكن قد بدأ بعد.

ووصف الفرعون، بحسب الوثيقة، وصوله إلى مقرّ رئاسة الحكومة في 29 كانون الأول، بعد إعلامه بأن الإعدام سينفذ صباح اليوم التالي. وقال إن مجموعة مؤلفة من مستشارين عراقيين من مكتب رئاسة الحكومة ومسؤولين حكوميين آخرين، بينهم مستشار الأمن القومي موفق الربيعي، ناقشت وخططت لعملية الإعدام.

وقال الفرعون إن 14 مسؤولاً عراقياً انتقلوا بالمروحيات إلى موقع عملية الإعدام، وقام عناصر أميركيون بتفتيشهم في موقع الهبوط وأخذوا منهم الهواتف الجوالة. وسُئل عما إذا كان صحيحاً أن أشخاصاً آخرين حضروا إلى الموقع بواسطة حافلة وأرادوا مشاهدة عملية الإعدام. فأجاب إنه لم يكن يعلم بأمر الحافلة، مؤكداً أن الشهود الوحيدين على عملية الإعدام كانوا المسؤولين الـ 14، بالإضافة إلى الحراس، مشيراً إلى أنه لم يكن أي عنصر أميركي في مكان الإعدام.

وقال المدعي العام إنه والقاضي انفصلا عن المجموعة لملاقاة صدام، وتلاوة نص الحكم عليه واصطحابه إلى غرفة الإعدام. وأضاف

أنه تعاطف مع صدام لدى رؤيته «مغطى الرأس ويداه مقيدتان وهو يرتجف». وعندما قرأ القاضي حكم الإعدام عليه، بدا صدام في هذه اللحظة مفعماً بالحيوية و«كان يتصرّف وكأنه لا يزال رئيساً».

وعندما اقترب الربيعي من صدام ليسأله إن كان خائفاً، أجابه بأنه ليس خائفاً، وأنه كان يتوقع هذه اللحظة منذ أن وصل إلى السلطة، لمعرفته أنه كرئيس لديه الكثير من الأعداء. وأوصى صدام بإعطاء نسخة القرآن الذي كان يحمله إلى ابن عوض البندر (القاضي العسكري السابق الذي أعدم شنقاً أيضاً).

وسمع الفرعون أحد الحراس يقول لصدام «اذهب إلى الجحيم»، واصفاً تصرّفه هذا بالمشين. وأقرّ بانه رأى مسؤولين حكوميين اثنين يلتقطان الصور بواسطة الهواتف الخلوية، على الرغم من منع إدخالها إلى قاعة الإعدام. وقال إن صدام رفض تغطية وجهه قبل الإعدام. وفيما كان يؤدّي الصلاة الأخيرة قبل إعدامه صرخ أحد الحراس «مقتدى مقتدى مقتدى». وأوضح الفرعون أنه رفع صوته مجدّداً ليسكت الشخص وقد تمت عملية الإعدام من دون تأخير وتوفي صدام على الفور.

وعندما سُئل عن قانونية تنفيذ الإعدام بغياب توقيع رأس السلطة التنفيذية، الرئيس العراقي جلال الطالباني، أجاب الفرعون إنه لم يُرسل مرسوم الإعدام إلى الطالباني، لأن صلاحيات الرئيس تنحصر في الجرائم العادية، وأنه بموجب القانون العراقي (المادة 27) لا يمكن تخفيف الحكم الصادر عن المحكمة العليا.

الفيصل: قوات متعددة الجنسيات لإغلاق المراكز الثقافية لحزب الله

واصل موقع ويكيليكس كشف المزيد من التفاصيل عن التعاون السعودي - الأميركي، المسكون بهاجس مكافحة الإرهاب وتنظيم «القاعدة» وإيران، والحدّ من تأثير حزب الله.

ووفقاً لوثيقة بتاريخ 24 شباط 2007، اتهم وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل، خلال لقائه مستشارة الرئيس الأميركي للأمن القومي، فرنسيس فراغوس، إيران بالشروع في مسار خطير من «الفتنة» داخل المجتمع الإسلامي. وقارن الفيصل النفوذ الإيراني في العراق مع النفوذ الإيراني في لبنان.

وأوضح الفيصل أن سياسة الحكومة السعودية تقوم على «مناقشات صريحة جداً مع الإيرانيين»، لكنه طالب الأميركيين بـ«سياسة مشتركة تقوم على الصراحة والضغط الأمني». وأشار إلى أن تعزيز وجود البحرية الأميركية في الخليج يبعث برسالة جيدة إلى الإيرانيين.

من جهتها، طالبت فراغوس بمساعدة السعودية للضغط على مشغّلي القمر الاصطناعي «عرب سات» لإيقاف بث قناة المنار

التلفزيونية. ورأت أن إغلاق «المنار» سيسهم في انخفاض نطاق تأثير حزب الله، بعدما لفتت إلى أن الفرنسيين وافقوا على عدم السماح ببث المحطة.

أما الفيصل، فشدد على أن «الأكثر أهمية هو مراكز حزب الله الثقافية»، معتبراً أن بالإمكان إقفالها من قبل «قوات متعددة الجنسيات»، بعدما أشار إلى أن إيران تموّل مثل هذه المراكز في أفغانستان والعراق.

وخلال اجتماع خاص بين الفيصل وفراغوس، أثار الوزير السعودي في الاجتماع ما تتعرض له السفارة السعودية في واشنطن من مشاكل مع المصارف الأميركية التي تجري تدقيقاً في الحسابات المصرفية للسفارة يتجاوز ما هو مطلوب بموجب قانون الولايات المتحدة، ومن بينها «طرح أسئلة غير ملائمة وعدوانية».

وثيقة إضافية في 22 آذار 2009، تحدثت عن لقاء جمع الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز بمستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي، جون برينان، وكانت إيران في صلب المناقشات.

وتخلّل اللقاء نقل عبد الله لبرينان معلومات عن تفاصيل لقائه بوزير الخارجية الإيراني، منوشهر متكي، في اليوم نفسه، وما تضمنه من مطالب سعودية لإيران، بما في ذلك التوقف عن التدخل في الشؤون العربية.

ولفت الملك السعودي إلى أن الإيرانيين يرغبون في تحسين العلاقات، وأنه أمهل متكي لحصول ذلك، بالقول «سأعطيك سنة واحدة (لتحسين العلاقات)، وبعد ذلك ستكون نهاية المطاف».

وأوضح عبد الله أن «إيران تسعى إلى إقامة منظمات مثل حزب الله

في البلدان الأفريقية»، وأن «الإيرانيين لا يعتقدون أنهم يفعلون شيئاً خطأ ولا يعترفون بأخطائهم»، واصفاً الجمهورية الإسلامية «بأنها ليست جاراً ترغب في رؤيته، بل جار تريد أن تتجنّبه».

كذلك وصف إيران بأنها «مغامرة بالمعنى السلبي، ونتضرع إلى الله ليمنعنا من الوقوع ضحية لشرّهم». ووفقاً للوثيقة، قدم متكي دعوة إلى الملك عبد الله لزيارة إيران، لكن الأخير ردّ عليه بالقول «كل ما أريده منكم هو أن تجنّبونا شركم».

وكشف عبد الله عن أن المرشد الإيراني علي خامنئي اقترح قبل ثلاث سنوات، أي في عام 2006، من خلال مستشاره علي أكبر ولايتي، إقامة قناة رسمية للاتصال بين الزعيمين. ولفت عبد الله إلى أنه رغم تأسيس القناة عبر ولايتي والفيصل، فإنها لم تستخدم قط.

من جهة ثانية، رأى عبد الله أن الولايات المتحدة ارتكبت خطأ بتضييقها على دخول السعوديين إلى أراضيها، مشيراً إلى أن الخطوة أضرّت العلاقات الثنائية، وصورة الولايات المتحدة في بلاده.

وبيّنت وثيقة إضافية مؤرّخة في 29 أيار 2009، أنه خلال اجتماع ضمّ وزير الداخلية السعودي محمد بن نايف، والسفير ريتشارد هولبروك ووزير الخزانة غلاسر داس، خصّص لإطلاع الوفد الأميركي على الجهود السعودية لمكافحة تمويل الإرهاب، أبدى مستشار نايف، سعد الجابري، قلقه من « تمويل الطائفة الشيعية في السعودية لحزب الله».

كذلك رأى الجابري أن «إيران مساهمة جادّة في أنشطة الإرهاب في العديد من الأماكن، بما في ذلك اليمن وشمال أفريقيا وأميركا اللاتينية».

في المقابل، ركّز الجانب الأميركي على الدور المركزي الذي تؤديه شخصيات سعودية في تمويل الجماعات الإرهابية في أفغانستان وباكستان، متطرّقاً إلى أسماء محددة. كذلك تناول دور الجالية الباكستانية في السعودية في تمويل الإرهاب.

وفي اجتماع منفصل، في كانون الأول من العام الماضي، أعاد وفد أميركي من وزارة الخزانة مناقشة تمويل الإرهاب مع المباحث السعودية، وقدم معلومات عن أشخاص ينتمون إلى حركة «طالبان» يستغلون قدومهم إلى السعودية تحت غطاء إجراء مشاورات بشأن المصالحة الأفغانية، لجمع الأموال للحركة.

من جهة ثانية، أظهرت وثيقة مؤرخة في 29 تشرين الأول 2008 دوراً أميركياً مركزياً في حماية المنشآت النفطية السعودية والحدود، من خلال إنشاء «قوة أمن المرافق» تتولى تدريب قوات الأمن السعودية وتجهيزها لحماية مرافق إنتاج الطاقة السعودية، ومحطات تحلية المياه، والمفاعلات النووية المدنية المستقبلية. ونقلت الوثيقة عن مسؤول مهم في وزارة الداخلية إشارته إلى توقعات أن تستحوذ تكلفة حماية البنية التحتية الحساسة السعودية على 25 في المئة من الموازنة العامة لوزارة الداخلية، التي قدّرت في عام 2008 بمليار دولار.

ووفقاً للوثيقة، فإن الفريق الأميركي تولّى إعداد مسوّدة حرفية للطلب المفترض أن تقدمه وزارة الداخلية السعودية للجانب الأميركي لإنشاء قوة الأمن المرافق، بعدما رأى محمد بن نايف أن السعودية والولايات المتحدة «لن تكونا مرتاحتين لمشاركة الروس أو الفرنسيين في حماية منشآت النفط السعودية».

قلق من تمويل «طالبان» عبر الإمارات

وثائق جديدة نشرها موقع «ويكيليكس» عن الإمارات العربية المتحدة تمحورت حول كيفية مواجهة الأخيرة لحركة «طالبان» وغيرها من الجماعات الإرهابية، وتحديداً العمل على عرقلة الدعم المالي الذي تتلقّاه هذه الحركات أو المجموعات من بعض المانحين في الإمارات.

في وثيقة تحمل تاريخ 10 كانون الأول الماضي، كتب السفير ريتشارد أولسون أن النائب المساعد لمكتب الاستخبارات والتحليل في وزارة الخزانة الأميركية، هوارد منديلسون، التقى بمسؤولين رفيعي المستوى في جهاز أمن الدولة الإماراتي وجهاز الأمن العام في دبي، لبحث النشاطات المالية المتعلقة بحركة «طاليان» في الإمارات. وقدمت الوزارة معلومات مفصّلة إلى الجهازين عن تمويل «طالبان» وغيرها من الجماعات الإرهابية والمتطرفة في باكستان وأفغانستان.

الأجهزة الإماراتية، من جهتها، تعهدت بالتعاون الكامل لتحقيق الهدف المشترك، وطالبت بالحصول على المزيد من المعلومات. واعترف منديلسون بالخطوات المهمة التي تتخذها الإمارات لمواجهة تنظيم «القاعدة» و«طالبان»، بما فيها إرسال قوات إلى أفغانستان،

مسلّطاً الضوء على أهمية مواجهة تمويل «طالبان». وقال إن الأخيرة تتلقّى الأموال من خلال تهريب المخدرات وعمليات الابتزاز، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة ترى أن طالبان تحصل على أموال ضخمة من الخليج، وخصوصاً من ما نحين في السعودية والإمارات.

مسؤولون أمنيون في جهاز أمن دولة الإمارات وجهاز الأمن العام التابع لدبي وافقوا على أن «طالبان» و جماعة «حقّاني» يمثّلان تهديداً حقيقياً. وأضاف مسؤولون في أمن الدولة الإماراتي أن إيران تدعم «طالبان» بالمال والسلاح و تهريب المخدرات، وتسهل حركة أعضاء «طالبان» و«القاعدة».

بدوره، أشار مسؤولون في جهاز أمن دبي إلى دعم إيران لـ«طالبان» في باكستان، كذلك فإن الهند تدعم «طالبان» باكستان والبشتون الانفصاليين.

وقدّم مسؤولون في وزارة الخزانة معلومات عن مسؤولين رفيعي المستوى في «طالبان»، كانت لهما زيارات متعددة إلى الإمارات لجمع المال. أجهزة الأمن طلبت الحصول على معلومات إضافية، كتلك الموجودة على جوازات السفر التي استخدمها مسؤولو «طالبان» لدى دخولهم الإمارات، من دون أن يتمكنوا من مقاطعة هذه المعلومات، علماً بأن هؤلاء الأشخاص يستخدمون جوازات سفر متعددة. وقال مسؤولون في جهاز الأمن العام إنهم يراقبون الجالية الأفغانية والباكستانية في دبي، مشيرين إلى أن «طالبان» تبتزّ الأموال من رجال الأعمال الأفغان، مضيفين أنهم يخطفون أشخاصاً ويطلبون فدية.

وفي السياق نفسه، تضمنت وثيقة أخرى كتبها أولسون، في 9 أيلول الماضي، أسئلة موجهة إلى سفارة أبو ظبي، عن حجم التحويلات التي يرسلها المغتربون إلى ذويهم في بلادهم، وعن كيفية الإرسال والتوقيت، وعمّا إذا كانت الحكومة تراقب هذه التحويلات، وعن وصف الباكستانيين والأفغان الموجودين في الإمارات، والجمعيات الخيرية التي ترسل المال إلى أفغانستان وباكستان، ومعلومات عن الجمعيات التي يمكن أن يكون لها علاقة بالمتطرفين، وعن إثنيات الباكستانيين والأفغان وعددهم، وارتباطهم بأحزاب سياسية والمساجد التي يصلّون فيها.

أما الوثيقة الأخيرة التي كتبتها السفيرة ميشال سيسون في 7 تشرين الأول من العام الماضي، فأشارت إلى تدريب شرطة دبي وموظفي الجمارك على كشف معظم حالات تهريب الأموال، وذلك في أيلول عام 2005. وقد أثيرت هذه القضية خلال اجتماعات اللجنة المشتركة للإرهاب المالي بين الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة، منذ إنشائها في كانون الأول عام 2006، علماً بأن الإمارات ليس لديها رقابة على الصادرات النقدية المعلنة.

قطيعة ساركوزي تحت سقف التطلعات الأميركيّة

كشفت وثائق «ويكيليكس» عن بعض الملامح من شخصية الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، وعن انجذابه نحو الثقافة الأميركية، وإعجابه بالرئيس جورج بوش وغيرها من الصُوَر والملامح، التي تجعله من أكثر الموالين الأوروبيين للعمّ سام. لكن كل هذه الأشياء لا تسمح بالقول بتبعية عمياء للعملاق الأميركي.

بنى المرشح ساركوزي حملته الانتخابية للرئاسة سنة 2007 على قائمة من «القطائع»: القطيعة مع ثورة أيار 1968 وسحقها، والقطيعة مع الديغولية، وخصوصاً في سياستها العربية وموقفها من الهيمنة الأميركية، وما يستتبع ذلك من حرص على الاستقلالية الفرنسية، والقطيعة مع سياسة فرنسا الأفريقية، التي دشّنها ديغول وحافظ عليها من جاء من بعده، بمن فيهم الاشتراكي فرانسوا ميتران.

ولعل الشقّ الأخير راق الإدارة الأميركية كثيراً، حيث انهالت البرقيات والرسائل على الإدارة الأميركية تبشر بهذا التحول الفرنسي (الساركوزي). ففي رسالة تعود إلى سنة 2008، نقرأ: «هذه السياسة (الفرنسية) الجديدة تمنح أميركا مناسبة لتوسيع تأثيرها في أفريقيا، من

دون التعرض لمقاومة ولا لتداخل مصالح مع فرنسا». وتضيف أن فرنسا: «وصلت، تدريجاً، إلى قبول، إن لم يكن الترحيب، بالمبادرات الأميركية تجاه القارة الأفريقية»، وهذا أدّى في رسالة لاحقة إلى أن «فرنسا أصبحت محاوراً أكثر انفتاحاً في أفريقيا».

وترى رسالة أخرى أن الفرنسيين يرحّبون بالتدخل الأميركي في أفريقيا لمواجهة عدوّ جديد، هو الصين الشعبية. «يرحّب الفرنسيون بتوسيع الحضور الأميركي، بوصفه وسيلة لمواجهة التوسع الإقليمي الصيني».

ولأن الحضور الفرنسي في أفريقيا هو أيضاً حضور عسكري، فقد عبّرت رسائل عديدة، بحذر، عن قرار فرنسا خفض الحضور العسكري وتعزيزه في آن، في جوّ من الشفافية والحكمة الجيدة والتحديث. لكن رسالة أميركية أشارت بنوع من الاطمئنان، إلى أن فرنسا بهذا القرار: «تخاطر بفقد تأثيرها، على الرغم من تخفيف الأعباء».

وقد كان باعث ساركوزي على هذا التخفيف من الوجود العسكري، هو التفاوض من جديد بشأن الاتفاقات العسكرية السابقة التي وُقّعت سنة 1960، وتتضمن بنوداً سرية شاذة و«مضحكة» (وخصوصاً مع الغابون والكاميرون، تتضمن تدخلاً للقوات الفرنسية في حال نشوب اضطرابات في هذين البلدين).

لكن قرارات الرئيس ساركوزي أثارت بعض التململ في الجهاز التنفيذي الفرنسي، وهو ما لم يغب عن الدوائر الأميركية. إذ أدرك الأميركيون غموض مواقف ساركوزي وأيضاً قوّة «العادات القديمة في

سياسة فرنسا الأفريقية». كما أدركوا أن ثمة فرقاً كبيراً بين تصريحات ساركوزي (عن الإجهاز على سياسة فرنسا الأفريقية) وما يستطيع تنفيذه، بالفعل، على الأرض. و تحدّث تقرير أميركيّ عن «أهمية المصالح التي حصل عليها الأفارقة والتي، ربما، يستهين بها الفرنسيون».

يشرح برونو جوبيرت، رجل أفريقيا في الإليزيه، في نيسان 2009 للأميركيين (في رنّة صادقة كما يقول الأميركيون)، تغيّر التعامل مع القادة الأفارقة في ظل حكم ساركوزي، وأن كثيراً من القادة الأفارقة كبروا في ظل هذه السياسة. وأنهم تعودوا تربيت الرئيس جاك شيراك على أكتافهم وتقاسمه معهم وجبات طعام طويلة، فيما هم يكتشفون، مع ساركوزي، أن زمن تربيت الأكتاف قد ولّى.

تعترف الرسائل الأميركية بأن الفرنسيين يحاولون إحداث تغيير في طبيعة العلاقات، لكن القادة الأفارقة، الذين تعودوا تكديس ثروات طائلة من هذه العلاقات، يقاومون كل تغيير.

هل يتغير هذا الوضع؟ تنقل رسالة أميركية عن مسؤول فرنسي في وزارة الدفاع قوله إن العلاقات الفرنسية - الأفريقية في البداية كانت تشبه علاقة أب مع ابنه. وأن الوضع تغير لكن الطفل يرفض الخروج من العشّ والطيران. «الطفل لا يزال يطالب بالمساعدة والنصيحة. وإن ما يفعله ساركوزي يتعلق بدفع العصفور خارج العشّ. لكن العلاقات سوف تستمر. إن عملنا يتعلق بالتثبت من أن هذا الفصل الذي لا يمكن تجنبه، لا يقطع، نهائياً، الرابط. وأخطر من هذا، لا يتسبب في الإقصاء (إقصاء فرنسا عن القارة)».

فرنسا مستعدّة، ومتقبّلة، لحضور أميركي إلى جانبها في أفريقيا، التي كانت ذات يوم مزرعتها الحصرية، وتريد أن يتطور التحالف والمصالح المشتركة مع الأميركيين في مواجهة الزحف الصيني، لكنها لن تقبل إطلاقاً أن تُزَاح من هذه القارة. ولعلّ عزل جون كريستوف ريفان، السفير الفرنسي السابق في السنغال، بعد انتقاده للرئيس السنغالي عبد الله واد، وقبله عزل الوزير جان - ماري بوكيل، بإلحاح من الراحل الغابوني عمر بانغو، لأنه طالب بقطع حبل السرّة بين فرنسا وأفريقيا، أي سياسة فرنسا الأفريقية، أكثر من دليل على أن «القطيعة» لن تكون كاملة مع أفريقيا، وأن يد أميركا في القارة السمراء لن يكون لها مُطلَق الحرّية.

1. المدير مولر (مدير «أف بي آي») ، أرحّب بك جداً في القاهرة. زيارتك تؤمن الفرصة من أجل مراجعة وتعزيز تعاوننا القوي في مجال فرض القانون مع وكالة تحقيقات أمن الدولة ، والتي تخضع لرعاية وزير الداخلية حبيب العدلي (طلبنا اجتماعين منفصلين مع العدلي ومدير وكالة تحقيقات أمن الدولة حسن عبد الرحمن) وباقي الوكالات المصرية المنوط بها قضايا تطبيق القانون ومكافحة الإرهاب. وطلبنا أيضاً مقابلة الرئيس حسني مبارك والمدير العام للاستخبارات عمر سليمان والمدعي العام عبدالمجيد محمود.

2. بناءً على التفاؤل الذي أبدته الحكومة الأميركية وخطاب الرئيس باراك أوباما الذي لقي آذاناً صاغية في 4 حزيران ، استأنفنا في حزيران حوارنا الاستراتيجي ووضعنا آلية عمل جديدة من أجل اجتماعات ثنائية منتظمة مع المصريين لبحث مقرراتنا المتعلقة بالتهديدات الاستراتيجية مثل إيران. وقد استضاف الاجتماع الأخير نائب وزيرة الخارجية (وليام) بيرنز في كانون الأول في واشنطن.

3. يرى الرئيس مبارك إيران بأنها التهديد الاستراتيجي الأول لمصر والمنطقة. ويعتقد أن الجار الخطر مسبقاً لمصر، قد أصبح أكثر خطراً منذ سقوط صدام، الذي، وعلى قدر ما كان سيئاً، وقف مع ذلك كحاجز ضدّ إيران. ويرى الرئيس الآن أن يد طهران تتحرك بسهولة فوق المنطقة «من الخليج حتى المغرب». ويأتي التهديد المباشر على مصر من المؤامرات الإيرانية عبر «حماس» (التي ينظر إليها كـ«شقيق» لأكثر التهديدات السياسية الداخلية المتمثلة في الإخوان المسلمين)، لإثارة عدم الاستقرار في غزة، وهو قلق أيضاً من المكائد الإيرانية في السودان وجهودهم التخريبية في أماكن أخرى، ومن ضمنها اليمن ولبنان وحتى في سيناء، عبر حزب الله. وبينما يمثّل التهديد النووي لطهران مصدر قلق أيضاً، فإن مبارك متمسك، على نحو أكثر إلحاحاً، بما يراه صعود البدائل الإيرانية (حماس وحزب الله) والمحاولات الإيرانية للسيطرة على الشرق الأوسط.

4. تواصل مصر دعم جهودنا من أجل استئناف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين والحفاظ على حوار منتظم مع كل الأطراف. والرعاية المصرية لمفاوضات المصالحة الفلسطينية في مسارها. وتتمثل الأهداف المصرية في تجنب أزمة أخرى في غزة وفي الوقت نفسه تآكل قوة «حماس» وإعادة السلطة الفلسطينية على نحو أحادي إلى غزة.

5. لدى الولايات المتحدة اتفاقية تسليم مجرمين وتعاون قانوني متبادل مع مصر. نحافظ على التعاون عن كثب في مجالات واسعة بقضايا مكافحة الإرهاب وتطبيق القانون.

6. عانت مصر من اعتداءات إرهابية داخلية أساسية في 2005 (التفجير الثلاثي المتزامن في شرم الشيخ، والذي أدى إلى مقتل 88 شخصاً وجرح نحو 200)، وفي 2006 (التفجير الثلاثي في البلدة السياحية المعروفة دهب، الذي راح ضحيته 44 شخصاً). وفي شباط 2009، انفجرت قنبلة في أسواق خان الخليلي المعروفة، وقتلت مراهقاً فرنسياً وجرحت عدداً من السياح الأجانب. واعتُقل عدد من المصريين والأجانب، فيما تجري القوات الأمنية التحقيقات. وفي أواخر 2008، استندت الحكومة المصرية إلى قانون الطوارئ من أجل اعتقال عناصر من خلية لحزب الله للاشتباه بهم في التخطيط لاستهداف سفن أمريكية وإسرائيلية تمرّ عبر قناة السويس. ويحاكمون الآن أمام محكمة الطوارئ لأمن الدولة. وفي تموز 2009، استندت الحكومة المصرية إلى قانون الطوارئ من أجل اعتقال مجموعة مؤلفة من 25 مصرياً وفلسطينياً للاشتباه بتهريبهم أسلحة إلى غزة، وبناء طائرات من دون طيار لمساعدة «حماس»، وبحسب أحد محاميهم، المساعدة في تفجير 22 شباط في خان الخليلي. واتُّهموا أيضاً بقتل صائغ قبطي وثلاثة من موظفيه في منطقة الزيتون المجاورة للقاهرة في أيار 2008 من أجل تمويل نشاطاتهم. وأعضاء هذه الخلية هم قيد الاعتقال وينتظرون المحاكمة.

7. تجعل نشاطات الحكومة المصرية والخدمات الأمنية والاستخبارية الفعالة من مصر جنة غير جذّابة للمجموعات الإرهابية. رغم ذلك، فإن منطقة سيناء المصرية الشمالية هي قاعدة لتهريب السلاح والمتفجرات إلى غزة، ومنطقة عبور للغزاويين. ويحمل المسؤولون الفلسطينيون من «حماس» أيضاً الأموال النقدية عبر الحدود.

أدى تهريب السلاح وغيره عبر سيناء، إلى إسرائيل وقطاع غزة، إلى قيام شبكة إجرامية يمكن أن تتعاون مع المجموعات الإرهابية في المنطقة. ويمكن أن تكون أحداث العنف الأخيرة من قبل بعض بدو سيناء مرتبطة بشبكة التهريب هذه والجهود المصرية للقضاء عليها.

8. ينبثق العديد من السلطات التي تملكها الحكومة المصرية في مجال مكافحة الإرهاب من قانون الطوارئ الواسع النطاق، والذي يُعمل به باستمرار غالباً منذ 1967. والتزمت الحكومة برفع قانون الطوارئ واستبداله بقانون لمكافحة الإرهاب. وتمحورت الخلافات على القانون بين وزارة الداخلية والوكالات الأخرى حول صلاحية الوزارة في الاعتقال الطويل الأمد قبل المحاكمة، ولم يُحقق أي تقدم في صياغة القانون. وسيكون من المفيد أن تضغط الحكومة الأمريكية على الحكومة المصرية لتمرير قانون مكافحة الإرهاب الذي سيحمي الحريات المدنية.

السياسة والاقتصاد في الداخل

9. نواصل الترويج للإصلاحات الديموقراطية في مصر، ومن ضمنها توسيع الحريات السياسية والتعددية، واحترام حقوق الإنسان.

عملنا على حضّ الحكومة المصرية من أجل استبدال قانون الطوارئ، الذي وُضع حيز التنفيذ على نحو متواصل تقريباً منذ 1967، بقانون لمكافحة الإرهاب يحمي الحقوق المدنية. وبينما استُخدم قانون الطوارئ غالباً لاستهداف أعمال العنف الناتجة من المجموعات الإسلامية المتطرفة، فإن الحكومة المصرية استخدمته أيضاً لاستهداف النشاطات السياسية للإخوان المسلمين، والكتّاب، والنشطاء، وغيرهم. واستخدمت وزارة الداخلية وكالات أمن الدولة والاستخبارات لمراقبة وتصفية المعارضة السياسية والمجتمع المدني، وقمعها من خلال الاعتقالات، والمضايقات والتخويف.

10. وتبقى الحكومة المصرية متشككة في دورنا للترويج إلى الديموقراطية، وتشتكي من أن أي جهود للانفتاح ستنتهي بتقوية الإخوان المسلمين، الذين يسيطرون الآن، كمستقلين، على 82 من أصل 425 نائباً في البرلمان. ستجرى انتخابات مجلس الشورى في البرلمان المصري في حزيران 2010، ومن المقرر أن تجرى انتخابات مجلس النواب أو مجلس الشعب في تشرين الأول 2010. وستجرى الانتخابات الرئاسية في 2011. و لم يعلن الرئيس مبارك، وهو في السلطة منذ 28 عاماً، إن كان سيترشح. ويعتقد البعض أنه يهيّئ ابنه جمال مبارك كي يخلفه في الرئاسة.

11. حققت مصر بعض التطورات في مجال الإصلاح الاقتصادي، وشهدت معدلات نمو تجاوزت 7 في المئة ما بين عامي 2005 و2008. رغم ذلك، فإن تأثير التوسع الاقتصادي لم تلمسه كل فئات الشعب، و نحو 40 في المئة من المصريين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم. والتضخم العالي أيضاً انعكس سلباً على معدلات المعيشة للعديد من المصريين.

12. تبقى الشرطة المصرية ووكالات الأمن الداخلي مادة متكرّرة لادّعاءات موثوقة بالاعتداء على المعتقلين. وحشية الشرطة في مصر ضدّ المجرمين العاديين هي أمر روتيني ومتفشٍ، ناتج بجزء منه من التدريب المتدني ونقص المهنية. خلال السنوات الخمس الماضية، أقرّت الحكومة بحصول التعذيب، لكنها أكدت أنه غير عادي، وأنه يُرتكب من قبل أقلية صغيرة من الضباط. ومنذ أواخر 2007، أصدرت المحكمة أحكاماً بحق 18 ضابط شرطة بالسجن لإدانتهم بالتعذيب والقتل. و لم تقم الحكومة المصرية بجهود جدّية من شأنها تحويل الشرطة من أداة سلطوية بيد النظام الحاكم إلى مؤسسات خدمات عامة، ولكن هناك مؤشرات على أن الحكومة تفسح بالمجال أمام المحاكم كي تزيد استقلاليتها في إصدار الأحكام في بعض القضايا المتعلقة بوحشية الشرطة. ويعتقد محامون لمنظمات حقوقية موثوق بهم أن الحكومة المصرية تتكيف مع زيادة التدقيق للإعلام والمدوّنين لقضايا التعذيب عبر تخويف الضحايا لإسقاط قضاياهم ضدّ وزارة الداخلية. وخلال زيارته إلى القاهرة ما بين 12 و14 كانون الثاني، أثار مساعد وزيرة الخارجية للديموقراطية والعمل وحقوق الإنسان، بوسنر، قضية وحشية الشرطة مع مدير وكالة تحقيقات أمن الدولة، رحمن. اجتماعكم سيكون فرصة مفيدة لتعزيز هذه الرسالة ولتقديم المساعدة الحكومية الأمركية في التدريب والتعليم باستمرار.

«ويكيليكس» تحت النيران الأميركيّة: جريمة وحرب عالميّة

كان متوقّعاً أن يُحدث موقع «ويكيليكس»، بنشره وثائق سرية فضحت الدبلوماسية الأمركية، زلزالاً لن تنتهي تداعياته قريباً. لكن ما كان غير متوقع هو أن تصل درجة ارتباك المتضررين من السبق الصحافي لموقع جوليان أسانج إلى حد الجنون الحقيقي، وصلت بحكام الامبراطورية الأمركية إلى وصف إنجاز «ويكيليكس» بأنه «جريمة واعتداء وحرب عالمية على المجتمع الدولي...».

وانقسمت ردود الفعل العالمية إزاء الحدث إلى أربع فئات: واحدة لم تنف صحة الوثائق المنشورة، لكنها لم تجد سوى الشتيمة وردّ الاتهامات ضد الموقع الإلكتروني ومؤسسه الأوسترالي الذي قد يكون أصبح المطلوب الرقم واحد بالنسبة إلى واشنطن وحلفائها كما لأعدائها. فئة ثانية وصلت بها الأمور إلى نفي صحة الوثائق الرسمية، السعودية وإيران نموذجان. وثالثة تميّز رد فعلها بإطلاق استنفار دبلوماسي أمركي غير مسبوق، هدفه إصلاح ما يمكن إصلاحه على صعيد قوة وصدقية الدبلوماسية الأمركية التي تضررت بنحو «مدمِّر» على حد اعتراف

الرئيس الأمركي السابق جورج بو ش. أما رابع نوع من ردود الفعل، فقد انفردت فيه كل من الإكوادور وفنزويلا اللتين أعربتا عن إيجابية تجاه كشف «ويكيليكس». كينتو من خلال عرض استضافة أسانج على أراضيها وتأمين الحماية له و لمنشوراته من دون شروط. وكراكاس بالاشادة بإنجاز الرجل ومتطوعي موقعه على الانترنت.

إذاً، أصبح مؤسس موقع «ويكيليكس»، « مجرماً» يقود «هجوماً على الأسرة الدولية»، ويتسبب بـ«انتهاكات خطيرة للقانون ويهدد بنحو خطير الذين يقودون السياسات الخارجية الأمركية ويساعدونها»، على حد تعبير كل من المتحدث باسم الرئاسة الأمركية روبرت غيبس ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون. حتى أنه «عميل معاد لأمركا يداه ملطختان بالدماء» وفق المرشحة السابقة لمنصب نائب الرئيس الأمركي ساره بالين. كلام مغزاه واحد: لم يعد يبقى سوى التصفية الجسدية لأسانج. وربما لهذا السبب أعلن نائب وزير الخارجية الاكوادوري، كينتو لوكاس، أن بلاده مستعدة لاستقبال الأوسترالي أسانج «من دون أي مشكلة أو شرط ليتمكن من أن يعرض بحرية المعلومات التي يملكها وكل الوثائق». وقد باشرت كلينتون، إضافة إلى جميع السفراء الأمركيين حملة استنفار ديلوماسي من خلال اتصالات ولقاءات مع زعماء ومسؤولين عالميين كشفت وثائق «ويكيليكس» مدى احتقار الإدارة الأمركية لهم، وحذرها منهم.

وبدأت الحملة باتصال أجرته وزيرة الخارجية الأمركية بنظيرها التركي أحمد داود أوغلو، الذي وصفه دبلوماسيون أمركيون في أنقرة بأنه رجل «بالغ الخطورة». هو ورئيس حكومته رجب طيب أردوغان

الذي نال حصته من الكلام الأميركي والإسرائيلي السلبي. ومن بين أكثر ما يلفت في ردود الفعل الأميركية، شبه اعتراف كلينتون بصحة المعلومات عن حصول طهران على صواريخ يمكن تزويدها برؤوس نووية من بيونغ يانغ. وقالت كلينتون إن «من يقرأ البرقيات الدبلوماسية يستخلص أن المخاوف المتعلقة بإيران مبنية على أسس ومتفق عليها إلى حدّ كبير، وستبقى الفكرة المهيمنة على السياسة التي نتبعها مع شركائنا، بهدف منع إيران من التزود بالسلاح النووي». وحدها السفيرة الأميركية في الأمم المتحدة سوزان ريس استنتجت بأن الماكينة الدبلوماسية الأميركية ستخرج «أقوى» مما كانت عليه إثر الجدل حول وثائق «ويكيليكس». وفي القاهرة والكويت، حاولت السفيرتان الأميركيّتان لدى البلدين مارغريت سكوبي وديبورا جونز التقليل من تأثير الوثائق السرية على العلاقات الأميركية مع هاتين الدولتين.

في المقابل، نفى القائم بأعمال السفارة السعودية في طهران، فؤاد القصاص، أن يكون الملك عبد الله بن العزيز قد طلب من واشنطن مهاجمة إيران. ونقلت وكالة «مهر» الإيرانية شبه الرسمية للأنباء، عن القصاص تأكيده أن هذا الكلام المنسوب للملك «لا أساس له من الصحة». وعن طلب خمس دول عربية هي الإمارات والبحرين والسعودية والاردن ومصر، من أميركا أن تهاجم إيران، أجاب الدبلوماسي السعودي بأن «هذه المواضيع ليس فيها شيء جديد يستدعي منا اتخاذ موقف رسمي»، مشيداً بالعلاقات الحالية بين بلاده وإيران. ولم ينسَ وضع ما نشره موقع أسانج في خانة السعي لـ «إضعاف العلاقات الثنائية الإيرانية - السعودية».

وعلى المنوال السعودي، رأى وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية انور قرقاش أن تسريبات موقع ويكيليكس «تمثل وجهة نظر أميركية، وأن بعض ما تضمنته أخرج من سياقه الطبيعي». وقال، على هامش مؤتمر دولي للاستثمار في افغانستان عقد في دبي، «لا اعتقد أن هناك مجالاً ليكون عندنا تعليق معين على اي من هذه التسريبات». ورأى أن التسريبات «طاولت كل دول العالم وهي أساساً تعبّر عن وجهة نظر أميركية».

أما الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، الذي شبه في إحدى الوثائق الأميركية بأدولف هتلر، فرأى أن المعلومات المسربة «لا قيمة لها»، لأنها «تندرج في إطار حرب معلومات أميركية ضد طهران».

نتنياهو: إدارة غبيّة لحرب لبنان الثانية

وفقاً لإحدى الوثائق، فإن نتنياهو قال خلال لقائه السفير الأميركي في تل أبيب ريتشارد جونز، في شهر نيسان من عام 2007، إن إدارة الجيش لحرب لبنان الثانية كانت «غبية»، وإن إسرائيل «قطّرت قوات نحو فوهات» أسلحة حزب الله.

وأضاف نتنياهو إن حكومة سلفه إيهود أولمرت كانت تفتقر إلى «القدرة على المناورة العسكرية»، وأنه «لو جنّد أولمرت قوات الاحتياط وسيطر على مناطق وقضى على حزب الله في جنوب لبنان وبعد ذلك انسحب، لكان اليوم بطلاً».

وفي وثيقة أخرى أرسلت من السفارة الأميركية في تل أبيب، في 23 كانون الأول 2009، اقتُبس قول نتنياهو إن إيران تمتلك القدرة على إنتاج قنبلة نووية. وتوثّق الوثيقة نفسها لقاءً بين نتنياهو ورئيس لجنة القوات المسلحة في الكونغرس الأميركي آنذاك، أيك سكلتون، قدّر خلاله نتنياهو أنه في غضون سنة أو سنتين سيكون في وسع إيران إنتاج بضع قنابل نووية. وبحسب تقديره، فإن هذه الفترة الزمنية تمثل المدى الزمني الذي بقي من أجل منع السلطات في طهران من امتلاك السلاح

النووي. و بحسب الوثيقة، أعرب نتنياهو عن رضاه عن التعاون الدولي في المساعي الدبلوماسية مقابل إيران والعقوبات التي فُرضت عليها. وأظهرت وثيقة أُخرى أن إسرائيل اتهمت تركيا بالسماح بمرور مواد لمصلحة المشروع النووي الإيراني عبر أراضيها، بمعرفة كاملة من رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان. وكشفت برقيات دبلوماسية أميركية سرّبها موقع «ويكيليكس» أن نتنياهو أيّد في عام 2009 فكرة تبادل الأراضي مع الفلسطينيين في إطار اتفاقية سلام، وأنه لا يرغب في مواصلة السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكشفت وثيقة بعثتها السفارة الأميركية في تل أبيب، في 26 شباط 2009، أن نتنياهو أقرّ، في لقاء مغلق مع وفد أميركي برئاسة السيناتور بنيامين كاردين، بالصعوبة التي تواجه التوصل إلى اتفاق في قضية القدس واللاجئين قبل حل بقية المسائل. وتضيف الوثيقة أن نتنياهو أعرب عن أمله بأن يبقى رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض في منصبه.

ورأى أن التوصل إلى اتفاق مع الجانب الفلسطيني خيار أكثر واقعية من اتفاق مع سوريا، نظراً إلى أن رام الله تسعى إلى الابتعاد عن طهران، بينما تقترب دمشق منها.

وخلال لقاء في أيار 2009، رأى وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك أن السلطة الفلسطينية «ضعيفة وتفتقد الثقة بنفسها»، بحسب وثيقة دبلوماسية.

وخلال لقاءات في تشرين الثاني 2009، أصدر المسؤول الرفيع في وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد «حكماً سلبياً حيال حظوظ

استمرار محمود عباس سياسياً بعد 2011»، بحسب المصادر نفسها. وأظهرت وثيقة أخرى أنه خلال اتصالات بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن قضية المشروع النووي الإسرائيلي، وجّه موظفون إسرائيليون رفيعو المستوى، بينهم رئيس مجلس الأمن القومي عوزي أراد، انتقادات شديدة لمصر. واتهم وزارة الخارجية المصرية بالمس بالعلاقات بين مصر وإسرائيل.

كذلك أظهرت برقية دبلوماسية أرسلها السفير الأميركي جيمس جيفري، بعد لقائه السفير الإسرائيلي غابي ليفي في 26 تشرين الأول عام 2009، تهجّم الأخير بشدة على رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عندما حاول تفسير أسباب تدهور العلاقات بين إسرائيل وتركيا. وقال: «أردوغان لم يكسب نقطة واحدة في استطلاعات الرأي جرّاء مها جمته إسرائيل، وهو سلفي يكرهنا من الناحية الدينية، وكراهيته لنا تتسع باستمرار».

في ردود الفعل، قال وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك إن نشر موقع ويكيليكس برقيات دبلوماسية أميركية سرية لم يسبب ضرراً ملموساً لإسرائيل، مرجّحاً أن يدفع كشف البرقيات «الدبلوماسيين إلى أن يكونوا أكثر حذراً لدى إدلائهم بأي أقوال بعد هذه القضية».

العراق: أميركا تخشى كركوك... والمالكي

قد يكون المهتمّون بالشأن العراقي من أقل الأشخاص الذين استفادوا من وثائق «ويكيليكس»، إذ إنّ مئات الصفحات التي نُشرَت عن هذا البلد تغطّي حقبة «ميتة» في الملف العراقي، تمتدّ بين حزيران 2009 وشباط 2010. لا انتخابات السابع من آذار وما شابها وتلاها مشمولة بالوثائق المسرَّبة، ولا الاتفاقية الأمنية الأميركية - العراقية كذلك. في كل الأحوال، تحوي التقارير والمحاضر والوثائق والبرقيات كمية معلومات وتفاصيل يمكن الخروج منها بثلاث خلاصات رئيسية:

1 - الإدارة الأميركية شديدة الحذر من شخصية رئيس الحكومة نوري المالكي.

2- أكثر ما يرعب واشنطن ليس «القاعدة» ولا إيران، بل شبح الانفجار بين العرب والأكراد، تحديداً في كركوك.

3 - تؤدي السفارة الأميركية في بغداد عمل جهاز استخباري على العراقيين، أكثر مما هو دور دبلوماسي. وتبدو هذه السفارة أشبه بآلة نسخ ترسل إلى واشنطن كل تفصيل سياسي أمني اقتصادي يتعلق بالعراق: التزوير في انتخابات برلمان كردستان العراق والمفاجأة التي فجرتها

لائحة «التغيير» المعارضة للتحالف الكردستاني، وإحباط المسيحيين وتصريحات جميع المرشحين، توقيف السلطات الكردية شخصاً يزيدياً، الانتماء السياسي والمذهبي لكل عضو في مجلس بلدي، محاضر المفاوضات بين الأطراف العراقية حول قانون الانتخابات، تفاصيل الوضع الأمني في مختلف المحافظات، مضامين الاتفاقات والعقود (وخصوصاً العسكرية منها) التي توقعها الحكومة العراقية مع الدول الأجنبية، القيمة الاقتصادية الحيوية والدينية والاستراتيجية التي تجسّدها كل محافظة عراقية (اهتمام بالغ بديالى التي يفرّد لها تقرير طويل في 30 كانون الأول 2009 على أساس أنها تختصر بتركيبتها الإثنية والمذهبية معظم عناصر الأزمة العراقية، إضافة إلى أنها «ممر إيراني استثنائي» إلى العراق)، انهيار الوضع الاستشفائي في محافظة صلاح الدين الشمالية ذات الغالبية العربية السنية، تفاصيل تصريحات المسؤولين العراقيين للقنوات التلفزيونية، مضامين الخطب السياسية لأئمة المساجد السنية والشيعية، تفاصيل الاقتصاد العراقي ووضع القطاع النفطي فيه: أسعار النفط ومكانة العائدات النفطية في الموازنة، والسياسات الحكومية المالية في الإنفاق والنمو وتشجيع الاستثمارات... جميعها عناوين يمكن عدّها عينة من مدى اهتمام واشنطن بكل صغيرة وكبيرة عراقية.

ومن بين أكثر الوثائق إثارة للاهتمام، هي تلك التي تكشف عن محضر اجتماع 19 تموز 2009 بين المالكي وقائد قوات الاحتلال ريموند أوديرنو والسفير الأميركي كريستوفر هيل، لوضع جدول أعمال زيارة المالكي لواشنطن في حينها. وفي الاجتماع، يسوق المالكي مجموعة اتهامات لسوريا التي «يثق المالكي بأنها مصرّة على إعادة حكم البعث

إلى العراق للتحكم بالنفط العراقي من خلال نيل البعثيين 30 في المئة من مقاعد البرلمان في الانتخابات» (7 آذار). وبحسب وثيقة مؤرخة بـ25 آب 2009، أي بعد تفجيرات 19 آب الشهيرة التي أطلقت على خلفيتها بغداد حربها الدبلوماسية على دمشق، فإنّ المالكي أراد إقالة عدد من المسؤولين، منهم وزير الداخلية جواد البولاني (الذي «يقضي وقته في البحث عن تحالف انتخابي يطيح المالكي في الانتخابات»). ولم يكن أمام الرئيس جلال الطالباني سوى الاجتماع بالسفير الأميركي كريستوفر هيل، وطلب مشورته: «أحتاج إلى نصيحتك. ماذا نفعل؟». فما كان من السفير إلا أن نصحه بعدم إقالة أحد لأن ذلك «سيُنظَر إليه على أنه تعميق للأزمة». وهكذا حصل. ويبدو أن المشورة وطلب المساعدة من عادات الرئيس الطالباني المزمنة، وهو لا يوفّر لقاءً أو اجتماعاً مع المسؤولين الأميركيين إلا يختمه بالشكر على مساعدة سابقة، وطلب مساعدة جديدة، في الانتخابات والأمن... والطالباني، المعروف بأنه أحد أكبر حلفاء إيران في العراق، يتفوّه أمام الأميركيين، وتحديداً الجنرال دايفيد بيترايوس في 15 تشرين الثاني 2009، بكلام كبير بحق الإيرانيين، الذين «يقولون كلاماً فارغاً عندما يتهمون الأميركيين بدعم تنظيم جند الله» (تنظيم إيراني سني معاد للنظام الإسلامي).

وتتحدّث وثيقة لهيل تاريخها 12 أيلول 2009، عن إرسال المالكي بالفعل طلباً إلى الأمم المتحدة لتأليف لجنة تحقيق دولية مع سوريا، وطلبه الملحّ من الأميركيين دعم ذلك «رغم أن هذا قد يدمّر استراتيجيتنا في جعل سوريا منخرطة في عدد من الملفات الإقليمية. لذلك سنبحث عن طريقة للعمل على دعم العراقيين من دون تغيير جدول أعمالنا مع سوريا».

وفي إمكان المراقب أن يجد في الوثائق كمّاً كبيراً من العبارات التي تترجم الحذر الأميركي الشديد من شخص المالكي وسياسته. فهو، عندما أصدر قرار «اجتثاث البعثيين»، كان يقوم بـ«عمل إيراني في العراق» وفق برقية دبلوماسية مؤرّخة بـ 8 شباط 2010. أضف أنه أقال في الشهر نفسه 36 مسؤولاً «من أفضل المسؤولين الأمنيين» (غالبيتهم من السنّة) في جهاز الاستخبارات العراقية بحجة أنهم بعثيون، بالتزامن مع تعيينه 47 مسؤولاً من حزبه «الدعوة الإسلامية، ممن قضوا حياتهم في إيران حيث تلقوا تدريباتهم الاستخبارية». وتُذيَّل البرقية تلك بعبارة معبّرة: إنه «إجراء غير مطمئن بالنسبة إلينا».

وفي وثيقة تاريخها 13 شباط 2010، نقرأ أن المالكي «يعقّد الأمور علينا مجدداً من خلال إصراره على إقالة قائدين عسكريين رفيعي المستوى في محافظة صلاح الدين، وهو القرار الذي لم يُلغَ إلا بعد تدخل شخصي من الجنرال أوديرنو». ولا يقتصر إزعاج المالكي للأميركيين على هذا، إذ إن برقية كاملة تشتكي منه لأنه يصرّ على أن يسمح مسبقاً بأي عملية جوية أميركية بعد مجزرة ميسان في شباط الماضي. لكن بعد نحو 4 أيام، أي في 16 شباط، عاد وسمح بعودة الأمور إلى «الوضع الطبيعي».

وبما أنّ نائب الرئيس جوزف بايدن هو مسؤول الملف العراقي في الإدارة الأميركية، فإن التقارير الموجّهة إليه شخصياً اتّسمت بالطول والتفصيل، والتي غالباً ما كانت تنتهي بالخلاصة التالية: «كما تعرف سيد نائب الرئيس، قد نواجه تحديات في تطبيق رؤية الرئيس (باراك أوباما) للعراق على أنها دولة مستقرة سيدة يمكنها الاعتماد على نفسها».

وعن الوضع النهائي لمدينة كركوك، تبدو السفارة الأمريكية مستاءة لأن «الإدارة الأمريكية لم تُعلن يوماً سياستها إزاء هذه القضية، سوى تكرار أننا ندعم عمل الأمم المتحدة في العراق (يونامي) للتفاوض مع الأطراف المعنيين بشأن وضع الأراضي المتنازع عليها، في مقدمتها كركوك». ومن يتصفح تقارير «ويكيليكس» عن العراق، يلاحظ أن أكثر ما يقلق الإدارة الأمريكية هو ملف كركوك بالتحديد، في سياق الخوف من انفجار الوضع بين العرب والأكراد والتركمان.

موريتانيا: خطة لانقلاب بمساعدة إسرائيلية

معظم وثائق «ويكيليكس» المسرّبة بشأن موريتانيا مؤرخة في الفترة الممتدة بعد الانقلاب العسكري الذي نفّذه محمد ولد عبد العزيز في 6 آب 2008. وتتحدث عن لقاءات المسؤولين الموريتانيين بكل أطيافهم مع الأميركيين، وخطط أعدّها بعض أركان المعارضة (سابقاً) لقلب الانقلاب، ولا سيما خلال الفترة التي سبقت عملية الانتخابات التي جرت في تموز 2009، وتضمنت طلب التواصل مع إسرائيل كي تساعد لوجستياً وعسكرياً.

وتتحدث برقية مؤرخة في 17 كانون الأول 2008، عن مخاطر المقاومة الإثنية المسلحة، رفعها القائم بالأعمال الأميركي دينوس هانكينز. وتقول إن السيد يوسف تيجاني سيلا (حليف الرئيس المخلوع محمد ولد الشيخ عبد الله) حذّر من استعداد الموريتانيين الأفارقة لحمل السلاح ضد الانقلاب. وأشار إلى أنه سيلتقي سفيري مالي والجزائر، وأنه واثق من دعم هذين البلدين.

وتتحدث برقية أخرى (29 أيار 2009) عن تصميم سيلا ومجموعته على وقف عبد العزيز وتعطيل الانتخابات. وأعرب عن رغبته

في الحصول على دعم لوحستي وسلاح من إسرائيل. وقال إنه قام بجولة أوروبية شملت فرنسا والبرتغال وإسبانيا لحشد الدعم. وأبلغ المسؤولين هناك أن عزيز هدد بقطع العلاقات مع الولايات المتحدة فور انتخابه، وأوروبا يمكن أن تكون التالية، وأن المجلس العسكري مستعدّ للتحالف مع ليبيا وإيران.

وطلب سيلا «السلاح من إسرائيل» ليكون انقلاباً سريعاً ينتهي باعتقال عبد العزيز أو تصفيته. وقال إن ما يحتاجون إليه «أربع أو خمس سيارات، وبعض الأسلحة الرشاشة و«أي كي 47، و50 رجلاً»، مشيراً إلى أن لديه 3 أبناء سيؤلّفون فريقاً جيداً. وطلب مساعدة للتواصل مع السفير الإسرائيلي، رغم تأكيده أنه لم يلتق بأي مسؤول إسرائيلي خلال جولته الأوروبية.

وتقول البرقيّة إنه عندما عرضت هذه الخطة على عبد الله أثنى على سيلا، لكنه نفى أن يكون قد بحث معه مسألة طلب مساعدة إسرائيلية.

و في وثيقة مؤرخة في 14/ 4/ 2009، قيل إن الرئيس الدوري للجبهة الوطنية للدفاع عن الديموقراطية، محمد ولد مولود، التقى هانكيتر بالسفارة و تحدث عن فرصة لقلب الانقلاب، فور تنازل عبد العزيز عن السلطة (إجراء ما قبل الانتخابات)، وعندها سيفعلون ما أمكن لتعليق الانتخابات. و تحدث عن خطط لمنع عبد العزيز من الترشح دستورياً، و تجريده من حلفائه، عبر دفعهم إلى الحجره، و في مقدمتهم الجنرال ولد غازواني. لكنه أشار إلى أنه يخشى من أن تتدخل الاستخبارات الفرنسية لإعادة غازواني إلى الالتصاق بعزيز.

وتطرقت البرقيات إلى زيارة المبعوثين الأمركيين إلى نواكشوط بعيد الانقلاب. وتقول وثيقة مؤرخة في (17 /8 /2008) إن نائب مساعد وزيرة الخارجية داس تود موس التقى المسؤولين الموريتانيين. و في لقاء مع عبد العزيز، أكد أن الحكومة الأمركية لا يمكن أن تقبل الانقلاب العسكري لأسباب مبدئية. وشدّد على أن واشنطن لا تريد أن ترى نافذة مفتوحة أمام ولوج تنظيم «القاعدة».

عبد العزيز، بدوره، أصرّ على أن ما حصل لم يكن انقلاباً، مجدِّداً اتهامه الرئيس المخلوع بالاختلاس والفساد. وأكد للمبعوث الأمركي أن «علاقتنا (مع أمركا) العسكرية مهمة، وأنه كان هو وليس عبد الله من جعلها قوية».

والتقى موس أيضاً مع رئيس الحكومة المخلوع يحيى ولد الواقف، بالإضافة إلى رئيس الجمعية الوطنية بوخرم ورئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي أحمد ولد سيدي بابا. وحذّر الواقف من أن التهليل للانقلاب لن يترك أي فرصة للديموقراطية في موريتانيا. وقال «الانقلاب يجب أن يُفشَل».

ووصف عبد العزيز بأنه شخص يفتقر إلى «التعليم والذكاء أو الخبرة».

زعيم المعارضة السابق أحمد ولد داده، رأى خلال لقاء منفصل أن الانقلاب هو النهاية المنطقية لحكومة قادها رئيس خسر شرعيته.

وتشير برقية إلى أن حليف عبد الله وصديقه العتيد، سيدي بابا، قال في بداية الأزمة «كلنا يعلم أن الأزمة بسبب الجنرالات، وهذا هو

الوقت كي يوقفهم الرئيس». وتنقل البرقية عن سيدي بابا (نقلاً عن ابنه) قوله «عبد الله أحمق. لا يعلم شيئاً عن القوات الأمنية، ولا يملك أدنى فكرة كيف سيكون رد فعلهم»، في إشارة إلى قراره طرد الجنرالات.

ليبيا: التوريث بين سيف الإسلام ومعتصم

أكدت وثائق وزارة الخارجية الأمريكية أن الزعيم الليبي، معمر القذافي، يعيش حياة متواضعة رغم أنه يعاني «جنون العظمة». وأشارت إلى أن أولاده الثلاثة سيف الإسلام ومعتصم و خميس هم الثالوث الذي سيحكم ليبيا في المستقبل، فيما تحدثت وثيقة عن طلب « حماس» من نجل القذافي سيف الإسلام إقامة قناة تواصل خلفيّة مع الأمريكيين.

وكشفت الوثائق، المُصنّفة «سريّة» والصادرة عن السفارة الأمريكية في ليبيا، عن أن رئيس برنامج تدمير صواريخ «سكود - ب»، الليبي، الجنرال أحمد عزاوي، أكد خلال لقائه السفير الأمريكي لدى طرابلس الغرب، جين كريتز، أن الحكومة الأمريكية مسؤولة في الغالب عن تأخير تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتدمير الصواريخ. ولام الحكومة الأمريكية لعرقلتها الجهود الليبية من أجل إيجاد نظام تحكّم تكنولوجي بالصواريخ.

ورفض عزاوي مناقشة تحديد وقت لإنهاء التدمير، ريثما تحصل بلاده على نظام بديل، مشدداً، وفق وثيقة مؤرخة في 11 شباط 2010، على أن لغة الاتفاق تُلزم الولايات المتحدة وبريطانيا بمساعدة ليبيا لإيجاد نظام (صاروخي) بديل مناسب. وقال إن الولايات المتحدة وبدلاً

من تنفيذ التزاما تما ، وضعت العوائق في طريق ليبيا ، أولاً لرفضها طلب طرابلس إجراء صفقة صواريخ «اسكندر» من روسيا ، وتأخير البيع وتعطيل العملية المقررة ، مشيراً إلى أن ليبيا كانت قد وقّعت عقداً مع روسيا حول صفقة صواريخ «اسكندر» ، فيما رفضته أميركا ، ووافقت بريطانيا على البيع.

وقال المسؤول الليبي للسفير الأميركي ، خلال الاجتماع ، «ينبغي أن نحصل على البديل ، لن أسمح ببقاء 12 ألف جندي ليبي مجردين بلا سلاح». وأشار إلى أن «روسيا هي الصديق الوحيد لليبيا».

وأفادت وثيقة مؤرخة في 10 شباط 2010 ، بأن أحد مستشاري نجل القذافي سيف الإسلام ، أخبر السفارة الأميركية بأن سيف الإسلام يؤمن بأن لدى ليبيا الفرصة الأوفر من أجل إتمام مصالحة بين الأطراف الفلسطينية ، نظراً إلى «حياديتها» ، ولهذا الغرض ، قدّم مقاربة إلى مسؤول المكتب السياسي لحركة حماس ، خالد مشعل ، شخصياً حول التدخل (في هذا الشأن).

بدوره ، طلب مشعل من سيف ، العمل على إنشاء قناة خلفية من الروابط بين حماس والحكومة الأميركية.

المستشار الليبي ، أكد أن طرابلس سارت في طريق آخر للعمل على توحيد الفلسطينيين ، بمشاركة أحد أنجال العقيد القذافي ، و«ضباط أحرار» ليبيين ، فيما كان سيف الإسلام قد عمل في الماضي على مناقشة تسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين لإطلاق الجندي الإسرائيلي المعتقل في غزة جلعاد شاليط.

وتضيف الوثيقة إن مستشار سيف الإسلام أبلغ الأميركيين أن مشعل قدّم لسيف الإسلام عرضاً للعمل معاً من أجل مناقشة تسوية مع محمد دحلان، لأنه «أكثر مسؤولية» من الرئيس محمود عباس، الذي يعتقد بأنه «رئيس صوري ضعيف» من دون سلطة، وعقبة في طريق مساعي الوفاق.

وفي وثيقة تعود إلى 30 تشرين الثاني 2009، تقول إن سيف الإسلام القذافي أخبر السفير الأميركي في 11/27 بأن ليبيا أوقفت الشحنة الأخيرة المخزّنة من اليورانيوم المخصّب بدرجة عالية، والتي كان مقرراً تسليمها لروسيا، لأنها «اكتفت» من الخطوة البطيئة في الالتزام الثنائي (مع الولايات المتحدة). وأكد أن والده لا يريد العودة إلى «المربع الأول» ويودّ تطوير العلاقات الإيجابية مع الإدارة الأميركية الجديدة.

وفي وثيقة مؤرّخة في 7/12/2009، أكد خبراء من دائرة الطاقة الأميركية، زاروا ليبيا، أن طرابلس اتخذت خطوات مطلوبة منها من أجل تعزيز الأمن في مفاعل تاجوراء النووي (لأبحاث الواقع قرب طرابلس)، وأن سبعة براميل من اليورانيوم العالي التخصيب تبيّن أنها ستبقى من دون تغيير (في الخطة) منذ أن توقفت الشحنة المقررة إلى روسيا. وأشار الخبراء الأميركيون إلى تزايد واضح في عدد الحراس المسلحين حول المفاعل.

وقال السفير الأميركي، في إحدى الوثائق، إن العلاقة مع ليبيا شهدت تقدماً (وفي الوقت نفسه) إخفاقات جدية عديدة، منذ آخر زيارة قام بها سيف الإسلام إلى الولايات المتحدة. ومن الأمور التي سببت

إخفاقات في العلاقات موت فتحي الجهمي (معارض ليبي توفي في 20 أيار 2009 في العاصمة الأردنية عمان). لكن في أي حال، تشير الوثيقة إلى أن الولايات المتحدة وليبيا وجدتا طريقاً منتجة إلى الأمام لتأسيس حوار ثنائي بشأن حقوق الإنسان.

وفي ما يتعلق بدور سيف الإسلام في الحكم، ذكرت وثيقة مؤرخة في 19 /11/ 2009، إن الزعيم الليبي عيّن نجله في الفترة الأخيرة «منسّقاً عاماً»، وصدرت إشارات مصاحبة لهذا التعيين بشأن خطة التوريث التي يجري الحديث عنها وفق شائعة سابقة عن وجود منافسة على الحكم بين سيف وشقيقه مستشار الأمن القومي، معتصم القذافي. وتضيف الوثيقة إن سيف الإسلام عاد بعد غياب طوعي دام 12 شهراً عن السياسة الليبية. ورأى أن التعيين الأخير يشير بوضوح إلى أن نجمه في ارتفاع وسط كوكبة المتنافسين على الخلافة.

وكشفت الوثيقة أن معتصم تابع التزامه بالملف الأميركي وواصل جهوده لتنسيق موعد بين والده والرئيس الأميركي باراك أوباما، مشيراً إلى أن تطوير العلاقة مع الولايات المتحدة هو بمثابة بطاقة لاستمراره في لعبة السلطة.

ويشير التقرير إلى أن ابنة العقيد القذافي، عائشة، يعتبرها البعض أكثر فطنة وذكاءً من إخوتها، لكن لا يظهر أنها ستؤدي دوراً ملموساً في النزاع على الخلافة.

الاتصالات أكدت أيضاً أن سيف قد يكون «وجه الإصلاح» نظراً إلى سيرته الذاتية وشعبيته، وهو المفضّل حالياً لخلافة والده، وقد يكون

الوجه السياسي للنظام. لكن (النجل الثاني للقذافي) معتصم، لا يمكن أن يُحسب خارج لعبة التوريث، وهو مسنود من المحافظين في النظام، ولديه القدرة على إدارة الأمن القومي. أما شقيقهما خميس، وهو قائد لواء النخبة في القوات المسلحة، فيمكن اعتباره وجهاً عسكرياً أمنياً للنظام.

الجزائر: أويحيى لخلافة بوتفليقة

الجزائر كان لها حصّة أيضاً من تسريبات الوثائق الأميركية التي وصلت إلى «الأخبار». وأظهرت التسريبات الاهتمام الأميركي بالوضع العام في البلاد ومدى فعالية التحرّكات المناهضة للولايات المتحدة، إضافة إلى عملية انتقال السلطة في الجزائر.

فهناك وثيقة مؤرّخة في شباط 2008 وموجهة من السفير الأميركي في الجزائر روبرت فورد إلى مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الادنى ديفيد ولش، الذي كان في طور بدء زيارة إلى الجزائر. الرسالة تشرح الوضع القائم في البلاد، ولا سيما السجال حول تعيين نائب للرئيس الجزائري عبد العزيز بو تفليقة قبيل الانتخابات الرئاسية التي أجريت عام 2009. وأشار السفير حينها إلى رئيس الحكومة السابق (رئيس الحكومة الحالي) أحمد أو يحيى بصفته الشخص المناسب لخلافة بوتفليقة، الذي قال إن وضعه الصحي قد يمنعه من إكمال ولايته الثالثة (على اعتبار أن انتخابه عام 2009 كان محسوماً بالنسبة إلى الولايات المتحدة)، التي تنتهي عام 2014.

الرسالة أيضاً تطرقت إلى الموقف الجزائري من الصراع في

الصحراء الغربية بين النظام المغربي وجبهة «البوليساريو». ورأى فورد في شرحه لولش أن الحكومة الجزائرية «لا تريد تقويض الاستقرار في اليمن، وتدفع باتجاه استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، التي لا تعتبرها الجزائر مهمة لإمساك العرش الملكي بالسلطة». ويضيف إن الجزائر «لا ترغب في شن اعتداءات مسلحة على المغرب، رغم أننا نشك في رغبتهم أو قدرتهم في منع البوليساريو من شن هجمات». وأضاف إن الحكومة الجزائرية «تنتظر نهاية فترة الإدارة الأميركية الحالية (إدارة جورج بوش) على أمل أن تكون الإدارة المقبلة أقل دعماً للمغرب».

وفي وثيقة أخرى مؤرخة في كانون الأول 2009، تشير السفارة الأميركية إلى أهمية الجزائر في محاربة تنظيم «القاعدة» في الساحل الأفريقي والمغرب. وتقول «لا دولة أهم من الجزائر» في هذا المجال.

وفي هذا المجال، تشير وثيقة صادرة في كانون الأول 2008 إلى أن السلطات الجزائرية نقلت إلى الولايات المتحدة معلومات دقيقة وذات مصداقية تتعلق بالتخطيط لهجوم انتحاري بسيارة مفخخة على السفارة الأميركية أو السفارة الفرنسية في الجزائر، وذلك خلال عطلة الميلاد ورأس السنة. وبناءً على المعلومات، تشير الوثيقة، تكثّفت الإجراءات الأمنية حول السفارتين والمصالح الأميركية والفرنسية.

وتتطرق وثيقة أخرى في الشهر نفسه إلى الطلب الأميركي من الجزائر السماح لطائرات الاستطلاع «EP-3» بالتحليق فوق الأراضي الجزائرية لمراقبة تجمعات «تنظيم القاعدة في المغرب العربي» في

موريتانيا ومالي. وتضيف إن الجزائر وضعت شروطاً للسماح بالتحليق، منها معرفة مسار التحليق، وهل سيكون هناك اختراق أيضاً للأجواء الموريتانية والمالية، إضافة إلى مراقبة تجمعات لـ «القاعدة» في الأراضي الجزائرية، على اعتبار أن الجزائر لا ترغب في مثل هذا الرصد إلا إذا طلبت ذلك من الإدارة الأميركية.

واهتم عدّد من الوثائق الصادرة في شباط 2009 بفضيحة اغتصاب ضابط سابق في السفارة لجزائريتين، وهو ما كشف عنه تحقيق لمحطة «إيه بي سي». وفي رسالة من السفير ديفيد بيرس إلى وزارة الخارجيّة، يشير إلى تأثر صورة الولايات المتحدة بالتقرير. ويدعو إلى ضرورة مراقبة توجهات وسائل الإعلام في المرحلة المقبلة لتحديد توجهات ردود الفعل، غير أنه في وثيقة أخرى مؤرخة في الشهر نفسه أيضاً، يشير السفير نقلاً عن «مصادر» (يبدو أنها جزائرية) إلى تطمينات بأن العلاقة بين الدولتين لن تتأثر بفضيحة الاغتصاب.

فرنسا: ساركوزي يتحرّك وفق 5 نقاط

لا يمكن إلاّ الاعتراف بأنّ التاريخ بات يُكتب بطريقة مغايرة لما كان عليه قبل نشر «ويكيليكس» آلاف البرقيات الدبلوماسية السرية. فقد أصابت «منشورات ويكيليكس» في الصميم هيكلية الدبلوماسية المعروفة حتى الآن، التي تعتمد «السرية والكتمان» مبدأً أساسياً لعملها، وهي تدفع اليوم الدوائر الأمنية في العالم إلى التشاور في كيفية حماية مراسلاتها وحفظ أمن التقارير الصادرة عن البعثات في الخارج. «منشورات ويكيليكس» أصابت الدبلوماسية الفرنسية بصدمة، هي التي تعدّ ثاني أكبر شبكة دبلوماسية في العالم بعد الأمركية، وخصوصاً في الشرق الأوسط، بالتالي فإن أهمية التسريبات المتعلقة بالعالم العربي والصراع مع إسرائيل تعود إلى كونها تعطي صورة من الداخل لكيفية تقويم السياسة الفرنسية، فمنها ما يتوافق مع السياسة المعلنة ومنها ما يتناقض معها.

بالطبع يدرك الفرنسيون أنّ الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي «معجب بأمركا»، لكنهم لا يعرفون أنه قبل انتخابه رئيساً «انتقد سياسة بلاده أمام الأمركيين»، إلا أن البحث في البرقيات المنشورة بات يسمح

بمعرفة تأثير هذا الإعجاب على السياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط وانعكاساته على الدبلوماسية الفرنسية فيها منذ وصول ساركوزي، واللائحة طويلة.

رئيس غرفة التجارة العربية الفرنسية، هرفيه دوشاريت، كان حسب إحدى البرقيات من المروّجين لحملة ساركوزي الانتخابية للرئاسة أمام السفير الأمريكي هوارد ليش، فبعدما أظهر «ضيقه من سياسة جاك شيراك المعارضة لغزو العراق»، تحدث في سياق «التعاون» مع واشنطن وذكر أن حزب الأكثرية الشعبية الحاكم يود «أن تكون العلاقة مع الولايات المتحدة قاعدة الدبلوماسية الفرنسية».

و في إطار «تدبير» لقاء للمرشح ساركوزي مع الرئيس جورج بوش جاء في برقية «إنّ ساركوزي هو الرجل السياسي الذي يدعم دور الولايات المتحدة في العالم».

ومباشرةً بعد وصول الرئيس الحالي إلى الإليزيه حملت أول برقية من السفارة الأمريكية «ما يقترحه ساركوزي على واشنطن للتحرك حول خمس نقاط:

1) إيران هي بنظره «أكبر خطر يتهدد العالم».

2) أفغانستان « يجب محاربة فكرة شيراك من أن الحرب خاسرة».

3) العراق « يجب مجاراة ساركوزي عندما يقول إنه يريد مساعدتنا» وهنا ينبّه السفير في برقيته من ضرورة «تعريض ساركوزي للاتهام بأنه كلب (caniche) الرئيس بوش»، في إشارة إلى ما قيل عن طوني بلير حينها.

4) تركيا « يجب إقناعه بتبريد معارضته لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي».

5) روسيا «إبقاء جبهة موحدة في مجلس الأمن للوصول إلى استقلال كوسوفو»».

بالنسبة إلى إسرائيل لم تكتف البرقيات بالتشديد على «أثر اليهودية» لدى الرئيس وربط اختيار وزير خارجيته برنار كوشنير بيهوديته، بل استهدفت «الدبلوماسية الفرنسية ككل» عبر التشديد على «سياسة فرنسا العربية في الكي دورسيه». ونبهت إحدى البرقيات إلى ضرورة «وضع هدف منع تجذر هذا التفكير» في الخارجية الفرنسية. كما عبرت السفارة الأمركية في باريس في إحدى البرقيات عن «سرورها لتعيين جان ديفيد ليفيت، سفير فرنسا في واشنطن، مستشاراً لساركوزي».

تصرفات ساركوزي في الخارج أيضاً كانت محل «تقويم» في العديد من البرقيات: فهو مستبد غريب الأطوار يخشاه مستشاروه إلى درجة أنهم حولوا طائرته حتى لا يرى برج إيفل مضاءً بالعلم التركي خلال زيارة رجب طيب أردوغان إلى فرنسا في عام 2009. وهذا لا ينبع فقط من معارضة ساركوزي العنيفة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بل أيضاً بسبب مواقف أردوغان من إسرائيل.

في تشرين الأول 2007، إبان أول زيارة للمغرب بُعيد انتخابه، كان ساركوزي مثار انتقاد لطريقة جلوسه بأريحية عندما وضع ساقاً على ساق بطريقة لا تراعي التقاليد المتبعة في البلاد، حسب برقية من سفارة واشنطن في الرباط.

ولكن بعض البرقيات يروي «كيف يحاول الفرنسيون إهداء نصائح إلى الأمركيين» في مسائل شتى. في 12 آب 2009 ، في خضمّ أزمة «الرهينة الفرنسية كلوتيلد ريس» ، خرجت من سفارة واشنطن في باريس برقية تصف كيف شرح فريق من كبار الدبلوماسيين الفرنسيين «الطريقة الفرنسية» للتعامل مع مسألة الرهائن وهي تقضي «بالقيام بضوضاء إعلامية والحديث عن حقوق الإنسان والمطالبة بإطلاق سراح الرهائن» من أجل «حشر النظام الإيراني الذي يسهر على صورته». وتقول برقية أخرى إنّ السلطات الفرنسية تسعى إلى إقناعنا بأنّ «الإفراج عن ماجد خقفاند لم يكن ثمناً للإفراج عن رايس». وتقول برقيّات أخرى إنه خلال فترة احتجاز رايس « لم يكفّ قصر الإليزيه عن تسريب معلومات عن دور مهم ومؤثر للرئيس بشار الأسد». ووصفت برقية بتاريخ 25 آب 2009 الحملة الصحافية التي تروّج لها مصادر في الإليزيه بأنها «هجوم صاعق لشكر الأسد» ، إلا أنها تفيد أيضاً أن عدداً من الرسميين اعترفوا بأن «دور دمشق كان مبهماً». ويرى الدبلوماسيّون الذين صاغوا هذه البرقية أن سبب هذا التشديد على دور دمشق «هو لتثمين سياسة ساركوزي بالانفتاح على سوريا».

مبارك يكره «حماس»... وسليمان هدّد إيران

وركزت الوثائق التي نشرها موقع «ويكيليكس»، وتناولت مصر، على التهديدات التي تعدّها مصر خطراً على أمنها القومي، والتي يمكن حصرها في «المتطرفين» بحسب القاهرة، وهم حركة «حماس» وإيران والسودان. خطرٌ تسعى إلى محاربته من خلال خبرتها وإمساكها بالملف الفلسطيني، وتحريكه وفقاً لحساباتها الأمنية.

وكشفت برقية دبلوماسية صادرة عن السفارة الأميركية في تل أبيب أن مصر وحركة «فتح» رفضتا طلب إسرائيل دعمها في الهجوم العسكري الذي شنته على قطاع غزة في عام 2008. وقالت إن وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، أبلغ وفداً من الكونغرس الأميركي عام 2009 أن إسرائيل أجرت اتصالات مع مصر والسلطة الفلسطينية قبل شنّ عملية «الرصاص المصهور»، مشيراً إلى أن «مصر سألتهما عن استعدادهما للسيطرة على قطاع غزة بعد هزيمة حماس». من جهة ثانية، أكد رئيس جهاز الاستخبارات المصري عمر سليمان، خلال لقائه رئيس الأركان الأميركي مايكل مولن في آذار عام 2009، أن هدف مصر هو مواجهة التطرف في كل من غزة وإيران والسودان، مشيراً إلى أنه «يجب على

مصر مواجهة محاولات إيران تهريب السلاح إلى غزة عبر الأراضي المصرية».

وأشار سليمان إلى أن حملة مصر الناجحة على المجموعات المتطرفة في التسعينيات أعطتهم درساً مفيداً في كيفية مواجهة هذه المجموعات، وذلك من خلال الحد من قدرتهم على الاتصال وجمع الأموال. وأضاف: «لم يبق إلا جماعة الإخوان المسلمين، رغم أن الحكومة حدّت من قدرتها». كلام سليمان عن تهديد المتطرفين تطابق مع برقية أخرى أعرب فيها الرئيس المصري حسني مبارك عن كرهه لـ«حماس»، معتبراً إياها تهديداً للأمن القومي. وإلى إيران، يقول سليمان إن الجمهورية الإسلامية «فعّالة جداً في مصر»، موضحاً أن «دعمها لحماس يصل إلى 25 مليون دولار شهرياً». ويشير إلى نجاح القاهرة في الحدّ من هذا الدعم. وتابع سليمان إن إيران «سعت إلى تجنيد البدو لتهريب الأسلحة إلى غزة»، مؤكداً أن مصر «بدأت المواجهة مع حزب الله وإيران». وشدد أن مصر «لن تسمح لإيران بدخول أراضيها»، مهدداً «إذا تدخلت إيران في أرضنا فسنتدخل في أرضهم».

وفي برقية أخرى تحدثت عن لقاء جمع سليمان مع السيناتور جورج فوينوفيتش في كانون الأول عام 2008، حذر الأول من استمرار النفوذ الشيعي في العراق والخليج. وقال إن إيران «تدعم الجهاد، وقد دعمت المتطرفين في مصر سابقاً». حتى إن سليمان أشار إلى أنه «يجب أن تبقى حماس معزولة. وحين يتوقف إطلاق صواريخ القسام، سنطلب من الإسرائيليين وقف إطلاق النار».

القذافي يعاني الرهاب... ومرتبط بممرّضته الأوكرانية

حملت إحدى الوثائق المسرّبة من موقع «ويكيليكس» عنوان « لمحة عن غرابة الزعيم الليبي معمر القذافي»، مشيرةً إلى أن «ضبابية وغرابة أطوار» القذافي ظهرت في ترتيبات زيارته إلى الولايات المتحدة للمشاركة في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي عُقدت في أيلول من عام 2009. ووفقاً للوثيقة، عندما قُدم طلب إلى القنصلية الأميركية في ليبيا للحصول على تأشيرة سفر للزعيم الليبي، طلب أحد موظفي القذافي، الذي حُذف اسمه من القنصلية الأميركية، أخذ إحدى الصور المنتشرة للقذافي في شوارع البلاد لتصغيرها ووضعها في طلب التأشيرة، لكنّ القنصلية أصرت على تقديم صورة شخصية للقذافي، فرضخ المسؤول في النهاية.

كذلك كشفت الوثيقة خشية القذافي من الأدوار المرتفعة. وتولّى المسؤول عن الإعداد لزيارة القذافي إبلاغ الأميركيين أن الزعيم الليبي يجب أن يبقى في الطابق الأول في أي مكان يُختار مقر إقامة له.

وأبلغ المسؤول بطريقة منفصلة مسؤولين أميركيين في واشنطن أن القذافي «لا يستطيع صعود أكثر من 35 درجة». وأظهرت الوثيقة كره

القذافي للمرحلات الطويلة، وخوفه من التحليق فوق الماء، وهو ما دفع المسؤول الليبي نفسه إلى إبلاغ السلطات الأمريكية أن الوفد الليبي سيصل إلى نيويورك عبر البرتغال، لأن القذافي «لا يستطيع أن يطير أكثر من ثماني ساعات».

وإلى جانب مخاوف القذافي، سلطت الوثيقة الضوء على اعتماده تماماً على ممرضته الأوكرانية، غالينا كولوتنياستكا، التي وصفت بأنها «شقراء فاتنة»، وهي من ضمن طاقم مؤلف من أربع ممرضات أوكرانيات، مهمتهن الاهتمام بصحة القذافي ومزاجه العام.

وجاء في الوثيقة إنه عندما سبّبت بعض إجراءات السفر عدم لحاق الممرضة بوفد القذافي المتجه إلى نيويورك، أرسل القذافي إليها طائرة خاصة نقلتها من طرابلس لتنضم إلى الوفد الذي أمضى ليلة في البرتغال.

وأوضحت الوثيقة نقلاً عن بعض المتصلين بالسفارة الأمريكية قولهم إنّ القذافي «على علاقة غرامية» بالممرضة الأوكرانية البالغة من العمر 38 عاماً.

مجموعة أخرى محدودة من الشخصيات يبدو أنها تحوز ثقة القذافي، من بينها الشخص الذي تولى تنسيق زيارة القذافي إلى نيويورك، وآخر كان يُلقى على عاتقه تأمين الاستعدادات لعقد القمة الأفريقية في أيلول 2009. ولفتت الوثيقة إلى أن كبير موظفيه، صلاح الدين البشير، يبدو أنه يؤدّي دوراً مهماً في الدائرة الضيقة للقذافي، إلى جانب نجل الأخير معتصم.

من جهتها، لفتت صحيفة «نيويورك تايمز» إلى أن إحدى البرقيات

الدبلوماسية الأمريكية تفيد أن الزعيم الليبي غضب من الاستقبال الذي خصص له خلال زيارته إلى نيويورك عام 2009 ، فامتنع عن الوفاء بوعد قطعه بتسليم روسيا كمية من اليورانيوم موجودة في بلاده.

صالح يتبنّى الضربات الأميركيّة في اليمن

لم يكن اليمن بمنأى عن تسريبات «ويكيليكس»، في ظل ما يشهده الدور الأميركي في أراضيه، من تعاظم لملاحقة عناصر تنظيم «القاعدة». ورغم أن المعلومات عن اليمن اختُصرت في وثيقة واحدة، مسرّبة عن لقاء جمع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بقائد المنطقة الوسطى في الجيش الأميركي (في حينه) دايفيد بترايوس في الثاني من شهر كانون الثاني من العام الحالي، إلاّ أنها كانت كافية للدلالة على طبيعة العلاقة، وتحديداً الأمنية، التي تربط اليمن والولايات المتحدة، فضلاً عن نظرة السلطات اليمنية لعدد من دول الجوار.

ومن أبرز ما تضمنه محضر الاجتماع، إبداء صالح استعداده للتستر على الضربات العسكرية الأميركية الموجهة إلى تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب»، من خلال الادعاء أن الهجمات نفذتها القوات اليمنية.

وتوجه صالح لبترايوس بالقول: «سنستمر في القول إنها قنابلنا وليست قنابلكم»، ما دفع نائب رئيس الوزراء اليمني، رشاد العليمي للمضحك لأنه «كذب لتوه على البرلمان اليمني بقوله إن القنابل التي

أسقطت في أرحب وأبين وشبوة على القاعدة أميركية الصنع، لكن الهجوم نفذته القوات اليمنية».

وأظهرت الوثيقة تعامل صالح بفتور مع اقتراح أميركي لوضع قوات أميركية داخل منطقة العمليات المسلحة. كذلك أبدى قلقه من تأثير الخسائر البشرية على الجهود المستقبلية لمحاربة تنظيم «القاعدة». وبدا أن صالح لم يكن على اطلاع كافٍ على حجم الخسائر التي سببتها عملية أبين، بعدما جادله بترايوس بأن زوجة أحد قياديي «القاعدة» وطفليه، هم المدنيون الوحيدون الذين لقوا حتفهم في الضربة الجوية. لكن الرئيس اليمني لم يكن لديه أي اعتراض على اقتراح بترايوس التوقف عن استخدام صواريخ كروز، مشيراً إلى أنها «ليست دقيقة جداً». ورحب بالاستعاضة عنها بقاذفات القنابل الموضوعة خارج الأراضي اليمنية «بعيداً عن الأنظار»، لاستخدامها ضد أهداف «القاعدة في جزيرة العرب»، عندما تصبح المعلومات الاستخبارية متاحة.

وسلطت الوثيقة الضوء على مطالب يمنية محددة، في مجال المساعدات العسكرية، وبينها طلب يمني بالحصول على اثنتي عشرة مروحية عسكرية، لا مانع من أن تحاول الولايات المتحدة إقناع السعودية والإمارات بتقديمها مناصفة، بعدما تعهد صالح باقتصار استخدامها على محاربة تنظيم «القاعدة».

ووافق صالح كذلك على اقتراح بترايوس تخصيص 45 مليون دولار من المساعدات الأميركية المرصودة لليمن في عام 2010 لتدريب وتجهيز فوج الطيران، الذي وصف قائد القوات الأميركية العلاقة معه

و«الشائكة» ، على أن يركز بدوره عملياته على «القاعدة» ، لا في صعدة.

كذلك كشفت الوثيقة رفض الرئيس اليمني مشاركة قطر في مؤتمر المانحين الذي عُقد في لندن مطلع العام الحالي ، بعدما صنّفها إلى جانب إيران وليبيا وإريتريا ، باعتبارها من بين الدول التي تعمل ضد اليمن.

إلى ذلك ، جاء في الوثيقة أن صالح اشتكى من عمليات التهريب التي تأتي من جيبوتي ، وطلب من بترايوس نقل رسالة إلى الرئيس الجيبوتي ، إسماعيل عمر جيلي ، مفادها «أنا غير مهتم إذا هرّب ويسكي إلى داخل اليمن - وخصوصاً إذا كان من نوعية جيدة - لكن ممنوع تهريب المخدرات والسلاح».

إسرائيل مشغولة بـ «الخطر» الإيراني: هجوم عسكري أو قلب النظام

كشفت البرقيات السرية التي سربها «ويكيليكس»، محاولة إسرائيل حث واشنطن على اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد إيران، مثل فرض العقوبات وقلب نظام الحكم وحتى شن هجوم عسكري على طهران بحلول عام 2011.

ويمكن القول إن وثائق «ويكيليكس» لم تترك موضوعاً يخص إسرائيل إلا طرقت بابه، بما في ذلك الوضع الداخلي، إذ كشفت وثيقة بلورها السفير الأمركي السابق في إسرائيل، ريتشارد جونز، مقدّمةً إلى وزارة الخارجية الأمركية، في كانون الثاني 2007، تحليلاً عميقاً للسياسة الإسرائيلية على خلفية أزمة القيادة التي أعقبت عدوان تموز 2006 على لبنان، وعشية نشر استنتاجات لجنة فينوغراد، حيث رأت الوثيقة أن «تقرير فينوغراد يحوم فوق رؤوس إيهود أولمرت، عامر بيرتس، ودان حالوتس، مثل سيف دموقلس». وأضاف جونز، في تقريره، إن سنة 2007 بدأت سيئة جداً بالنسبة إلى الإسرائيليين.

كما حلل جونز في الوثيقة السلوك السياسي لإسرائيل مقابل اقتراح الرئيس السوري بشار الأسد الشروع في مفاوضات. وقال في الوثيقة

«أولمرت وليفني وافقا على أن المفاوضات مع سوريا هي مصيدة نصبتها دمشق، تهدف إلى رفع الضغط الدولي عنها ونيل حرية عمل أكبر في لبنان. وهم يصرّون على أن المفاوضات لن تكون ممكنة ما لم تفلل سوريا من تأييدها للإرهاب أو تتخذ خطوات مباشرة لإطلاق سراح الأسرى المعتقلين لدى حماس وحزب الله».

وتضيف الوثيقة أن «أولمرت وليفني حصلا على تأييد رئيس الموساد مئير دغان لموقفهما، وأن قسماً مهمّاً من المؤسسة الأمنية توصّل إلى خلاصة تفيد بأن فحص نيات الأسد يمثل مصلحة إسرائيلية، ربما بواسطة قناة بديلة، من أجل محاولة تعويضه عن طهران».

كما تتضمن البرقيات تفاصيل عديدة عن تقديرات زعماء إسرائيل وقادة أجهزة الاستخبارات في الموضوع الإيراني وبالنسبة إلى السبل التي سيحاولون فيها إقناع الإدارة الأميركية بالعمل بقوة أكبر ضد إيران.

وقدر الإسرائيليون، على مسمع من الأميركيين، أن 2010 هي «سنة حرجة» للتصدي لإيران. ونقلت الوثائق عن رئيس شعبة الاستخبارات المنصرف، اللواء عاموس يدلين، تحذيره الأميركيين السنة الماضية من أن «إسرائيل ليست في موضع يمكنها فيه أن تستخفّ بإيران أو أن تسمح لنفسها بأن تفاجأ مثل الولايات المتحدة في عمليات 11 أيلول».

وتتضمن الوثائق أيضاً تطرقات واسعة لموقف «الموساد» ورئيسها، مئير دغان بالنسبة إلى النووي الإيراني. وتقتبس عن دغان قوله منذ آذار 2005 على مسمع من سياسيين أميركيين إن «إيران قررت التوجه إلى النووي ولا شيء يوقفها».

نتنياهو: لم نتضرّر

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن تسريب الوثائق السرية الأميركية عبر موقع «ويكيليكس» الإلكتروني لم يلحق أضراراً بإسرائيل، لكنه رأى أن على الزعماء العرب التحدث بصراحة مع شعوبهم، في إشارة إلى مطالبة الولايات المتحدة بمهاجمة إيران.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن نتنياهو قوله خلال اجتماع مع لجنة المحررين في وسائل الإعلام العبرية في تل أبيب «لا أعتقد أن إسرائيل تضررت من التسريبات»، لكنه وصف التسريبات بأنها «يوم تاريخي في ما يتعلق بالعلاقة بين الصحافة والدبلوماسية».

وتطرق نتنياهو إلى الوثائق التي كشفت أن ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز آل سعود وملك البحرين حمد بن خليفة آل ثاني طالبا الولايات المتحدة بمهاجمة إيران، وقال «إذا قال زعماء مثل هذه الأمور علناً، فإن هذا سيكون تغييراً مهماً، وعندما يكون الزعماء مستعدين لقول الحقيقة لشعوبهم فهذا سيدفع السلام إلى الأمام».

دول الخليج دعت إلى ضرب طهران...
وفرنسا دفعت نحو «خطوة تالية»

أظهرت الوثائق أن الملك السعودي كان الأكثر وضوحاً في دعوته الولايات المتحدة إلى ضرب إيران، إذ ذكرت برقية في نيسان 2008، بالتفصيل، اجتماعاً عقد بين قائد القوات الأميركية في الشرق الأوسط الجنرال ديفيد بترايوس وسفير الولايات المتحدة لدى العراق آنذاك ريان كروكر، والملك عبد الله وأمراء سعوديين آخرين.

وأشارت هذه الوثيقة إلى أن سفير المملكة لدى واشنطن عادل الجبير ذكّر بأن الملك عبد الله دعا الولايات المتحدة «مراراً إلى ضرب إيران لوضع حدّ لبرنامجها النووي». وأضاف أن الملك نصح الأميركيين بـ«قطع رأس الأفعى» (إيران). وشدد على أنه ينظر إلى التعاون مع الأميركيين لكبح نفوذ طهران في العراق كأولوية استراتيجية بالنسبة إلى حكومته.

وبيّنت الوثيقة أن وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل هو أكثر ميلاً إلى تشديد العقوبات بدلاً من الخيار العسكري. وعن برامج التسلح النووي في المنطقة، أكد الملك السعودي، خلال لقاء مع مسؤول

أميركي بحسب مذكرة تعود إلى شهر شباط الماضي، أنه «إذا تمكّنت إيران من تطوير أسلحة نووية، فإن الجميع في المنطقة سيقومون بالأمر نفسه، بما في ذلك السعودية».

أما وليّ عهد أبو ظبي محمد بن زايد آل نهيان، وهو نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في الإمارات، فقد ذكر خلال لقاء مع وزير المال الأميركي تيوثي غايتر، في تموز 2009، أن «حرباً تقليدية مع إيران على المدى القريب أفضل، كما هو واضح، من التداعيات الطويلة المدى لحصول إيران على السلاح النووي». وكتب دبلوماسي في التاسع من شباط 2010 أن وليّ عهد أبو ظبي «يرى أن منطق الحرب يسود المنطقة، وهذه القراءة تفسر هاجسه في تعزيز قوات الإمارة».

ونقلت الوثائق عن محمد بن زايد قوله، في 2005، إنه يؤيّد عملاً عسكرياً ضد إيران. لكنه قال عام 2006 عن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد «هذا الرجل سيقودنا إلى الحرب».

وأشارت الوثائق إلى أن حاكم دبي، محمد بن راشد آل مكتوم، لا يؤيّد أبداً أيّ عمل عسكري ضد إيران، ويتخوّف من النتائج «الكارثية» لعمل من هذا النوع على مستوى المنطقة، وذلك في تقرير يعود إلى عام 2007.

بدوره، أعلن الملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة، مطلع تشرين الثاني 2009، للجنرال بترايوس، أن البرنامج النووي الإيراني «يجب أن يتوقف»، معتبراً أن «مخاطر السماح باستمرار (البرنامج) أكبر من مخاطر وقفه».

ونقلت «ويكيليكس» أيضاً عن وزير الداخلية الكويتي جابر الخالد الصباح، في شباط الماضي، أنه مقتنع بأن «الولايات المتحدة لن تتمكن من الحؤول دون نشوب نزاع مسلح مع إيران إذا ما كانت جدية في نيّتها منع إيران من الحصول على القدرات النووية».

غير أن رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم آل ثاني وصف من جهته العلاقة بين بلاده وإيران قائلاً «إنهم يكذبون علينا ونحن نكذب عليهم»، وذلك خلال لقائه مساعد وزير الطاقة الأمركي دانيال بونيمان، في العاشر من كانون الأول 2009.

إلا أن أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني خفّف من أهمية المخاوف من انتشار السلاح النووي، قائلاً، بحسب تقرير في شباط الماضي، إن «هذه المخاوف هدفها إخافة إيران».

وفي ما يتعلق بإيران والعراق، أظهرت وثيقة مؤرخة في نيسان 2009، صادرة عن السفارة الأمركية في بغداد، أن «وزارة الخارجية العراقية تزوّد منذ عام 2008 السفارة (الأمركية) بأسماء الدبلوماسيين الإيرانيين طالبي تأشيرات الدخول (إلى العراق) بغرض التدقيق فيها».

وتابعت الوثيقة، نقلاً عن الأمركيين، أنه «في كانون الثاني 2009، قبل البدء بعملية التدقيق، زوّدتنا الخارجية العراقية قائمة تضم 35 اسماً لدبلوماسيين إيرانيين دخلوا العراق، وبين هؤلاء ثمانية يرتبطون بالحرس الثوري ووزارة الاستخبارات والأمن».

كذلك تشير إحدى الوثائق إلى تلميح فرنسي بضرب إيران. وتنقل عن مستشار الرئيس الفرنسي، جان ديفيد لافيت، تلميحه إلى إمكان

ضرب إيران. ويقول خلال اجتماع في عام 2009 إن النظام الإيراني «فاشيّ، وقد حان الوقت لنقرر الخطوة التالية».

من جهة أخرى، تشير وثيقة صادرة بتاريخ 13 تشرين الثاني 2009 إلى أن «مساعدات إيران لعملائها العراقيين تقدّر بين مئة ومئتي مليون دولار سنوياً، بينها 70 مليوناً للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي ومنظمة بدر».

باكستان بين النفوذ السعودي والعلاقات مع إسرائيل

تواصل سيل الوثائق الأمركية السرية التي سرّبها موقع «ويكيليكس» وما زالت في بدايتها، كاشفاً جوانب إضافية من القراءة الأمركية للأوضاع العالمية، حيث انكشفت فصول من علاقات السعودية باليمن وباكستان، وتوترات بين الولايات المتحدة وباكستان، التي اتصل رئيس جهاز استخباراتها مباشرة بمسؤولين إسرائيليين لتحذيرهم من إمكان استهداف أهداف لهم في الهند عام 2009، بحسب وثيقة مسربة. و بموازاة ذلك توالت ردود الفعل عالمياً، مع إعلان الاستخبارات الروسية عن تشكيل فريق لدراسة الوثائق الأمركية المسربة، وحجب الصين موقع «ويكيليكس» عن مواطنيها.

السعودية في اليمن وباكستان

لم يتخط عدد الوثائق المنشورة على موقع «ويكيليكس» نسبة الواحد في المئة من مجمل الوثائق الـ 250 ألفاً التي يمتلكها الموقع. و بحسب وثيقة مرسلة من السفارة الأمركية في الرياض في أيار 2009، قال مساعد وزير الداخلية و نجله الأمير السعودي محمد بن نايف، «لدينا

مشكلة اسمها اليمن»، وجاء في الوثيقة أن الأمير وصف اليمن بالدولة الفاشلة و«الفائقة الخطورة»، حسبما ورد في البرقية التي تصف مجريات لقاء المبعوث الأمركي ريتشارد هولبروك بالأمير.

وذكرت الوثيقة التي صادق عليها هولبروك أن «السعوديين يريدون من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أن يكون زعيماً قوياً... لكن رؤيته لليمن قد تقلصت إلى صنعاء، وهو يخسر السيطرة على باقي البلاد»، ورأى السعوديون أيضاً أنه بغياب مستشاري صالح السابقين، أصبح متكلاً على نجله ومسؤولين شبان آخرين، لا يمتلكون علاقات جيدة مع القبائل التي تسيطر على البلاد.

وفيما ذكرت وثيقة أخرى، أن صالح قال لقائد القوات الأمركية في الشرق الأوسط حينها الجنرال ديفيد بترايوس، عن القصف الأمركي لمواقع مزعومة لـ«القاعدة» في اليمن: «سنواصل القول إن القنابل لنا وليست لكم». قال مصدر في وزارة الخارجية اليمنية إن «ما تم نقله ليس متوافقاً مع ما حصل فعلياً خلال اللقاءات».

أما في الشأن الباكستاني، فنقلت برقية مسربة من عام 2007 عن السفير السعودي في الولايات المتحدة عادل الجبير قوله خلال وجبة غداء مع دبلوماسي أمركي: «نحن السعوديين لسنا مراقبين في باكستان، بل مشاركون». فيما ذكرت برقية من السفارة الأمركية في الرياض إلى وزارة الخارجية الأمركية بتاريخ 11 شباط 2010، أن «الملك (السعودي) عبد الله يعتقد بجزم أن (الرئيس الباكستاني) آصف علي زرداري هو العائق الأول أمام قدرة الحكومة على التحرك لإنهاء ملاذات

الإرهابيين هناك»، ونقلت عن الملك قوله «عندما يكون الرأس متعفّناً، سيؤثر ذلك على كل الجسد».

ونقلت البرقية عن الملك قوله لمستشار الرئيس الأميركي الجنرال جيمس جونز، إن المساعدات الأميركية للتنمية ستعزز ثقة الجيش (الباكستاني)، الذي ينأى بنفسه عن السياسة بحسب الملك «خلافاً للرغبات الأميركية، بدلاً من قيامه بما عليه أن يفعل».

إسلام أباد بين إسرائيل وأميركا

كما نقلت السفيرة الأميركية آن باترسون في تشرين الأول 2009، عن رئيس جهاز الاستخبارات الباكستاني (آي اس آي) الجنرال أحمد شجاع باشا، قوله لها إنه يريد من واشنطن أن تعلم أنه «سافر إلى عمان وإيران لمتابعة تقارير تلقاها في واشنطن حول هجوم ارهابي على الهند»، مضيفاً أنه «تواصل بشكل مباشر مع الإسرائيليين حول تهديدات محتملة ضد أهداف إسرائيلية في الهند».

وفي برقية تصف لقاءاً بين السفيرة الأميركية آن باترسون في باكستان وقائد الجيش الجنرال أشفق كياني عام 2009، أفادت الدبلوماسية الأميركية بأن كياني ألمح إلى أنه «قد يضطر إلى إقناع الرئيس زرداري بالاستقالة إذا تدهور الوضع»، مضيفاً «لن يكون هذا انقلاباً بمعنى الكلمة، لكنه سيحافظ على الحكومة التي يقودها رضا جيلاني، ما يمكّن من تفادي انتخابات قد تأتي بنواز شريف إلى السلطة»، كما أعرب زرداري لباترسون عام 2009 عن قلقه من إمكان اغتياله، وقال إنه

«أوصى ابنه بلاوال بتسمية اخته فريال تالبور رئيسة». و تحدث نائب الرئيس الأميركي جو بايدن في برقية عن ان زرداري أبلغه بأن كيا ني ووكالة الاستخبارات الباكستانية «سيتخلصون مني».

وكتبت باترسون «إن مصدر قلقنا الرئيسي ليس قيام مسلح إسلامي بسرقة سلاح نووي بأكمله، بل إمكانية ان يقوم شخص يعمل في المرافق الباكستانية الحكومية بتهريب مواد نووية تدريجياً تكفي لصنع سلاح نووي». و في عام 2008 وهو العام الذي تولى فيه جيلاني السلطة، حذرت السفيرة في برقية من ان «باكستان تنتج أسلحة نووية بوتيرة أسرع من أي دولة أخرى في العالم». واحتوت البرقيات على مخاوف بريطانية جدية في ذلك الشأن كذلك.

كما نقلت البرقيات عن الروس قولهم إنه «يوجد 120 إلى 130 الف شخص يعملون في برامج باكستان النووية والصاروخية .. ولا يمكن ضمان ان يكونوا جميعاً مخلصين و يمكن الوثوق بهم».

و في تشرين الأول 2009 اظهرت برقية انه تم السماح لفريق صغير من القوات الأميركية الخاصة بالانتشار إلى جانب الجنود الباكستانيين في منطقة القبائل على الحدود مع افغانستان التي تعتبرها واشنطن ملجأ للقاعدة وطالبان. وذكرت البرقية ان هذه ثاني مرة يسمح فيها بذلك. كما اظهرت البرقية ان وزراء كباراً في الحكومة الباكستانية اعربوا سراً عن تأييدهم للهجمات التي تشنها طائرات أميركية بدون طيار على منطقة القبائل رغم المعارضة الشعبية الواسعة لذلك.

إلى ذلك، قال رئيس الاستخبارات الخارجية الروسية ميخائيل

فرادكوف «هناك قضايا عديدة تم الكشف عنها من تسريبات ويكيليكس، هذه مادة للتحليل»، مؤكداً أنه أمر عملاءه بدراسة المواد المسربة وتقديم خلاصات للقيادة الروسية، فيما أضافت بكين موقع «ويكيليكس» إلى لائحة المواقع التي تمنع الدخول إليها في الصين.

«ويكيليكس»: الملك السعودي أعطى متكي في 2009 «مهلة» عام لتحسين العلاقات

كشفت برقية سرية من السفارة الأميركية في الرياض، سربها موقع «ويكيليكس»، أن الملك السعودي عبد الله قال لمستشار اوباما لشؤون مكافحة الإرهاب جون برينان خلال لقاء في 15 آذار 2009، إنه التقى وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي وقال له خلال «تبادل متوتر، ناقشت فيه بصراحة تدخل إيران في الشؤون العربية»، «أعطيكم عاماً واحداً (لتحسين العلاقات)، بعد ذلك ستكون النهاية». ونقلت البرقية عن عبد الله قوله إنه عندما وجه انتقادا لمتكي حول «التدخل الإيراني في شؤون حركة حماس»، اعترض متكي قائلا «إنهم مسلمون»، فردّ عبد الله «لا، (بل إنهم) عرب»، مضيفا «انتم كفرس ليس لديكم أي شأن للتدخل في الشؤون العربية».

كما أشارت وثيقة أخرى بتاريخ 21 شباط 2010 إلى أن مساعد وزيرة الأميركية وليام بيرنز التقى نائب وزير الخارجية التركي فريدون سينيرلي اوغلو قبل 3 أيام من تاريخ البرقية، وذكّره بأن «المصالح التركية ستعاني إذا قامت إسرائيل بعمل عسكري لمنع حصول إيران على أسلحة

نووية ، أو إذا سعت مصر والسعودية إلى حيازة أسلحة نووية». وذكرت البرقية أن «سينرلي اوغلو ، بامتعاض واضح ، أقر أهمية خطاب موحد (ازاء إيران) ، واعترف بأن دول المنطقة تنظر إلى إيران كمصدر تهديد متزايد» ، ونقلت عنه قوله «أجراس الإنذار تدق حتى في دمشق».

وافادت وثيقة أميركية نشرتها صحيفة «دايلي تلغراف» البريطانية ان المرشد الاعلى للجمهورية الإسلامية في إيران آية الله علي خامنئي يعاني من سرطان في مراحله النهائية قد يؤدي إلى «وفاته خلال أشهر». وبحسب هذه الوثيقة ، فإن رجل اعمال لم يتم كشف هويته وجنسيته ، ويبدو انه على صلة بالرئيس الإيراني السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني ، قال ان خامنئي يعاني من نوع نادر من سرطان الدم. وجاء في الوثيقة التي ارسلتها في آب 2009 قنصلية الولايات المتحدة في اسطنبول بحسب «دايلي تلغراف» ان «خامنئي سيموت على الارجح خلال بضعة اشهر».

واضافت الوثيقة ان رفسنجاني قام بعد اعلامه بالوضع الصحي للمرشد الاعلى «بوقف حملته ضد خامنئي في مجلس الخبراء (احد مراكز القرار في النظام السياسي الإيراني) وقرر ترك الامور تأخذ مجراها الطبيعي». وتابعت الوثيقة «بعد وفاة المرشد الأعلى ، سيحاول رفسنجاني استخدام مجلس الخبراء لتتم تسميته مرشداً أعلى جديداً. إذا نجح في ذلك... فسيدعو نجاد إلى الاستقالة وسيطالب بانتخابات جديدة».

وثائق «ويكيليكس»:
العالم يتكهن بما يحدث في كوريا الشمالية

فيما تواجه كوريا الشمالية اليوم أزمة اقتصادية وأخرى حول خلافة الرئيس الشمالي كيم جونغ ايل، كان مسؤولون أميركيون وكوريون جنوبيون يراهنون مطلع العام الحالي على مستقبل الشمال إذا انهار النظام.

وخلال مأدبة غداء في شباط الماضي، قال الدبلوماسي الكوري الجنوبي تشون يونغ وو للسفيرة الأميركية كاثلين ستيفنز إن انهيار النظام في الشمال سيحصل «بعد سنتين أو 3 سنوات» من وفاة زعيم البلاد المريض كيم جونغ ايل، بحسب ما أبرقت ستيفنز إلى واشنطن في وقت لاحق. وأضاف إن جيلاً جديداً من القادة الصينيين «قد يرتاحون أكثر للتعامل مع كوريا موحدة تسيطر عليها سيول، وترتكز على تحالف معتدل مع الولايات المتحدة».

لكن إذا كان مقدراً لسيول السيطرة على كامل شبه الجزيرة الكورية للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فمن المفترض استرضاء الصين، الحليف القوي الذي يبقي النظام الكوري الشمالي على قيد

الحياة عبر تزويده بمواد غذائية ووقود. لذا فإن كوريا الجنوبية تخطط منذ فترة لضمان وجود فرص تجارية واسعة أمام الشركات الصينية في كوريا الشمالية الغنية بالمعادن.

وتشير الوثيقة إلى انه بالنسبة للولايات المتحدة «فمن الواضح أن الصين لن ترحب بأي وجود عسكري للولايات المتحدة في الشمال من المنطقة المنزوعة السلاح» وهي الخط الفاصل الذي يقسم بين الكوريتين.

هذا الكثير من البرقيات المسربة ينتهي في شباط الماضي، وذلك قبل بدء كوريا الشمالية سلسلة من الإجراءات العسكرية التي رفعت من حدة الأزمة في بلدان آسيوية مزدهرة اقتصاديا. وبعد شهر من الاجتماع الأميركي - الكوري الجنوبي، دمرت كوريا الشمالية بطوربيد سفينة «تشيونان» الحربية الكورية الجنوبية. وقبل ثلاثة أسابيع، كشفت عن مفاعل لتخصيب اليورانيوم ما قد يسهل على الشمال إنتاج مواد لصنع قنابل نووية. وقصفت مؤخرا جزيرة كورية جنوبية، ما أدى إلى مقتل وإصابة العشرات.

ولم يتم في عشرات الوثائق الأميركية، التي نشرها «ويكيليكس» توقع قيام بيونغ يانغ بأي من هذه العمليات، وحتى الصين، كانت مخطئة بهذا الشأن. لكن الوثائق تساعد على تفسير سبب شكّ بعض المسؤولين الكوريين الجنوبيين والأميركيين بأن العمليات العسكرية هي الرصاصة الأخيرة لدكتاتورية تحتضر.

وتظهر الوثائق كذلك أن الحديث عن انهيار النظام في الشمال ينبع من الأمل أكثر منه بناءً على استراتيجية حقيقية: تم إطلاق تنبؤات مماثلة

في العام 1994 ، عندما توفي مؤسس النظام الكوري الشمالي كيم أيل سونغ فجأة ، تاركاً لنجله مهمة إدارة البلاد الأكثر عزلة في آسيا. وحذر خبير صيني ، وفقا لدبلوماسي أميركي ، من أن واشنطن تخدع نفسها مرة أخرى إذا ما ظنت أن «كوريا الشمالية قد تنهار بعد وفاة كيم جونغ ايل».

إن الوثائق الخاصة بكوريا الشمالية ، التي صدر بعضها عن سيول وبعضها الآخر عن بكين ، والمستندة بغالبيتها إلى مقابلات مع مسؤولين حكوميين ومنشقين وخبراء ، مبنية على تخمينات مدروسة وتفتقر إلى الحقائق والوقائع ، ما يظهر سبب إطلاق تسمية «الثقب الأسود» في آسيا على كوريا الشمالية. ولأنها وثائق خاصة بوزارة الخارجية الأميركية ، وليست تقارير استخباراتية ، فإنها لا تضم أهم التقييمات الأميركية السرية أو الخطط العسكرية في حال تفكك كوريا الشمالية ، بل تحتوي على تنبوات بنهاية عهد الأسرة التي حكمت كوريا الشمالية لمدة 65 عاماً.

لكن الوثائق كشفت أن الصينيين يقدمون لإدارة الرئيس الأميركي باراك اوباما سراً ، تقييمات متنوعة عن التطورات السياسية في كوريا الشمالية ، إذ إن الصينيين أنفسهم يضحكون أحيانا حول الإحباط جراء التعامل مع «جنون العظمة» في كوريا الشمالية.

عندما جلس نائب وزيرة الخارجية جيمس شتاينبرغ إلى الطاولة مع مستشار وزارة الخارجية الصينية داي بينغوو في أيلول العام 2009 ، روى داي ممازحاً انه « لم يجرؤ» أثناء زيارته بيونغ يانغ على أن يكون صريحا مع الزعيم الكوري الشمالي الماكر. وأوضح انه على الرغم من أن كيم جونغ ايل قد عانى على ما يبدو من جلطة دماغية وفقد من وزنه ، إلا انه

لا يزال «حاد الذهن» محافظا على سمعته الجيدة في صفوف المسؤولين الصينيين بصفته «هادئاً» (كيم أكد لداي خلال اللقاء الذي استغرق ساعتين في بيونغ يانغ أن الأطباء لم يمنعوه من أي شيء).

و في 13 أيار 2009 ، أظهرت الأقمار الاصطناعية الأمركية وجود نشاط غير عادي في موقع كوري شمالي للتجارب النووية ، فقال مسؤولون في بكين إنهم «غير متأكدين» من أن « تهديدات كوريا الشمالية بالقيام بتجربة نووية أخرى جادة». وبعد ذلك بأيام ، أجرت تفجيراً نووياً. وبعد فترة وجيزة ، توقع مسؤولون صينيون أن المفاوضات التي تهدف إلى الضغط على كوريا الشمالية لنزع السلاح ستبقى «على الرف لبضعة أشهر» لكنها لم تتم بعد. وأظهرت الوثائق أيضا انه مع تسلم اوباما الإدارة في واشنطن ، بدأت كوريا الشمالية شراء مكونات لتخصيب اليورانيوم ، وفتح الطريق أمام صنع أسلحة نووية (حتى الآن ، تم بناء ترسانة كوريا الشمالية من إنتاج البلوتونيوم ، لكن قدرتها الإنتاجية قد توقفت).

و في حزيران 2009 ، وبعد فترة قصيرة من تجربة كوريا الشمالية النووية ، ذكر اثنان من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الصينية إن الخبراء يعتقدون أن « تخصيب اليورانيوم لم يكن إلا في مراحله الأولية» ، لكن بناء على ما كشفته بيونغ يانغ مؤخراً فإنها أطلقت عملية بناء مفاعل جديد.

وتكشف الوثائق أن كوريا الجنوبية تعتقد أن التوتر داخل جارتها وصل إلى نقطة الغليان. فقال وزير الخارجية الجنوبي ، الذي استقال من

منصبه في ما بعد، في حديث إلى المبعوث الأمركي الخاص بقضايا حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، روبرت كينغ، إن «عدداً من كبار المسؤولين الشماليين الذين يعملون في الخارج قد انشقوا مؤخراً إلى الجنوب. وبقي خبر الانشقاقات سرياً بما يسمح للاستخبارات الأمركية والكورية الجنوبية بالحصول على معلومات منعهم».

إلى ذلك، أظهرت الوثائق أن الكوريين الجنوبيين يرون مصالحهم الاستراتيجية في إرساء صراع مباشر مع الصين، لخلق توترات دبلوماسية ضخمة حول مستقبل شبه الجزيرة الكورية. و في ما يتعلق بذلك، أفادت السفيرة ستيفنز واشنطن بأن مسؤولا رفيع المستوى في كوريا الجنوبية قال لها إن «كوريا الشمالية سترفض اتخاذ أي خطوات ذات مغزى للتخلي عن برنامجها النووي ما لم تدفع الصين حليفتها إلى حافة الانهيار».

أزعج السعوديين حول طعامهم وكارلا بروني
ساركوزي أراد التدخل عسكرياً في العراق

حتى قبل انتخابه، أقنع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الولايات المتحدة بأنه الزعيم الفرنسي الأكثر تأييداً لأمركا منذ الحرب العالمية الثانية، حتى انه بحث في مسألة إرسال قوات فرنسية إلى العراق، وانه «منحاز للأمركيين والإسرائيليين»، فهو اختار برنار كوشنير «كأول وزير خارجية يهودي للجمهورية الخامسة».

ونقلت صحيفة «لوموند» الفرنسية عن وثائق حصلت عليها من «ويكيليكس» أن ساركوزي تقرب من الدبلوماسيين الأمركيين في باريس حتى قبل أن يصبح رئيسا في العام 2007 وأقنعهم بأنه حليف جدير بالثقة.

وكتبت السفارة الأمركية في باريس في العام 2006 قبل أن يعلن ساركوزي انه سيترشح للانتخابات الرئاسية ان «ساركوزي هو الشخصية السياسية الأكثر دعما لدور الولايات المتحدة في العالم». وأضافت ان الرئيس الفرنسي «لقب بساركوزي الأمركي، ودعمه لأمركا صادق وينبع من القلب»، متوقعة نهاية العلاقة المتوترة التي كانت تقيمها واشنطن مع الرئيس المنتهية ولايته جاك شيراك.

و في البرقيات كتب السفير الأمركي في العام 2006 ان ساركوزي قد يرسل قوات فرنسية إلى العراق. وأضاف ان «ساركوزي أعلن إن على فرنسا وا لمجتمع الدولي مساعدة الولايات المتحدة على تسوية الوضع في العراق. ر بما من خلال استبدال الجيش الأميركي بقوة دولية».

لكن الحرب الأمركية على العراق لم تلق تأييدا على الإطلاق في فرنسا، و لم يتحول هذا الاقتراح إلى واقع مع انتخاب ساركوزي رئيسا، رغم انه أرسل المزيد من القوات إلى أفغانستان، وأعاد فرنسا إلى صفوف حلف شمال الأطلسي كعضو كامل العضوية. كما فوجئ الناخبون الفرنسيون وحلفاء ساركوزي وخصومه في المعترك السياسي بإبلاغ الأخير السفارة الأمركية عزمه الترشح لولاية جديدة قبل أن يعلن ذلك.

كما انه لم يتردد في انتقاد سياسة شيراك الخارجية أمام أصدقائه الأمركيين، حتى عندما كان وزيرا للداخلية في الحكومة الفرنسية المنتهية ولايتها. ولدى انتخاب باراك اوباما رئيسا خلفا لجورج بوش وزيارته ستراسبورغ للمشاركة في قمة «الأطلسي» في نيسان العام 2009 قال السفير إن «زيارتكم تأتي في مرحلة تاريخية». وأضاف ان «نيكولا ساركوزي هو الرئيس الفرنسي الأكثر تأييدا لأمركا منذ الحرب العالمية الثانية. انه حاليا الزعيم الذي يتمتع بأكبر نفوذ في أوروبا» مشيرا إلى رغبة ساركوزي في التعاون بشكل وثيق مع الولايات المتحدة.

وكتبت السفارة الأمركية ان «ساركوزي منحاز للأمركيين والإسرائيليين»، موضحة انه اختار كوشنير «كأول وزير خارجية يهودي للجمهورية الخامسة». وذكر الدبلوماسيون الأمركيون أن هذه الخطوة

ستساهم في إبعاد فرنسا عن مواقفها المؤيدة للعرب وترسيخ عزمها في التعامل مع إيران.

كما أظهرت وثيقة للسفارة الأمريكية في الرياض أن ساركوزي أزعج بتصرفاته وأسلوبه مستضيفيه السعوديين خلال أول زيارة له إلى الرياض إذ تجنب الأكل من الطعام المحلي وروج بفوقية للشركات الفرنسية. وأشارت إلى أن المسؤولين السعوديين قالوا لدبلوماسيين أمريكيين في كانون الثاني 2008 إنهم انزعجوا من ساركوزي حتى قبل وصوله إلى السعودية، إذ كان يرغب بأن يحضر معه صديقته حينها وزوجته حاليا كارلا بروني، الأمر الذي لا يناسب أبدا التقاليد السعودية.

وبحسب الوثيقة الأمريكية، فإن أخطاء ساركوزي كانت «بسيطة» بمضمونها ولكن «مهمة نظرا إلى الحساسيات السعودية». ونقلت عن مسؤول سعودي قوله إن ساركوزي «لم يحل محل شيراك في نظر السعوديين».

دور إيراني هائل في أفغانستان
حذر سعودي من «التقارب» مع طالبان

أفادت وثائق دبلوماسية أميركية نشرها موقع «ويكيليكس» الالكتروني باستياء الولايات المتحدة من الدور الذي تلعبه إيران في أفغانستان لدى الطبقتين السياسية والدينية، وكذلك من المعلومات التي تحدثت عن دعم قدمته طهران لحركة طالبان. كما أشارت إلى الفساد المستشري في أفغانستان وإلى النظرة الفعلية تجاه الرئيس حميد قرضاي، إضافة إلى اشارة تؤكد على القلق السعودي ازاء «تقرب متزايد» من طالبان.

وتساءل مبعوث الخارجيّة الأميركي إريك إيد لمان خلال لقاء مع الرئيس الأفغاني في وثيقة تعود إلى تشرين الأول 2009 حول دور إيران في دعم حركة طالبان مشيراً إلى الطرقات العديدة المعتمدة للتهريب بين البلدين، وإلى تقارير استخباراتية حول معاقل تدريب لطالبان في إيران.

وأشارت الوثيقة إلى أن الأميركيين يعتبرون التدخّل الإيراني أصبح أكثر «فتكاً». ورأى إيد لمان أنّه في حال لم يعالج هذا الأمر فستضطر أفغانستان إلى مواجهة حرب على جبهتين. وقال إنّه يجب وقف دعم

إيران لطالبان قبل أن يصل هذا الدعم إلى المستوى الذي بلغه مع «متمرّدي العراق». وقد وافقه الرئيس الأفغاني الرأي معلناً أنّه سيجري اتصالات مع القادة الأوروبيين لحثّهم على الضغط على طهران.

وفي شباط الماضي، قال مستشار القصر الرئاسي في كابول عمر داودزاي لدبلوماسيين أميركيين إن الإيرانيين لم يتكبّدوا حتى عناء نكران دعمهم لطالبان، وإنّه في مناسبات عديدة، يتوجّه شبّان أفغان إلى إيران للتدريب.

لكن الدور الإيراني في افغانستان الذي تبينه وثائق «ويكيليكس» ليس محصورا بدعم طالبان، فبحسب شخص مقرّب من قرضاي، تعدّ افغانستان حوالى 7000 متخرج أفغاني من الجامعات الإيرانية، ويضيف ان إيران تدرّس «آلاف» علماء الدين الشيعة الأفغان، ولدى عودتهم إلى البلاد، يتمتعون بدعم مالي إيراني، على شكل رواتب شهرية.

وفي ما يتعلق بالطبقة السياسية، يؤكد السفير الأميركي في أفغانستان كارل أيكينبيري، في شباط 2010، أن المسؤول الأفغاني نفسه نقل عن قرضاي إقراره بأن الإيرانيين «قدموا مبالغ مالية محدودة في القصر الجمهوري، بشكل متقطع وغير متوقع». وفي برقية من أيلول 2009، كان قرضاي تعجب من إشاعات عن تلقّي منافس قرضاي في الانتخابات الرئاسية عبد الله عبد الله لتمويل من إيران. فأجاب ايكينبيري «برأينا إيران قدمت اموالا لكل المرشحين»، مضيفا في تقرير أن «قرضاي لم يعرب عن أي اعتراض».

كما وتشير مئات الوثائق المسرّبة إلى فساد الحكم والإدارة وحتى

القضاء في أفغانستان، وإلى دور نظام الحوالة التقليدي في تفشي هذا الفساد.

وتبيّن الوثائق أن الأمريكيين كانوا على علم بهذا الوضع غير أن إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما فضّلت التغاضي عن سياسات مكافحة الفساد لصالح علاقتها المقرّبة من الرئيس الأفغاني.

وفي البرقيات الدبلوماسية، وصف أيكينبيري قرضاي بأنه «شخص حالم وضعيف لا يملك أي معرفة بأسس بناء بلد»، لكنه يعتبر نفسه «بطلا قوميا بإمكانه إنقاذ البلاد من التقسيم». وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» أن البرقيات تظهر أن وزير خارجية عمان يوسف بن علوي «يفقد الثقة» في قرضاي، فيما قال دبلوماسي بريطاني إن بلاده تشعر بـ«إحباط عميق» إزاء الرئيس الأفغاني، وأعرب دبلوماسي إماراتي عن اعتقاده بأن أفغانستان ستكون أفضل من دون قرضاي.

وفي وثيقة أخرى من تشرين الأول 2009، التقى وفد من 17 شخصا يرأسه شقيق الرئيس الأفغاني عبد القيوم قرضاي (وهو مواطن أمريكي)، ويتضمّن قادة سابقين من طالبان، الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز على طاولة إفطار. وأعلن خلاله الملك السعودي استعداده للتوسّط بين الأطراف الأفغانية، غير أنّه أبدى تخوّفه من فكرة «التقرّب المتزايد» للسعودية مع طالبان رافضاً أن يكون ممثّل الحركة المباشر في الحوار مع حكومة قرضاي.

كما قال دبلوماسيون أمريكيون في مجموعة جديدة من المراسلات المسرّبة إن القوات البريطانية «ليست موهلة» لمهمة توفير الأمن في إقليم

هلمند الأفغاني المضطرب وأن حاكم الإقليم طلب إرسال تعزيزات أميركية.

وأفادت البرقيات التي حصل عليها الموقع ونقلتها صحيفة «الغارديان» البريطانية أمس، بأن قرضاي يعتقد أيضا أن الأمن في هلمند وهو معقل لحركة طالبان تدهور بعد تمركز القوات البريطانية في الإقليم العام 2006.

أخو القائد السابق للحرس الثوري قدّم للأميركيين شروط التعاون الأمني في العراق

في تقرير صادر عن السفارة الأميركية في بريطانيا، ينقل دبلوماسيون أميركيون تفاصيل لقائهم مع مجموعة إيرانية، على رأسها شخص عرّف عنه على أنه «أخو (القائد السابق للحرس الثوري يحيى رحيم) صفوي»، قال للأميركيين إن «التعاون الإيراني الأمني» في العراق «وشيك»، بشرط عدم إدراج الحرس الثوري في لائحة الإرهاب الأميركية.

و في تقرير بتاريخ 17 آب 2007، بعنوان «إيران: أخو صفوي من الحرس الثوري يقول إن إدراج الحرس الثوري الإيراني في لائحة الإرهاب الأميركية سيحول دون التعاون الأمني في العراق»، صنّفته السفيرة الأميركية الحالية في لبنان، مورا كونيلي. ذكر الدبلوماسيون الأميركيون أنّ الشخص المعرّف عنه على أنه «أخو» كبير مستشاري القائد الأعلى للقوات المسلحة والقائد السابق لقوات الحرس الثوري، اللواء يحيى رحيم صفوي»، «قدّم حججه الخاصة للدفاع عن عدم ادراج الحرس ضمن قانون مكافحة الإرهاب الأميركي، بعد نقاش دام ثلاث ساعات مع مجموعة أكبر».

وذكرت البرقية أنّ «أخا صفوي» قال ردا على تأكيد أمركي بأن الهجمات ضد القوات الأمركية في العراق من قبل ميليشيات تتلقى توجيها إيرانيا قد ازداد بين أيار و تموز 2007، إن «الحكومة الأمركية سترى قريبا (كان غامضا حول مدى القرب) دليلا على التعاون الأمني الإيراني، في شكل تراجع للهجمات»، معتبرا « محادثات تموز (2007) في بغداد، كنقطة قرر عندها الحرس الثوري المضي قدما في هذا التعاون». وأشار إلى أن اوامر الحرس الثوري لـ«حلفائه» في «الأنبوب»، لكنها تتطلب مدة من الزمن كي تنتشر بين شبكات الميليشيات العراقية، موضحا «إنها آلة ضخمة جدا، بمفاعيل متأخرة».

ووصف «أخو صفوي» الوضع القائم بقوله إنه «بعكس ما كانت عليه الأمور قبل بضعة اعوام، تحت رئاسة خاتمي»، يؤدي الحرس الثوري دورا مركزيا في الحكومة الإيرانية، وإنه إذا صنّف الحرس على أنه منظمة ارهابية، فلن يكون للحكومة الأمركية أي شريك إيراني تنخرط معه في الأمن أو «القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك». واعتبر أن «التأثيرات العملية» لأي اجراءات ضد إيران كالعقوبات والإجراءات الأمنية والتصنيفات، «ليست مهمة للحكومة الإيرانية، لكن النتائج الرمزية والنفسية هي مهمة».

وتابع التقرير ببعض «الإضاءات» من «اجتماع المجموعة الأكبر». حيث نقل عن الإيرانيين «اعترافا واضحا بأن الحرس الثوري ينشط في افغانستان والعراق»، وتوصيفا للميليشيات الشيعية في العراق على أنها «حلفاؤنا، الذين أوجدناهم في مواجهة صدّام»، وكلاما «عن كيف يجب لإيران أن تحلّ مكان أميركا أو تنضم اليها كـ«مدير مشترك لمنطقة

الخليج». وذكر التقرير أن أحد المشاركين الإيرانيين في اللقاء قدم «ملاحظات قريبة من الشماتة، حول نزاع حزب الله في العام 2006 مع إسرائيل».

في المقابل، وفي برقية من السفارة الأمريكية في باكو بتاريخ 11 شباط 2010، نقل الدبلوماسيون الأمريكيون عن مصدر سرّي قوله إن الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد «فاجأ أعضاء آخرين في المجلس الأعلى للامن القومي (الإيراني) عبر اتخاذ موقف ليبرالي بشكل مفاجئ خلال اجتماع في منتصف كانون الثاني (2010)، بقوله إن «الناس يحسون بالاختناق» مضيفا أنه «لسحب الفتيل قد يكون ضروريا السماح بالمزيد من الحريات الاجتماعية والصحافية». وبحسب المصدر أغضبت تصريحات نجاد رئيس هيئة أركان الحرس الثوري علي جعفري الذي «صرخ بوجهه: أنت مخطئ! أنت خلقت هذه الفوضى! والآن تقول أعطوا مزيدا من الحرية للصحافة».

وتابع المصدر بحسب الوثيقة مؤكداً أن جعفري «صفع نجاد على وجهه»، ما أدى إلى وقف الاجتماع، قبل أن يؤدي «آية الله جنتي دور المصلح بين جعفري ونجاد بعد أسبوعين».

تواطؤ بريطاني مع واشنطن
سهّل لها استخدام القنابل العنقودية المحظورة

كشفت وثائق سربها موقع «ويكيليكس» ونشرتها صحيفة «الغارديان» البريطانية، النقاب عن تواطؤ مسؤولين بريطانيين وأميركيين في عملية خداع للبرلمان البريطاني في ما يتعلّق بمعاهدة حظر القنابل العنقودية المقترحة، إذ قام وزير الخارجية البريطانية أثناء حكم حزب العمّال ديفيد ميليباند، بالموافقة على إيجاد منفذ للالتفاف حول معاهدة حظر القنابل العنقودية والسماح للأميركيين بإبقاء الذخائر على الأراضي البريطانية.

وخلافاً للبريطانيين، رفض الأميركيون التوقيع على معاهدة دولية تحظر استخدام القنابل العنقودية نظراً لما تخلّفه من أضرار جسيمة على المدنيين حول العالم.

واقترح مسؤولون في البيت الأبيض، بحسب وثائق «ويكيليكس»، أن يُحجب المنفذ الذي تمّ إيجاده لضمان اليد الطولى للأميركيين في هذا المجال، عن البرلمان في حال «تعثّر» المناقشات النيابية بهذا الخصوص. ولدى مناقشة مشروع قانون التصديق على

المعاهدة في البرلمان البريطاني هذه السنة، أعلن المسؤولان في وزارة خارجية حزب العمل حينها غلينيس كينوك وكريس برايئت مراراً ضرورة إزالة ترسانات القنابل العنقودية الأمركية من الأراضي البريطانية بحلول الموعد النهائي المعلن في العام 2013.

غير أن الاجتماع بين المسؤولين البريطانيين والأمركيين في أيار من العام 2009 خرج بصورة مغايرة و بحسابات سرّية. إذ أفضى الاجتماع بين الحكومتين إلى طبخ «فكرة» السماح للقوات الأمركية بتخزين أسلحتهم العنقودية «كاستثناء موقت» وعلى أساس دراسة «كل حالة على انفراد» في ما يتعلّق بالعمليات العسكرية بعينها.

وأكد مسؤولون في وزارة الخارجية أن هذه الفكرة قد لقيت قبول الحكومة على مستويات عالية على أساس أنها أدرجت في مسودة الرسالة الموجّهة من الوزير ميليباند إلى وزيرة الخارجية الأمركية هيلاري كلينتون. وتشير الوثائق التي سربها «ويكيليكس» إلى أن القنابل العنقودية الأمركية تخزّن على بواخر مقابل ساحل القاعدة الجوية دييغو غارسيا في المحيط الهندي. وينحصر عمل هذه القاعدة الجوية في المهمات العسكرية الأمركية في الشرق الأوسط، في ديغو غارسيا.

ولم يدرج مفهوم بريطانيا لـ«الاستثناء الموقت» الذي يجيز الولايات المتحدة بتنفيذه ضمن الاتفاقية البريطانية - الأمركية. لكن البريطانيين رتّبوا لأن يتطلّب «أي نقل للقنابل العنقودية من السفن الراسية في دييغو غارسيا إلى الطائرات هناك، سواء بهدف الاستخدام أو النقل الموقت من الأراضي البريطانية، اللجوء إلى مبدأ الاستثناء الموقت».

ونُقل عن رئيس وحدة السياسة الأمنية في وزراة الخارجية نيكولاس بيكارد قوله: «من الأفضل للحكومة الأمريكية وحكومة صاحبة الجلالة (الحكومة البريطانية) ألا تصلا إلى اتفاق نهائي حول تفاهم «الاتفاق المؤقت» هذا إلى أن تكتمل عملية التصديق على معاهدة الحظر في البرلمان، كي يتمكنوا من إبلاغ النواب أنهم طالبوا الحكومة الأمريكية بإزالة القنابل العنقودية في نهاية العام 2013 في محاولة لتجنّب تعقيد النقاش بالإعلان عن أن هذا الاتفاق مفتوح على الاستثناءات».

* تظهر وثائق نشرها موقع «ويكيليكس» أن وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون طلبت من دبلوماسيين أميركيين جمع معلومات عن مواقف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حيال إيران والشرق الاوسط والاستعلام عن «طريقته في الادارة واتخاذ القرار». ووضعت الـ«سي آي ايه» لائحة بالمعلومات التي ترغب في الحصول عليها وسلّمتها إلى وزارة الخارجية الأميركية التي عمّمتها على سفاراتها في العالم بعد تحديد الطلبات من كل منطقة.

وذكرت الوثائق ان لائحة طلب معلومات عن أشخاص يتمّ وضعها كل سنة من قبل مسؤول عن ادارة «الاستخبار عن الأشخاص»، وهو منصب أحدثته إدارة الرئيس جورج بوش في العام 2005 لتسهيل تنسيق الاستخبارات. وحاولت الحكومة الأميركية الحصول على ارقام بطاقات الاعتماد والهواتف والعناوين الالكترونية وغيرها لمسؤولين في الأمم المتحدة.

* أفادت برقية من السفارة الأميركية في جيبوتي تعود إلى شباط 2009، أن شركة «بلاك ووتر» الأمنية الخاصة، المتورطة في مجازر ضد

المدنيين في العراق وافغانستان، قد حصلت على تصريح من حكومة جيبوتي بإجراء عمليات بحرية على متن سفينة مسلحة «لحماية الشحن التجاري من القراصنة أمام السواحل الصومالية، وتقوم البحرية الجيبوتية بحماية الأسلحة والذخيرة لـ«بلاك ووتر»، فيما لا تنوي الشركة اعتقال أي من القراصنة، لكنها ستستعمل «القوة القاتلة» ضدهم».

وتنقل البرقية عن «بلاك ووتر» قولها إن عدد عمليات القرصنة قد تضاءل خلال الآونة الأخيرة (2009)، وإنها لم تكن قد وقعت عقوداً مع أي زبائن بعد، لكنها «تتوقع أن تتطور فرص عملها بعد انطلاق نشاطها المتوقع في آذار» 2009. كما تؤكد الشركة أنها «ستنخرط (في العمل) على الأرجح في سلطنة عمان وكينيا في المستقبل».

* أظهرت برقية دبلوماسية مسربة أن مصر ضغطت في العام الماضي من أجل تأجيل الاستفتاء على استقلال جنوب السودان ما بين أربع وست سنوات، لأنها تخشى من أن الدولة الجديدة يمكن أن تفشل وأن التقسيم قد يضرّ بحصة مصر من مياه النيل. وأوضحت البرقية أن تحذيرات القاهرة من أن تصويت الجنوب لمصلحة الانفصال في العام 2011 يمكن أن تكون له عواقب خطيرة من بينها زعزعة استقرار القرن الأفريقي وتدفق المهاجرين على مصر والإضرار بإيرادات قناة السويس.

ونقلت البرقية التي يرجع تاريخها إلى تشرين الأول 2009 عن مسؤولين قولهم «النتيجة ستكون إقامة دولة غير قابلة للبقاء يمكن أن تهدد موارد مصر من مياه النيل». وأضافت البرقية إن مصر اقترحت تعديل اتفاقية السلام لمنح جنوب السودان حكماً ذاتياً لمدة عشر سنوات

قبل الاختيار بين الفيدرالية أو الاستقلال أو تأجيل الاستفتاء ما بين أربع وست سنوات لتطوير «قدرة جنوب السودان على اقامة دولة».

* نقلت وثائق «ويكيليكس» عن سفير أمركي سابق لدى المغرب قوله في البرقيات الدبلوماسية التي تم تسريبها ان بعض مساعدي الملك المغربي اظهروا «جشعاً مخجلاً» في محاولاتهم لزيادة ثرواتهم. وقال دبلوماسي أمركي إن مقاولاً أبلغه في العام الماضي ان القصر الملكي استخدم آليات الدولة للدخول في انشطة تجارية والحصول على رشى. وقال المقاول إنه حتى على الرغم من ان ممارسات الفساد كانت موجودة بالفعل ابان حكم الملك الحسن الثاني والد الحالي محمد السادس، فإنها اصبحت «على مستوى المؤسسات» بعدما تولى محمد السادس مقاليد السلطة في العام 1999. وتظهر وثائق ويكيليكس ان الفساد يؤثر بصفة خاصة على قطاع الإسكان.

* وصفت رئيسة الوزراء الأسترالية جوليا جيلارد تسريب موقع «ويكيليكس» الوثائق الأمركية السريّة بأنها «تصرف غير مسؤول» و«غير شرعي» فيما تستعدّ الحكومة الأسترالية لتدارك تداعيات نشر الموقع لـ 1500 وثيقة دبلوماسية متعلّقة بأستراليا. وفي حديث لإذاعة «ايه بي سي» لفتت جيلارد إلى أن المسؤولين الأمنيين الأستراليين كانوا يبحثون في الوثائق الصادرة عن موقع «ويكيليكس» لتقييم آثارها. وقالت جيلارد: «أدين بشدّة نشر هذه الوثائق على موقع ويكيليكس. إنه تصرّف غير مسؤول وغير شرعي».

ووفقاً لشبكة «ايه بي سي» الأسترالية، اطلع سفير أستراليا في

واشنطن جيفري بليش ووزير الدفاع الأسترالي ستيفن سميث على الوثائق الـ1500 المتعلّقة بأستراليا. وبينما لا يزال يتعيّن على أستراليا الكشف عن محتويات هذه الوثائق، يقول المعلّق السياسي ديفيد بينيرثي بأنها قد تكون ذات أهمية كبرى إذا ما كان لها علاقة بدور الجيش الأسترالي في العراق أوأفغانستان.

* كشفت وثيقة تابعة لوزارة الخارجية الأميركية سرّبها «ويكيليكس» عن محادثة مؤرخة في أيار 2009، أن الدبلوماسي السنغافوري لي كوان يو يعتقد أن «بكين تجد أن تملّك كوريا الشمالية للأسلحة النووية أقلّ سوءاً بالنسبة للصين من انهيار كوريا الشمالية».

* أعربت الولايات المتحدة عن اسفها لكون المتبرعين الخاصين في السعودية ما زالوا يشكلون «المصدر الاساسي العالمي لتمويل المجموعات الارهابية السنية» كما جاء في برقية أميركية من العام 2009 سربها موقع «ويكيليكس»، وكشفت وثائق اخرى ان دولا اخرى في المنطقة وخصوصا قطر والكويت تتقاعس عن مكافحة تمويل هذه المجموعات. وكتبت السفارة الأميركية في الرياض في برقية تعود إلى العام 2009 ان «المتبرعين (الخاصين) في السعودية ما زالوا يشكلون المصدر الاساسي في العالم لتمويل المجموعات الارهابية السنية» مثل القاعدة وحركتي طالبان الافغانية والباكستانية.

واستنادا إلى مصادر سعودية، اعتبرت السفارة ان «تلك المجموعات بما فيها (حركة) حماس (الفلسطينية) تجمع على الارجح ملايين الدولارات سنويا، خصوصا بمناسبتي الحج وشهر رمضان».

وقال الدبلوماسيون الأمركيون ان «قادة طالبان عندما يتوجهون إلى السعودية للمشاركة في مناقشات حول المصالحة، يقومون أيضاً بجمع الاموال». ووصفت قطر بانها «الاسوأ في المنطقة» على صعيد التعاون مع واشنطن للتصدي لتمويل المجموعات المتطرفة.

* اتهم دبلوماسيون أميركيون في بكين في مذكرات سرية كشفها موقع «ويكيليكس» مسؤولين صينيين كبارا بالتورط في الهجمات الالكترونية التي استهدفت موقع «غوغل». وافادت واحدة من هذه المذكرات ان «شخصا يتمتع بمكانة مهمة يؤكد ان الحكومة الصينية نسقت عمليات الاختراق الاخيرة لانظمة غوغل».

* كشفت وثائق «ويكيليكس» ان الدبلوماسيين الأمركيين «يستمتعون» بما وصفوه بـ« مخاوف بريطانيا المرضية» حول ما يعرف بـ«العلاقة الخاصة» بين البلدين. وكتب نائب رئيس البعثة الدبلوماسية الأمركية في لندن في شباط 2009 «ان هذه الفترة من التكهنات البريطانية المفرطة بخصوص هذه العلاقة هي الأكثر ارتيابا وخوفا مرضيًّا عن المعتاد، هذه القراءات المبالغ فيها كثيرا ما تكون مضحكة إن لم تكن ضارة».

* اظهرت برقيات مسربة من السفارة الأمركية في ليبيا ان الرئيس الليبي معمر القذافي اثار ذعرا نوويا لمدة شهر في العام 2009 عندما احل عودة مواد مشعة إلى روسيا في تعبير على ما يبدو عن استياء دبلوماسي. وأبقى الدبلوماسيون الأمركيون هذا الحادث طي الكتمان بسبب الخوف من سرقة 5.2 كيلوغرامات من اليورانيوم العالي التخصيب نتيجة إجراءات

الأمن «السيئة» عند منشأة تاجوراء النووية الليبية قرب طرابلس. وكان من المقرر نقل سبعة براميل من الوقود النووي المستنفد إلى روسيا للتخلص منها في طائرة نقل متخصصة في تشرين الأول عام 2009 في اطار تعهد القذافي بالتخلي عن برنامج اسلحة الدمار الشامل الليبي.

ولكن بدلا من ذلك رفضت ليبيا اعطاء اذن واقلعت الطائرة الروسية دون شحنتها تاركة البراميل في مدرج المطار في تاجوراء تحت حراسة فرد واحد. ويبدو ان السبب وراء هذا التغير المفاجئ في الخطة هو ان القذافي شعر بالاهانة لاسلوب معاملته اثناء زيارة لنيويورك لإلقاء كلمة أمام الأمم المتحدة قبل شهرين. وابلغ نجله سيف الإسلام سفير الولايات المتحدة في طرابلس بأن القذافي شعر بأنه «أهين» بعد أن منع من نصب خيمته الكبيرة في نيويورك ومن زيارة موقع هجمات 11 ايلول 2001 .

* أفادت وثائق «ويكيليكس» بأن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة كان يرى في العام 2007 ان «فرنسا لم تقبل فعليا يوما بالاستقلال الجزائري» و تحاول تصفية حسابا تها مع الجزائر «عبر دعم المغرب». كما رأى بوتفليقة ان «الفرنسيين ونظرا لتار يخهم الاستعماري في المغرب لا يستطيعون لعب دور بناء في النزاع» في الصحراء الغربية. وحول الصحراء الغربية ، قال بوتفليقة «لو كنت استطيع حل المشكلة لفعلت ذلك ... لكنني لا استطيع التحدث باسم الصحراويين». واضاف ان «ما يجب ان يحصل هو ان يتوصل المغرب وبوليساريو (جبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) إلى حل و يمكنهما ان يفعلا ذلك بمساعدة الأميركيين».

* أفادت برقيات ديبلوماسية أميركية ان الولايات المتحدة ابدت مخاوف حيال صلات متزايدة لإيران مع فنزويلا والبرازيل وبوليفيا متسائلة عن امكان ان يؤدي ذلك إلى زيادة انتاج اليورانيوم في أميركا اللاتينية. وأفادت سفارة الولايات المتحدة في كراكاس بوجود 57 تقنيا إيرانيا «عملوا في هيئات مرتبطة با لمناجم وا لجيولوجيا». و في بوليفيا تحدث وزير ا لخارجية الإسرائيلي افيغدور ليبرمان عن ا لحجم «ا لمبالغ فيه» للبعثة الدبلوماسية الإيرانية في لاباز، ما قد يؤشر إلى اهتمام طهران «باحتياطات يورانيوم» بوليفية، بحسب برقية.

* أفادت برقية ديبلوماسية نشرها موقع «ويكيليكس» ان السلطات الفرنسية ابلغت العام 2009 نظيرتها الأميركية بأن افضل وسيلة لتحرير مواطنين اجانب معتقلين في إيران هي «رفع الصوت» حول مصيرهم. و بحسب هذه البرقية شدد مستشار الرئاسة الفرنسية للشؤون الاستراتيجية فرانسوا ريشيه ومدير ا لخارجية الفرنسية لافريقيا والشرق الاوسط باتريك باولي أمام الدبلوماسية الأميركية كاثلين اليغروتي على ان افضل وسيلة للافراج عن معتقلين في إيران هي اثارة قضيتهم علنا. وجاء في البرقية نقلا عن الدبلوماسيين الفرنسيين «ارفعوا الصوت»، «كرروا بلا هوادة» في وسائل الاعلام كلمات «حقوق الانسان الاساسية» و«براءة» و« تحرير فوري». واضاف الدبلوماسيان «الصمت لن يحل شيئا»، اذ ان الإيرانيين «اسياد في مناورات تضييع الوقت» واعتقال اجانب «تكتيك إيراني مألوف: احتجاز رهائن بهدف الابتزاز السياسي».

* أفادت وثيقة ديبلوماسية أميركية نشرها «ويكيليكس» ان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وصف في العام 2008 وزير ا لخارجية الروسي

سيرغي لافروف بانه «كاذب»، وذلك في اطار المفاوضات الشاقة مع موسكو في شأن نزاعها مع جورجيا.

• ذكرت برقية دبلوماسية أميركية مسربة ان الولايات المتحدة تشعر بالقلق بشأن زيادة الجريمة المنظمة في إسرائيل وتبذل قصارى جهدها لمنع امتداد عنف العصابات إلى أراضيها. وتبين البرقية التي نشرها موقع ويكيليكس وعنونا لها «إسرائيل.. أهي أرض الميعاد للجريمة المنظمة؟» ان هموم الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لا تقتصر على الدبلوماسية النووية واحتمالات السلام.

• اشتكت السفارة الأميركية في كندا في وثيقة بتاريخ كانون الثاني 2008، من النهج المعارض للسياسة الأميركيّة الذي يتبنّاه التلفزيون الكندي، وعن الصورة السيّئة التي توحي بها برامجه عن الثقافة الأميركية، وخصت بالذكر قناة «سي بي سي».

• ذكرت السفارة الأميركية في البرازيل العام الماضي أن رئيس بوليفيا ايفو موراليس مصاب بورم خبيث في أنفه. واقترح الرئيس البرازيلي السابق لويس ايغناسيو لولا دا سيلفا أن يسافر موراليس لتلقي العلاج في أحد مستشفيات ساو باولو ولكن الأخير رفض.

• ذكرت وثيقة صادرة في 7 أيلول العام 2009 أن رئيس مولدافيا فلاديمير فورونين حاول رشوة منافسه ماريان لوبو ب. عشرة ملايين دولار من اجل الانضمام إليه في السلطة، وذلك بعد خسارة الشيوعيين في الانتخابات التشريعية. وتتضمن الصفقة بقاء فورونين في الرئاسة مقابل حصول لوبو على رئاسة البرلمان، وهو ما رفضه.

• ذكرت وثيقة سرية من العام 2009 ارسلها سفير أميركا لدى روما آنذاك رونالد سبوجلي، شكوكا أثارها تكتل يسار الوسط الإيطالي المعارض، وكذلك حزب شعب الحرية الحاكم نفسه بزعامة رئيس الحكومة سيلفيو برلوسكوني، عن «علاقة مشينة» تربط رئيس الوزراء بموسكو. وقالت الوثيقة «إنهم يعتقدون أن برلوسكوني وحاشيته يربحون بشكل شخصي وجيد من الكثير من عقود الطاقة بين إيطاليا وروسيا». وعلقت الوثيقة على تأثير الصداقة الوثيقة التي تربط برلوسكوني ورئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين على علاقات روما مع موسكو.

• أمطر الرئيس الشيشاني رمضان قديروف راقصات في زفاف صاحب لنجل نائب في 21 آب 2006 في داغستان، بأوراق نقدية من فئة 100 دولار، وأهدى الزوجين قطعة ذهب تزن 5 كيلوغرامات. ووصفه السفير الأميركي في موسكو ويليام بيرنز بأنه «يرقص بطريقة خرقاء، والمسدس الذهبي معلق على سرواله الجينز».

• ذكر مسؤولون أن تايلاند ستحقق في تقارير نشرها موقع «ويكيليكس» تشير إلى أن شركاء روس لتاجر الأسلحة فيكتور بوت عرضوا رشاوى لعرقلة تسليمه من تايلاند. وكان رئيس الوزراء أبهيسيت فيجاجيفا قد وافق على تسليم بوت الشهر الماضي، مما أثار انتقادات واسعة من وزارة الخارجية الروسية واتهامات بأن تايلاند استجابت لضغوط سياسية أميركية في القضية.

• ذكرت برقية لوزارة الخارجية الأميركية أن الاستخبارات الكوبية تقدم النصح بشكل مباشر للرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز في ما وصفه

دبلوماسي أمركي « بمحور الشر». وجاء في التقرير «رجال الاستخبارات الكوبية يدخلون بشكل مباشر على تشافيز وكثيرا ما يزودونه بمعلومات لا تمر أولا على الاستخبارات الفترويلية للتأكد من صحتها».

* طلب الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري من وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان السماح لعائلته بالإقامة في دولة الإمارات في حال وفاته أو مقتله. وكانت زوجته السابقة بنازير بوتو اقامت لثماني سنوات هناك قبل اغتيالها في العام 2007.

«ويكيليكس»: استعدادات أميركية لتوتر متوقع مع الصين «المشاكسة»

كان تنامي قوة الصين الاقتصادية موضع تداول في الوثائق الأميركية الدبلوماسية والمراسلات بين سفير واشنطن في بكين ودبلوماسيين أوروبيين وأستراليين وأفارقة. وتضمّنت هذه الوثائق، التي سرّبها موقع «ويكيليكس»، استياء الولايات المتّحدة من تعاظم قوة الصين الاقتصادية، كما أبرزت أن السياسة الخارجية «المشاكسة» للصين تودي بها إلى «خسارة الأصدقاء حول العالم».

ونصح رئيس الوزراء الأسترالي السابق كيفن رود وزيرة الخارجية الأميركية بالترحيب بدخول بكين الساحة العالمية، مع الإبقاء على القوة كضمانة محتملة في وجه تنامي النفوذ الصيني. وكشفت كلينتون عن قلق أميركي عميق من تنامي قوة الصين الاقتصادية وكيفية الحفاظ على الأموال الأميركية في ظل هذه القوة فتوجّهت بالسؤال إلى رئيس الوزراء الاسترالي مشبهة الصين بـ«المصرفيّ» الذي بيده المصير المالي لأميركا: «كيف تتعامل بقسوة مع مصرفيّك؟».

وفي ردّه على كلينتون، نادى رود الذي وصف نفسه يومها

«بالواقعي الفجّ في ما يتعلّق بالصين» بسياسة «إدخال الصين بفاعلية في المجتمع العالمي والسماح لها بإبراز مسؤولية أكبر في هذا الاتجاه، على أن يتم استخدام القوة إذا نحت الأمور منحى خاطئا». ووصف رود المسؤولين الصينيين بـ«شبه العقلانيين والعاطفيين جداً» تجاه تايوان، المصدر المتكرر للتوتر مع أميركا.

وفي مذكرة من كانون الثاني الماضي نادى سفير واشنطن في الصين جون هانتسمان بأن يكون عام 2010 عاما لاختبار علاقة الولايات المتحدة بالصين على أساس أن عام 2009 خصّص لبناء هذه العلاقة. وأضاف هانتسمان: «10 في المئة من البطالة الأميركية مقرونة بالعجز التجاري الضخم مع الصين، تزايد استخدام الصين للسياسات الصناعية لتقييد الوصول إلى الأسواق، والتقليل من قيمة اليوان الحقيقية، سيؤدي إلى مزيد من التوتر في العلاقات الثنائية».

الى ذلك، حذّر هانتسمان من أن شكاوى الحكومة الأميركية حول السياسات الصينية، بغياب أي تهديد حقيقي بإجراءات انتقامية أو تأثيرات أخرى، لا تلقى آذانا صاغية في الصين. وأضاف هانتسمان: «قد نرغب في النظر في سبل التشديد على نقاط حوارنا وتعزيز استخدام - أو تصوّرنا للاستخدام المحتمل - لعصي أخرى لتحقيق الانفتاح على الأسواق وأهداف إيجاد الوظائف. وهذا ما يتطلب الأخذ بالاعتبار مدى استعدادنا لمواجهة الاضطراب في علاقاتنا الاقتصادية إذا ما قرّرنا الاستمرار في تهديداتنا».

ونشرت وثيقة مؤرخة في شباط الماضي أن هانتسمان قال إن

السياسة الخارجية «المشاكسة» للصين تودي بها إلى «خسارة الأصدقاء حول العالم». وكان الدبلوماسيون الأوروبيون بحسبه «أكثر صخباً» بالرغم من أن نظراءهم الهنود واليابانيين أعربوا عن شكاوى مماثلة، فيما عرضت وثائق أخرى استياء المسؤولين الأفارقة من تعاظم قوة الصين.

وفي الوثيقة التي حملت عنوان «الحزم العالمي الصيني يثير الغضب» اتّهم هانتسمان بكين بـ«استعراض عضلاتها وتأكيد الذات والتفوّق» متحدّثاً عن شكاوى العديد من الدبلوماسيين من صعوبة التعامل مع الصين في العام الماضي. وأفادت وثائق أخرى بأن مسؤولاً نيجيرياً لفت إلى أن الدول الفقيرة انضمّت «وبالإكراه» إلى صفقات «المساعدة مقابل المواد الأولية»، فيما قال دبلوماسي مغربي: «لن تلعب الصين دور القائد العالمي مطلقاً إذا ما عاملت شركاءها التجاريين بهذا السوء».

بحسب مذكرات أميركية سربها «ويكيليكس»:
قطر تستخدم «الجزيرة» كأداة مساومة مع الدول

كشفت مذكرات دبلوماسية أميركية، سربها موقع «ويكيليكس» ونشرتها صحيفة «ذي غارديان» البريطانية أمس، أن قطر تستخدم قناة «الجزيرة» الفضائية كأداة مساومة في مفاوضاتها مع بعض الدول.

ورأى دبلوماسي أميركي في إحدى هذه المذكرات أنه بالرغم من تشديد القناة على استقلاليتها، إلا أنها «من أهم الأدوات السياسية والدبلوماسية التي تملكها قطر».

وجاء في الوثائق أن قطر تتدخل لتعديل تغطية «الجزيرة» لإرضاء بعض القادة الأجانب. كما أوحت المذكرة بأن قطر عرضت إلغاء بعض التقارير والبرامج التي تتضمن انتقادات لقاء تنازلات معينة. وأشارت برقية دبلوماسية في تشرين الثاني 2009 إلى إمكانية استخدام القناة «كوسيلة مساومة لتحسين العلاقات مع بعض الدول، وخصوصاً الدول المستاءة من تقاريرها، بما فيها الولايات المتحدة».

ويرى الدبلوماسيون الأميركيون أن سيطرة حكومة قطر على خط القناة التحريري مباشرة، إلى حد قالوا فيه إن برامج «الجزيرة» أصبحت

«جزءاً من محادثاتنا الثنائية، مثلما كان لها تأثير إيجابي (على العلاقات) بين قطر وكل من السعودية والأردن وسوريا ودول أخرى».

وفي شباط كتبت السفارة الأميركية في الدوحة لواشنطن «إن العلاقات (بين قطر والسعودية) تتحسن بصورة عامة بعدما لطفت قطر من الانتقادات للأسرة المالكة السعودية على «الجزيرة». غير أن السفير الأميركي في قطر جوزيف لوبارون أشار في مذكرة إلى أن تغطية «الجزيرة» لأحداث الشرق الأوسط «تتسم نسبياً بالحرية والانفتاح». لكنه أضاف «بالرغم من تأكيدات حكومة قطر على العكس، إلا أن «الجزيرة» تبقى من أهم الأدوات السياسية والدبلوماسية بيد قطر».

وفي دليل على استخدام القناة لأهداف سياسية، لفتت السفارة في الدوحة إلى أن رئيس وزراء قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني عرض صفقة على الرئيس المصري حسني مبارك. وأوضحت الوثيقة أن الشيخ حمد قال للسناتور الأميركي جون كيري إنه عرض على الرئيس المصري صفقة تتضمن وقف البرامج ضد مصر على «الجزيرة»، بشرط أن تبدل القاهرة موقفها من المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية. وتابع السفير إن «مبارك لم يرد بحسب (رئيس الوزراء القطري)».

ويبدو بحسب المذكرات أن تغطية القناة باتت أكثر مراعاة للولايات المتحدة بعد انتخاب باراك أوباما رئيساً.

اتهم إيران زوراً بالتجسس على اليمن جواً

«ويكيليكس»: صالح قدّم للأميركيين «باباً مفتوحاً» لقتال «القاعدة»

أظهرت وثائق سربها موقع «ويكيليكس» ، تعاونا وثيقا بين النظام اليمني بقيادة الرئيس علي عبد الله صالح والإدارة الأميركية في ما يتعلق بـ«الحرب على تنظيم القاعدة» ، إذ عرض صالح على الأميركيين «بابا مفتوحا» لقتال التنظيم ، كما تعمد الادعاء أن طائرة تجسس أميركية غرقت قرب سواحله هي إيرانية ، فيما أفاد الدبلوماسيون الأميركيون بأنهم لم يجدوا دليلا ملموسا على تقديم إيران الدعم للحوثيين في شمال اليمن.

وذكرت برقيات دبلوماسية نشرها موقع «ويكيليكس» ان صالح عرض سرّا حرية دخول القوات الأميركية لبلاده لشن هجمات ضد اهداف للقاعدة. وقال لنائب مستشار الامن القومي للرئيس الأميركي باراك اوباما جون برينان في ايلول 2009 «منحتكم بابا مفتوحا بشأن الارهاب. ومن ثم لست مسؤولا» ، وأفادت برقية أخرى بأن الأميركيين اعادوا شراء آلاف المضادات المحمولة للطيران من اليمن ، بعدما جمعتها قوات صالح ، بأسعار تفوق بكثير أسعار السوق.

في المقابل، كشفت وثيقة دبلوماسية أميركية من العام 2007 نشرها موقع «ويكيليكس» ان اليمن تعمد الادعاء ان طائرة تجسس أميركية غرقت قرب سواحله هي إيرانية. وعثر على حطام الطائرة من دون طيار في 27 آذار 2007 على شاطئ محافظة حضرموت (جنوب شرق). وقد اعترضت صنعاء لدى الأميركيين متهمة اياهم بالتجسس عليها.

لكن السفارة الأميركية اكدت للرئيس علي عبد الله صالح ان الطائرة كانت تقوم بمهمة بعيدا من السواحل اليمنية، الامر الذي لم يقنع صالح بحسب الوثيقة الأميركية، لكنه قرر عدم التسبب بإشكال. و في 29 آذار 2007، اعلنت وسائل الاعلام الرسمية ان الجيش اليمني اسقط طائرة تجسس إيرانية. وأضافت الوثيقة ان الرئيس صالح اختار استغلال هذه القضية ضد إيران بدل ان يبدي حزما حيال الأميركيين.

إلى ذلك، ذكرت برقية دبلوماسية في كانون الثاني 2010 أن مسؤول مكافحة الإرهاب في السعودية الأمير محمد بن نايف قال إن بلاده كانت تعتقل ما يصل إلى 2000 مهاجر غير شرعي يوميا عند حدودها التالية مع اليمن خلال النزاع مع الحوثيين اليمنيين. كما أفادت برقية أميركية أخرى بأن واشنطن لم تجد «دليلا ملموسا» على الدور الإيراني في دعم الحوثيين في شمال اليمن.

مبارك اقترح على الأميركيين «ديكتاتوراً عادلاً» لحكم العراق

اقترح الرئيس حسني مبارك على الولايات المتحدة ان تجد «ديكتاتوراً عادلاً» لحكم العراق واكد ان مصر يمكن ان تبدأ برنا مجاً نوويا عسكريا إذا ما تزودت إيران بالسلاح النووي، وفقا لوثيقة نشرت على موقع «ويكيليكس».

ووردت هذه الاقوال في محضر اعدته السفارة الأمركية في القاهرة للقاء عقد في ايار 2008 بين مبارك ووفد من البرلمانيين الأمركيين. وخلال هذا اللقاء عرض مبارك تصوره لتحقيق الاستقرار في العراق بعد خمس سنوات من سقوط نظام الرئيس الراحل صدام حسين، وقال «عززوا القوات المسلحة وخففوا قبضتكم وعندئذ يحدث انقلاب عسكري وسيكون لديكم ديكتاتور ولكنه شخص عادل». واضاف مسديا النصح لمحدثيه الأمركيين «انسوا الديموقراطية، العراقيون بطبيعتهم طباعهم حادة جدا».

ولا يخفي مبارك كذلك قلقه ازاء احتمال تزود إيران بالسلاح النووي. ويقول وفق محضر السفارة الأمركية «اننا كلنا مرعوبون». وبحسب الوثيقة الأمركية، فإن مبارك قال ان مصر قد ترغم على بدء برنامج نووي عسكري إذا ما نجحت إيران في تصنيع سلاح نووي.

واشنطن طلبت معلومات عن صحة الزوجين كيرشنر

كشفت وثائق جديدة نشرها موقع «ويكيليكس»، أن وزارة الخارجية الأميركية طلبت الحصول على معلومات مفصّلة حول الصحة العقلية والبدنية لرئيسة الأرجنتين كريستينا كيرشنر، وزوجها الراحل الرئيس السابق نيستور كيرشنر.

ونشرت صحيفة «إل بايس» الإسبانية وثيقة دبلوماسية أميركية تعود إلى أواخر العام 2009، وجاء فيها إنّ من بين الأسئلة التي طرحتها وزارة الخارجية الأميركية، كيف تتعامل كريستينا فيرنانديز (كيرشنر) مع عصبيتها وقلقها، وكيفية تأثير التوتر على اتخاذها للقرارات، وما إذا كانت تتناول أي أدوية.

كما سعت واشنطن إلى الحصول على معلومات بشأن نيستور كيرشنر، حيث وجهت أسئلة حول مرضه المعوي، وما يزعم عن إصابته بنوبات غضب. ومع ذلك وصفت وثيقة أخرى المزاعم حول الصحة العقلية الخطيرة للزوجين بأنها «تكهنات». كما وصف الدبلوماسي الذي أرسل البرقية الزوجين بأنهما «عنيدان ولا يقبلان النصيحة من الخارج حتى أنهما مصابان بجنون الارتياب فيما يتعلق بالسلطة».

مسؤولون أميركيون قاموا بأعمال تجسس في بوليفيا

أعلنت وزيرة العدل البوليفية نيلدا كوبا، أن الوثائق التي نشرها موقع «ويكيليكس» الإلكتروني تظهر أن مسؤولين في الوكالة الأميركية لمكافحة المخدرات والوكالة الدولية للتنمية قاموا بأعمال تجسس في بوليفيا.

وقالت نيلدا كوبا إن «أفراد الوكالة الأميركية لمكافحة المخدرات والوكالة الدولية للتنمية شاركوا في عمل إجرامي، ونعرف حالياً تفاصيل ما كانوا يقومون به في بوليفيا»، مضيفة أن حكومتها «تنتظر المزيد من المعلومات لتقديم شكوى ضد الحكومة الأميركية».

وأفادت القناة التلفزيونية الخاصة في بوليفيا (ايه تي بي) بأن موقع «ويكيليكس» يحتوي على نحو ألفي وثيقة سرية عن بوليفيا.

نصيحة وزير الداخلية الكويتي للأميركيين: اتركوا معتقلي غوانتانامو يموتون في أفغانستان

اكدت برقية أميركية كشف عنها موقع «ويكيليكس» ان وزير الداخلية الكويتي الشيخ جابر الخالد الصباح نصح دبلوماسياً أميركياً بأن تعيد واشنطن اربعة معتقلين كويتيين في غوانتانامو إلى افغانستان، وقال «اتركوهم يموتوا».

واضاف الوزير الكويتي بحسب نص البرقية «اذا كانوا فاسدين، فهم فاسدون» قائلا «من الافضل التخلص منهم. لقد اعتقلتموهم في افغانستان فأعيدوهم إلى هناك إلى منطقة حرب»، وتابع «اتركوهم يموتوا»، مؤكدا ان «الكويت ليست السعودية كي نبني لهم مراكز لإعادة التأهيل».

وبخصوص «سبعة مهربين إيرانيين لحشيشة الكيف» اعتقلتهم البحرية الأميركية في الخليج قبل اسابيع من ذلك، فيما كانت سفينتهم تغرق، قالت البرقية ان الوزير «ابتسم» وقال «ان الله اراد معاقبتهم لكنكم انقذتموهم، انها مشكلتكم الآن. كان الاحرى بكم تركهم يغرقون».

وفي 15 آذار 2009 استقبل الملك السعودي عبد الله بن عبد

العزيز ، مستشار الرئيس الأمريكي باراك اوباما لشؤون مكافحة الارهاب جون برينان و بحثا مصير 99 يمنيا لا يزالون قيد الاعتقال في غوانتانامو بحسب برقية اخرى كشف عنها موقع «ويكيليكس». وجاء في البرقية ان الملك السعودي عرض «فكرة» لعدم فقدان اثر المعتقلين السابقين الذين يفرج عنهم تتمثل في زرع رقاقة الكترونية داخل أجسادهم تتيح رصد مكانهم عبر تقنية «بلوتوث». وقال الملك بحسب البرقية «نفعل ذلك مع الجياد والصقور». ورد جون برينان «بالتأكيد هي فكرة ، لكن الجياد ليس لديها محامون بارعون» كما اوردت الوثيقة.

ويكيليكس
بعيون إسرائيلية

نصوص من الصحافة الإسرائيلية
وثائق ويكيليكس: إسرائيل ونقاش حول نهاية عصر ما بعد الحداثة الأميركي في العالم

تقديم وترجمة : حلمي موسى

دفع الإرباك الذي أصاب الكثير من الأنظمة العربية جراء نشر وثائق ويكيليكس واتضاح الفائدة لإسرائيل مما دفع كثيراً من الناس للشك في دوافع الموقع والقائمين عليه. ولا ريب في أن التركيز، خصوصاً في الأسبوع الأول، على إيران والمواقف العربية منها قد لا يكون مجرد صدفة. ومع ذلك من السابق لأوانه الحكم على المقاصد قبل اكتمال الصورة، خصوصا أن المتضرر الأكبر حتى الآن هو السياسة الأميركية في المنطقة والعالم.

وفي كل الأحوال فإن عدداً من المعلقين الإسرائيليين طالبوا المسؤولين بعدم التسرع واستخلاص نتائج وانتظار اكتمال الصورة. وكتب مراسل «معاريف» في واشنطن، شموئيل روزنر إنه يجب قراءة جبل الوثائق «لا لنعلم ما الذي يفكر فيه الأميركيون وإنما كي نتعلم درساً مهماً عن فم الإسرائيليين الكبير». وكتب «إليكم ما ينبغي الانتباه اليه: هل يكشف مسؤولون كبار في الجهاز الإسرائيلي للأميركيين عن أسرار

زملائهم أكثر مما يكشفون لجمهور ناخبيهم؟ وهل الموظفون أو الضباط الإسرائيليون يستعملون القناة الأمركية لضعضعة سلطة المسؤولين المنتخبين؟ وهل سيكون من يُضبط وهو يُسرّب أسرار دولة حقيقية - إلى حد الاحتياج إلى المحاكمة؟ ومن هم الذين يقترحون بسخاء على الأمركيين هبات ليساعدوهم في التلاعب على حكومة إسرائيل؟».

من المؤكد أن شيئاً من هذا لم يظهر حتى الآن. وربما أنه لن يظهر. وهناك من يعزو ذلك لنمط العلاقات القائم فعلاً بين أمركا وإسرائيل والذي يجري في جانبه الأهم بعيداً عن عمل الخارجية في الدولتين. وقد كتب في هذا الشأن المعلق الأمني في «هآرتس» مئير أورن قائلاً إن «من توقع أن يرى تحت تصنيف «سري» كشوفاً مدوّية في الحقيقة، خاب أمله. ففي حالات كثيرة تبدو لقاءات الموظفين الأمركيين مع نظرائهم الإسرائيليين، وفيها لقاءات رئيس الموساد مئير دغان ورئيس شعبة الاستخبارات عاموس يادلين مثل حفل صحافي». ويذهب أورن إلى أبعد من ذلك فيكتب إن «الاستعدادات للعمليات تجري بعيداً عن اللقاءات التي تتحدّث عنها برقيات وزارة الخارجية الأمركية. في نهاية آب 2007 التقى دغان مع وليام بيرنز، نائب كونداليسا رايس. تحدثا عن سوريا أيضاً لكنهما لم يتحدثا عن المنشأة الذرية التي كانت ستقصف بعد أيام قليلة».

ومع ذلك، لا ينبغي الاستعجال أيضاً. فما تم كشفه من وثائق لا يزال دون الألف الأولى من أكثر من ربع مليون وثيقة.

غير أن الاهتمام الإسرائيلي بالوثائق ونشرها له أبعاد أخرى يجري التداول فيها. فالإرباك الذي أصاب العرب يدفع الإسرائيليين للقول بأن

فائدة قد تنجم عن ذلك. وهذا ما ذهب إليه بنيامين نتنياهو الذي رأى أن على الزعماء العرب أن يستقيموا مع أنفسهم ويتحدثوا بلسان واحد داخل وخارج الغرف المغلقة. كما أن الساسة في اليمين الإسرائيلي «العقلاني» اعتبروا ما نشر حتى الآن دلالة على أن الصراع العربي الإسرائيلي ليس أساس النزاع في المنطقة وأن إيران النووية هي خطر مشترك. بل إن مستشار الأمن القومي الأسبق والطامح لمنصب قيادي في الليكود حالياً، الجنرال عوزي ديان يطالب بخلق التحالف السري الحقيقي بين إسرائيل والأنظمة العربية لمواجهة «محور الشر» بمن فيه تركيا.

وبصرف النظر عن هذا الاستغلال لوثائق ويكيليكس يخطئ من يظن أن إسرائيل سوف تجني في النهاية مكاسب حقيقية من ورائها لا لشيء إلا لأن هذه الوثائق صدقت على ازدواجية القيادات العربية بخاتم الخارجية الأميركية. وهذا ما دفع خبراء إسرائيليين للاعتقاد بأن كشف هذه الوثائق سيدفع الأنظمة العربية نحو مزيد من التحسس في العلاقة إزاء إسرائيل وأميركا خوفاً من «الشارع العربي».

ولكن لا ينبغي من ناحية أخرى تجاهل جانب بالغ الأهمية من الناحية الاستراتيجية. صحيح أن هناك في إسرائيل والعالم من يثقون بقدرة أميركا على تجاوز الأزمة الراهنة في العلاقات الدولية. وصحيح أن وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس تحدّث عن أن العالم يتعامل مع أميركا ليس فقط من منطلق الاحترام أو الخوف وإنما أيضاً من واقع المصالح المشتركة. إلا أن كثيرين في إسرائيل والعالم يعتقدون بأن وثائق «ويكيليكس» لا تشهد بتعاظم قوة أميركا وإنما العكس.

وكتب المراسل السياسي لـ«هآرتس» ألوف بن أن «برقيات «ويكيليكس» تحكي فضلاً عن النمائم وعدم السرية والأكاذيب الصغيرة، حكاية حزينة. إنها تصف تهاوي الامبراطورية الأميركية، و خمود القوة العظمى التي سيطرت على العالم بقوة تفوقها العسكري والاقتصادي. تُصور البرقيات الرئيس باراك اوباما على انه زعيم ضعيف مستسلم، تبعثرت نواياه الخيّرة ورؤاه السامية كالغبار في الريح إزاء محافظة وعناد نظرائه في الشرق الاوسط».

ويذهب آ في شيلون في «إسرائيل اليوم» أبعد ويقول إن «قضية الوثائق تُكمل مثلث الضربات التي تلقتها الولايات المتحدة في العقد الأخير. فالضربة الاولى هي الضربة العسكرية - أحداث الحادي عشر من ايلول التي أفضت إلى حروب استنزفت قوة الجيش الأميركي. والضربة الثانية هي الضربة الاقتصادية: ازمة المصارف والقروض السكنية في 2008 التي انشأت تهديد الصين الاقتصادي التي تسيطر في واقع الأمر على سندات دين الولايات المتحدة وتستطيع إسقاطها متى قررت. تسريب الوثائق يُكمل المثلث بالضربة الدبلوماسية».

ويشير إلى أنه «على نحو متراكم تقوّي هذه الضربات الثلاث الشعور بأن قرن الولايات المتحدة قد كُسر وأنها أصبحت أقل تهديداً». و يخلص إلى أنه «منذ العصر المسمّى على نحو متعب ما بعد الحداثة، لم يعد يوجد في العالم قسم جدي للآداب في جامعة لا تُعرض فيها الولايات المتحدة على أنها امبراطورية شر تساوي مظالمها بل تزيد على أفعال الدول التي عرّفها جورج بوش بأنها « محور الشر».

ويكيليكس ضد باقي العالم

في قرية صغيرة وادعة في جنوب فرنسا، أفلح «مصدر» في تغيير حياة السكان بعد أن بث الذعر في نفوسهم إثر إنشائه محطة إذاعة غير شرعية. وكان في كل يوم يكشف عبر هذه الإذاعة أنباء عن حياة السكان: و في كل صباح يستيقظ أهل القرية على كشف جديد: مرة كان حول الأب فيانتا الذي كان مسؤولا عن حرق مزرعته بهدف الحصول على أموال التأمين. و في اليوم التالي كان الكشف عن صاحب المصنع في القرية، السيد جيرفو، الذي قرر التنافس في الانتخابات ونتيجة لذلك قرر صرف نصف عماله من وظائفهم، و جميعهم من سكان القرية، من أجل تمويل حملته الانتخابية. وغدا «المصدر» مركز حياة السكان. إلى أن انتحر جيرفو ذات صباح، الأمر الذي ألزم الشرطة بالتدخل. ومنذ تلك اللحظة اتخذت القصة وجهة أخرى تماماً.

و في أعقاب ما كشف عنه موقع ويكيليكس تذكرت هذا الأسبوع الفيلم الموصوف في المقدمة والمسمى «إذاعة المصدر»، والذي عرض في فرنسا العام 1989 ونال نجاحاً كبيراً. ولا ريب أنه حتى انتحار جيرفو هناك شبه كبير بين «المصدر» وبين جوليان أسانج، مؤسس ويكيليكس

الذي غدا هذا الأسبوع جزءاً لا يتجزأ من حياتنا. ففي كل صباح نستيقظ على كشف جديد يربك في كل مرة دولة، أو زعيماً أو شخصية أخرى. وحتى الآن لم تسجل إصابات. على الأقل رسمياً.

في يوم الثلاثاء، قبل أن يقع الموقع ضحية هجوم ثالث منذ بدء الكشف عن البرقيات الدبلوماسية (هل هي المخابرات المركزية؟) وضعت على الشبكة 290 برقية من بين 251,287 تقرر نشرها. وبهذه الوتيرة يتوقع أن يولد أحفاد لهيلاري كلينتون قبل أن تصل الوثيقة الأخيرة إلى هيئات تحرير الصحف. والعالم بأسره يتابع البرقيات المنشورة ويتساءل: ويكيليكس، ماذا كنا نفعل قبل أن تظهر؟

• • •

وفي نهاية الأسبوع الفائت حبس العالم وزعماؤه أنفاسهم، وانتظروا الكشف الذي سيصل إلينا ليس فقط من الموقع وإنما أيضاً من خمس صحف أخرى، غدت متعاونة مع جوليان أسانج. «در شبيغل» الألمانية، «نيويورك تايمز»، «لو موند» الفرنسية و«غارديان» البريطانية و«أل بايس» الإسبانية اطلعت جميعها على البرقيات. وتوجهت الحكومة البريطانية، في خطوة لا سابقة لها، إلى هيئات تحرير الصحف في المملكة المتحدة، من أجل مطالبتها بإبداء مسؤولية وطنية قبل أن تنشر المواد.

وبموازاة ذلك، واصلت وزيرة الخارجية الأمركية، هيلاري كلينتون، تنفيذ جولة محادثاتها مع زعماء ووزراء خارجية - من أفغانستان إلى باريس - لتقليص الأضرار. وكل ذلك زاد من لهفة الجمهور للمعرفة التي كانت في هذه الحالة أكثر من حق الجمهور في المعرفة.

فهل ينتظر الجمهور حقاً أن تكشف أمامه وثائق سرية من وزارة الخارجية؟ وهناك سؤال أكثر إثارة للفضول: هل التسريب الأكبر في التاريخ سيُضفي معنى جديداً على مفهوم الدبلوماسية، وسيغيّر طابع عمل مرتدي البزات الرسمية، أم أن الأمر ليس أكثر من ضجة فارغة كما يعتقد قسم من المعلقين الذين لم يسقطوا عن كراسيهم في الموجة الأولى من النشر؟

ويرى الناطق بلسان الخارجية الإسرائيلية، الدبلوماسي المخضرم يجئال بالمور أنه «من حيث المبدأ، لن يتغير شيء أساسي في العمل الدبلوماسي لأن الجميع مضطر لأن يتعامل الواحد مع الآخر. ولا بديل عن تبادل الآراء. ويستحيل قطع التواصل الشخصي عن العمل الدبلوماسي. هل هناك من يعتقد بإمكان إغلاق العمل الدبلوماسي الدولي؟».

*** ألا تتوقع عواقب لهذه التسريبات؟**

«لا ريب أن ضرراً قد يصيب أشخاصاً محددين على المدى القريب، ومن الجائز أن بعض هؤلاء لن يتمكنوا من التجوال في دوائر معينة. وهناك آخرون، سيشعرون بعدم الراحة عند الالتقاء بأمريكيين في غرفة واحدة. ففي البرقيات المشفّرة، يطلق الناس ألسنتهم. هكذا كان الأمر على الدوام».

*** في حالة كهذه ألا تتوقع هزة أرضية في حياة الدبلوماسيين؟ وهل ستبقى الأمور على حالها؟**

«عدا الانزعاج المؤقت سيواصل العمل الدبلوماسي طريقه المعهود. وبداهة أن إجراءات حماية المعلومات سوف تتشدّد ويمكن

الافتراض أن من سيتحدّث مع الدبلوماسيين، وليس فقط مع الأميركيين، سيكون أكثر حذراً. كما يجوز أن الأحاديث بين الدبلوماسيين أنفسهم ستغدو أقل صراحة، ولكن في نهاية المطاف سوف تعود الأمور إلى مسارها، لأن المطلوب من الدبلوماسي أن يقدّم تقريراً، أن يفسّر، أن يحلل وليس أن يكتب برقية كما لو أنها لمقابلة تلفزيونية تحوي ألاعيب دبلوماسية».

*** هل الرياضة الوطنية في وزارة الخارجية هي الانتظار، مع قضم الأظافر، إذا كان اسم فلان سيظهر في البرقيات؟**

«ليس كذلك. من يريد أن يكتبوا عنه يعرف بالضبط ما ينبغي فعله، وسبل تسريب المعلومات؟».

إرباك في السعودية وقطر

في وزارات الخارجية في العالم، من الفورين أوفيس البريطاني، مروراً بالكي دورسيه الفرنسي إلى ستيت ديبارتمنت الأميركية، لم ينتظروا ويكيليكس لمعرفة أن هناك تسريبات، وكما يشرح بالمور فإن «التسريب كان ينقط».

ما هي عواقب هذه التسريبات؟ لا ريب في أن التسريب الكبير هذا الأسبوع - المتعلق مباشرة بإسرائيل - هو قلق الدول العربية من المشروع النووي الإيراني. إذ إن إحدى الوثائق كشفت أن الملك السعودي، عبد الله، صاحب النفوذ الواسع في العالم العربي والمسؤول عن المبادرة السعودية، طلب من الولايات المتحدة أن «تقطع رأس الأفعى» - إيران ومشروعها النووي.

بل إنهم في دولة الإمارات العربية أوصوا الأمركيين بكيفية مهاجمة إيران وعدم التخلي عن الهجوم البري، بل إن زعيم قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، قال لرئيس لجنة الخارجية في مجلس الشيوخ والمرشح الديموقراطي السابق للرئاسة، جون كيري، إنه محظور تصديق الإيرانيين: «بعد تجربة 30 عاماً مع الإيرانيين سيقولون لك مئة كلمة. صدق واحدة منها فقط»، وفق برقية وصلت واشنطن عن هذا اللقاء.

تخيّلوا بأنفسكم أية أجواء ستكون عند استئناف الاتصالات بين إيران والقوى العظمى في الموضوع النووي في السادس من كانون الأول. وأي ثقة ستكون بين الطرفين في هذا اللقاء؟ وحتى في مجموعة الستة، التي تضمّ أيضاً الروس، الفرنسيين، الأمركيين والصينيين، ستختلف موازين الثقة، حيث يعرف كل طرف ما يظنه به الطرف الآخر. إن هذه الاتصالات ستشكل اختباراً لنتائج تسريبات ويكيليكس.

ويعتقد يجئال بالمور أن «من الصعب التكهن» بكيفية تأثير التسريبات المربكة للعالم العربي على موقفهم من إيران. وهو يقول إن «هذا قد يقود إلى موقف أكثر وضوحاً من جانب الزعماء العرب، وهذا ما يؤكد ما نشر، أو سيدفع الزعماء إلى محاولة التنصل وإرضاء الإيرانيين، لأنهم فعلاً لا يخشون الإيرانيين قدر خشيتهم من الشارع في دولهم، الذي يقف خلف أحمدي نجاد».

وثمة أمر مؤكد: إذا كانت الدول العربية هي الخاسر الأكبر في الأسبوع الأول (لا ينبغي الفرح، لأن هذه هي البداية)، فإن إيران أشد خسارة. ويشعر الإيرانيون بالضغط. ولذلك كانوا أول من بدأ إشاعة نظرية المؤامرة.

ولكن الدول العربية وإيران لم يكونوا الوحيدين المربكين هذا الأسبوع. إذ إن غضب هيلاري كلينتون كان الأكبر، كما يقول مقربوها في واشنطن. و لحسن الحظ أنه بقي هناك من حافظ على روح الدعابة. و في أحد الحوارات مع أحد زملائها، سعت كلينتون للاعتذار عن أقوال دبلوماسيين أمريكيين عن ذلك الزميل. رد عليها: «لا تقلقي، أنت لا تعرفين ما يقوله رجالنا عنك هنا».

وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية نفسها أول من خرج للمدفاع عن القوة الأعظم في العالم وعن دبلوماسييها. وسعت كلينتون لتذكير العالم بأنه مع كل الاحترام للبرقيات التي تصل، فإن واشنطن هي من يقرّر السياسة، وينبغي أن يكون هذا واضحاً للجميع. وقالت كلينتون إن «تسريب البرقيات ليس مجرد اعتداء على مصالح السياسة الخارجية الأمريكية وإنما اعتداء على الأسرة الدولية بأسرها». ومن ناحيتها، فإن «نشر الوثائق يعرض للخطر الفعلي أناساً حقيقيين، يكرسون حياتهم أحياناً من أجل حماية الآخرين. وهناك من يمجد المسؤولين عن النشر ولكن ليس في ذلك ما يستحق الثناء على من يعرض للخطر أناساً أبرياء».

وأضافت كلينتون «إننا نتخذ خطوات هجومية من أجل محاسبة المسؤولين عن سرقة المعلومات و محاكمتهم». وكشفت النقاب عن إصدار تعليمات بتشديد إجراءات حماية المعلومات في وزارة الخارجية و في أماكن أخرى.

وهكذا بات واضحاً: واشنطن تريد إلقاء القبض على مؤسس ويكيليكس، جوليان أسانج. واعترف وزير العدل الأمركي بأن «تحقيقاً جنائياً يجري بشأن التسريبات»، كما أن الناطق بلسان البيت الأبيض وصف يوم الاثنين ويكيليكس وا لمسرّبين بـ«ا لمجرمين».

يجدر التذكير بأن واشنطن صبت غضبها على ا لموقع منذ أن كشف أولاً وثائق ا لحرب في أفغانستان ثم في تشرين الأول الفائت، وثائق ا لحرب في العراق. غير أن التسريبات هذه ا لمرة أكبر بأضعاف مضاعفة. وكل صحافي يحلم بمصادر كتلك التي لدى ويكيليكس وربما يتمنى لو يقع في حياته على برقية واحدة كهذه. ولكن تمّ التعرف على مصدر واحد وتمّ اعتقاله، العريف براد لي مانينغ، 23 عاماً، مواليد الولايات ا لمتحدة.

تعثر مقاضاة الموقع

ومانينغ، مثلي ا لجنس طرده والده من البيت، تجنّد في العام 2007 في سلاح الاستخبارات الأمركي ووضع في بغداد. وهو يؤمن أنه ينبغي تحرير ا لمعلومات، وجسّد إيمانه. وفي شهر تموز هذا العام اعتقل بشبهة تسريب ما يزيد عن 150 ألف وثيقة مصنفة و90 تقريراً استخبارياً. وينتظر مانينغ ا لمحاكمة في حين تحاول الولايات ا لمتحدة استيعاب كيف أن بوسع جندي بسيط أن يلحق بها كل هذا القدر من الضرر.

ولكن ليس الأمركيون وحدهم ا لمعنيون بتقديم أسانج للمحاكمة. هناك دول أخرى، مثل استراليا وإيطاليا. ومنذ تموز الفائت والولايات ا لمتحدة تبحث عن سبل لمقاضاة ا لموقع، ولكن عبثاً حتى الآن. وقال

وزير الخارجية الإيطالي، فرانكو فراتيني قبل ساعات من نشر ويكيليكس البرقية الأولى أن «الأمر يتعلق بانتهاك للقانون يمكن أن يكون ذريعة لمحاكمة على أرضية جنائية».

من جانبها قالت استراليا في مطلع الأسبوع إنها ستدعم الولايات المتحدة في حال إجراء محاكمة للموقع. ولكن هذا الأمر ليس بسيطاً. إذ شرعت وزارتا الدفاع والعدل الأميركيتان في تموز الماضي بتحقيق ضد ويكيليكس في أعقاب نشر آلاف البرقيات المنشورة بشأن الحرب في أفغانستان. وعمل على هذه المسألة أكثر من 100 محقق، من دون جدوى حتى الآن.

فهامش العمل القانوني محدود. والقانون الأميركي يمنح للولايات المتحدة، نظرياً، خيارات عدة لمقاضاة ويكيليكس (مساعدة في ارتكاب مخالفة/ جريمة، حيازة وثائق مسروقة) ولكن ملاحقة الموقع تثير تساؤلات أخلاقية عدة، مثل مقاضاة محرري التسريبات، هنا موقع انترنت، ولكنه في حالات أخرى صحيفة تسلمت وثيقة سرية، وقد حدث ذلك مئات المرات في التاريخ (ولكن ليس بهذه الكميات ولا دفعة واحدة). واقتبست صحيفة «وول ستريت جورنال» المحافظة عن خبير في شؤون الإعلام قوله إن «مقاضاة الموقع ستعتبر استثنائية وسابقة قضائية».

ففي الولايات المتحدة من حق الصحيفة أن تنشر سبقاً صحافياً. حتى إذا كان يخضع لقيود تصنيف يتعلق بالأمن القومي، إذا لم يتم الحصول عليه عن طريق السرقة وإنما عبر شخص قام بتسريبه. وهذا

بالضبط ما جرى مع ويكيليكس. وتعديل (البند) الأول من الدستور الأمريكي يقرر بأن الكونغرس لن يسن قانوناً يقيد حرية التعبير أو حرية الصحافة.

ولم يسبق أبداً أن تمّ تقديم محرر صحافي في الولايات المتحدة للمحاكمة لأنه كشف معلومات حصل عليها من مصدر حكومي. فالتسريب لوسائل الإعلام لا يعامل جنائياً. نذكر بأن الرئيس نيكسون لم يفلح في منع «نيويورك تايمز» من كشف «وثائق البنتاغون» حول الحرب في فيتنام، حينما قام موظف في الإدارة، دانييل السبرغ، بتسليم هذه الوثائق لصحافي. وقد أثارت المسألة عاصفة هائلة في الولايات المتحدة آنذاك.

هل ويكيليكس وسيلة إعلام؟

ثمة أمر آخر في القضية: مكانة مواقع الانترنت إزاء الصحافة التقليدية. والسؤال الذي ظهر في أعقاب التسريبات هو هل ويكيليكس يعتبر موقع معلومات بالمعنى المعهود. الآراء مختلفة، حتى في البنتاغون.

في العموم، حينما تحصل صحيفة أو قناة تلفزيونية على معلومات سرية، فإنها تقوم بإبلاغ الإدارة الأمريكية التي يفترض أن تؤكد صحتها مع احتمال تقديم رد. وتقيم وسائل الإعلام تفاعلاً دائماً مع الإدارة بل إنها تفحص ما إذا كانت المعلومات قد تلحق الضرر بالدولة، وتبدي مسؤولية وطنية. أما ويكيليكس، الذي يعد بنشر كل التسريبات «ببساطة

وبثقة كاملة» ، لا يريد معرفة مصدر التسريب وينشره بشكل تلقائي ومن دون طلب الرد أو فحص عواقب النشر. و في عا لم الصحافة هناك قواعد: إذاً كانت لا تسري القيود على موقع ويكيليكس ، فلماذا يتمتع بحقوق وسائل الإعلام المعهودة.

و في البنتاغون يحاولون استجلاء طريق يمكنها إدانة الموقع ورئيسه ، وإثبات أنه يعمل بإغراض وبشكل مقصود. و يحاول المحققون فحص ما إذا كان الموقع هو من حثّ العريف مانينغ على مواصلة مهمة تسريب الوثائق ، بعد أن نقل أول دفعة ناجحة. و في شهر حزيران كشف ويكيليكس عن شريط فيديو ظهرت فيه مروحية أمريكية تقتل مواطنين عراقيين ، كما لو كانوا في لعبة كومبيوتر. وهناك في البنتاغون من يؤمنون أنه في أعقاب هذا التعاون الناجح ، مارس الموقع ضغطاً على مانينغ من أجل تقديم معلومات إضافية. من جانبه ، يقرر جوليان أسانج بشكل حازم أنه لم يدفع أبداً ولو قرشاً واحداً كي يحصل على معلومة.

وهناك صعوبة أخرى وهي عدم القدرة على اتهام أسانج بالتجسس. فهو مواطن استرالي ، لا يعمل في خدمة أي دولة (إلى أن يثبت العكس). وحقيقة أنه ليس مواطناً أمريكياً ، ولا يعيش على الأرض الأمريكية ، تمثل عقبة أخرى.

وعلى الدوام هناك إمكانية تسليم أسانج للولايات المتحدة من جانب الدولة التي يتواجد فيها ، ولذلك فإنه يغير موقعه الجغرافي على الدوام. ومؤخراً نزل إلى العمل السري. وعلى ما يبدو فإنه يقيم في ضاحية لندنية مع عدد من رفاقه قراصنة الكومبيوتر ، ممن يعملون معه في

الموقع، ولكن يمكن الافتراض أن اعتقاله أسهل من اعتقال بن لادن. وينبغي التذكير بأن أمر اعتقال صدر ضده في السويد، بعد الاشتباه باعتدائه جنسياً على إحدى مساعداته. و يحكى أنه منهك و في وضع نفسي فظيع.

وخلال كل هذه الضجة، فإن مرشحاً محتملاً لرئاسة أميركا عن الحزب الجمهوري، ريك سانتوروم، قال إن اسم مؤسس ويكيليكس ينبغي أن يدرج في قائمة الإرهابيين المطلوبين لأنه كشف وثائق أميركية تتعلق بالأمن القومي.

وأسانج بات يبحث عن ملاذ. بريطانيا لا تطلب اعتقاله، إلى الآن، لكن مقرّبيه يقولون إنه يفكر في الإقامة في سويسرا. وقد اقترحت الحكومة اليسارية في الإكوادور منحه اللجوء السياسي. كما أن إكوادور مستعدة لمنح أسانج جنسيتها. كذلك فإن هوغو تشافيز يرى في أسانج بطلاً، خصوصاً بعد أن كشف أن وزيرة الخارجية الأميركية طلبت من دبلوماسييها فحص ما إذا كانت رئيسة الأرجنتين متوازنة نفسياً وأنها لا تتناول مهدئات.

وعدا البرقيات الجدية التي كشفت موقف الزعماء العرب من إيران، ومعاناة المرشد الروحي لإيران من السرطان وأوجه التعاون الاستراتيجي كانت هناك برقيات تثير الضحك في العالم بينها أن ساركوزي «ملك عار» وأن بوتين وبرلسكوني قريبان متعاونان، حيث برلسكوني لا ينام كفاية وبوتين هو «الفحل».

منذ وقت طويل لم يقرأ محررو الصحف مثل هذا الكم من

البرقيات. وكاتب هذه السطور يقر بأنه خلال أربع سنوات من إدارته لسفارة، لم يقرأ بكثافة مثل هذا القدر من البرقيات الدبلوماسية. وللحقيقة قفزت إلى خاطري هذا الأسبوع خلاصتان: الأولى، نوعية كتابة البرقيات، والثانية المستوى المتوسط لمعظم المواد. ولكن ينبغي الإقرار بأن الدبلوماسيين الأمركيين يعملون، وأنهم فضوليون جداً. واشنطن تطلب من دبلوماسييها جمع مواد، وتقديم تقارير.

بوعزبيسموت

إسرائيل اليوم 3/ 12/ 2010

فرصة لتحالف سري

لم تعد هناك أسرار. في إطار التخطيط واستخلاص العبر الذي أجريناه في نطاق الدوريات بغية تجنب احتياز عوائق لا تظهر على الخرائط، أثير السؤال حول كيفية الحصول على معلومات عن مناطق مغلقة.

واقترحت التوجه للجيش الإسرائيلي. وفيما كنت أحاول الاتصال بالضابط المسؤول، توجه أحد المرشدين الشبان إلى الكومبيوتر، دخل إلى موقع Google Earth، اخرج صورة جوية للمكان. نظرت إلى الخريطة ورأيت أن المعلومات المطلوبة تظهر على الخريطة. نظرت ثانية واسودت عيناي: ثمة بنية تحتية أمنية حافظنا على وجودها سراً لسنوات طويلة تظهر بوضوح في الخريطة لكل من يريد في العالم.

علينا أن نتعود: لم تعد هناك أسرار. ما لا تريد لأحد أن يعرفه، لا تقم بإرساله عبر البريد الألكتروني، لا تقله في حديث هاتفي، لا ترسله عبر رسالة نصية هاتفية، ولا تخبر به أقرب أصدقائك حتى وإن قلت له «دع الأمر سراً بيننا». والأفضل أن لا تفكر به بصوت مرتفع. والمخاطرة والجديد لا يكمنان في التسريبات التي كانت دائما وأبدا وإنما في

حجمها. فثورة المعلومات تنتج مخازن معلومات هائلة تسمح بالتسريبات الهائلة.

وهذا ما حدث وبشدة للولايات المتحدة، لكنه قد يحدث للآخرين. و نحن أيضاً. تذكروا مردخاي فعنونو الذي أربكنا جدا ولكنه «بعكس المعكوس» أسهم جدا في قدرتنا الردعية. وهناك أيضا عنات كام التي كان بوسعها نشر الوثائق في موقع الكتروني أجنبي (كما حصل مع قوائم الجنود الذين شاركوا في حملة الرصاص المسكوب).

إن الولايات المتحدة هي الخاسر الأكبر في الأسبوع الأخير. وهي مربكة داخليا وخارجيا إزاء برنامج واقعي رخيص سيطر على صفحات الأخبار، وتطلب شروحات متلعثمة تعرض السياسة الأمريكية كهاوية وخاطئة. لقد وقف شرطي العالم عاجزا أمام صبية ويكيليكس.

وهناك رابح من القضية الأخيرة وهي دولة إسرائيل. وأولا، نحن أقل تضررا من التسريبات حول ما يقال « في الغرف المغلقة»، لأن التسريبات والحديث عندنا بعدة ألسنة عمل يومي. وتقريبا فإن كل ما يمكن تسريبه لوسائل الإعلام سمعناه على لسان هذا الوزير أو ذاك.

وثانيا، ومن معاينة أولية لوثائق ويكليكيس تظهر صورة الوضع الحقيقية. فالتقسيم الحقيقي للائتلافات الافتراضية في منطقتنا ليس يهوداً مقابل مسلمين وإسرائيل مقابل الدول العربية، وإنما «الأخيار مقابل الأشرار». و في جانب «الأخيار» يوجد كل زعماء الدول التي لها عدو مشترك هو الميليشيات الأصولية الإسلامية على شاكلة حزب الله، الجهاد الإسلامي، حماس والقاعدة. هؤلاء يشكلون عدوا خطيرا لمصر والأردن أكثر من دولة إسرائيل.

انتبهوا للأقوال غير الرسمية في سياق الموعد المفضل لإنهاء عملية الرصاص المسكوب: باراك أراد الانتهاء بأسرع وقت ممكن، أولمرت أراد الاستمرار وأبو مازن كان يدعو «يا رب، يا رب، لا تنتهي أبداً».

وفي هذه المجموعة توجد أيضاً كل الدول التي تتعرض لخطر مشترك: إيران شيعية نووية. وهذا خطر يقض مضاجع زعماء السعودية، العراق ودول الخليج ليس أقل من مضجع القيادة الإسرائيلية. وكما قال لي صديق بعد قراءة الموجة الأولى من الوثائق: «لا أمل البتة في أن ننال من الولايات المتحدة ضوءاً أصفر لهجوم إسرائيلي على إيران. ولكن السعودية منحتنا ضوءاً أخضر متقطّعاً، وربما ممراً جوياً سرّياً».

وفي الجانب الآخر، الأشرار، توجد عصابات محور الشر بقيادة إيران وتضم المنظمات الإرهابية الإسلامية، سوريا والمنضمة حديثاً للعصابة، تركيا.

وبناء عليه، نشأت فرصة ربما لمرة واحدة لبناء تحالف هادئ، يشارك فيه من دون ضجة زعماء كل الدول التي لها عدو أصولي وإسلامي مشترك. وسوف ينجح هذا التحالف فقط إن بني بهدوء، وكل ركض «لإخبار الأصدقاء» سيدمره في لحظة واحدة. وأهمية هذا التحالف في محاربة المشروع النووي الإيراني، والإرهاب ونزع الشرعية، هائلة. يمكن أن ينجح. شرط أن لا تظهر تفاصيل إنشائه في ويكيليكس طبعاً.

الجنرال عوزي ديان

إسرائيل اليوم 3 /12 /2010

إسرائيل ووثائق هذا «الولد الفوضوي الخطير»
جوليان أسانج:

نحن أقل مركزية في المنطقة وجوهر الأمن الأميركي والحلفاء لم يمس

كتبت سيما كدمون في «يديعوت أحرونوت» أنه من السابق لأوانه تحديد تأثير موقع «ويكيليكس» في إسرائيل، أو الضرر الذي سبّبه لنا، و«مع ذلك كله، توجد أمور عديدة تثيرها القضية. يُخيل الينا أننا رأينا حتى الآن بدايتها فقط. تبين لنا مثلاً أننا غير ذوي أهمية كبيرة. وأننا برغم ما يُخيل إلينا لسنا مركز العالم. نحن أقل إثارة لاهتمام النظام الدولي والأميركي مما يُخيل لنا، وإسرائيل أقل مركزية في واقع الشرق الأوسط مما تعتقد كثيراً».

وتشير كدمون إلى أن «تقارير الموقع تتناول المحادثات الدبلوماسية التي تجري مع زعماء العالم العربي، وإيران قبل كل شيء، وبعد ذلك شؤوناً إقليمية، وتُثار إسرائيل أحياناً بصفتها موضوعاً يجب أن يُضرب عليه بعلامة «اكس» أكثر من كونها موضوعاً يشغل المتحدثين حقاً. ومع ذلك كله يحسن الجلوس بهدوء. لا ينبغي أن نطلق أقوالاً قد

تورطنا دبلوماسياً أو تجعلنا حمقى أو متعجرفين. إن قول رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أمام لجنة المحررين، إنه كان حذراً في محادثاته مع الدبلوماسيين ولهذا لم يحدث لإسرائيل حرج من تسريب ويكيليكس - لم يكن ما يدعو إليه، ولن نقول إنه كان سابقاً لأوانه: ففي هذه الأثناء نُشر فقط 50 وثيقة من 7500 ما زلنا لا نعرف عنها شيئاً، فيها احتمال أن تسبّب ضرراً للدولة. قد لا يكون ضرراً أمنياً أو سياسياً داخلياً، لكنه بالتأكيد قد يكون ضرراً سياسياً داخلياً. فإمكانية الثرثرة وقول الحماقات يكبر كلما تضاءلت المستويات. يكفي أن يكون عضو كونغرس قد التقى عضواً من حزب نتنياهو وقيل هناك شيء عن عوفاديا يوسف. قد يكون هذا علّة عندنا لإسقاط حكومة. فالآن خرجت إلى الخارج الأقوال التي قالها رئيس الحكومة عن سلوك ايهود اولمرت في حرب لبنان. إنه نتنياهو نفسه الذي تظاهر بالتصرف الرسمي، لكنه في الخارج قال ما قال لسكرتير ثانوي ما».

أما الخبر الأهم في تاريخ المشروع النووي الإسرائيلي الدكتور أفنير كوهين فكتب في «هأرتس» تحت عنوان « مملكة السر بقيت مغلقة» إن هذا الموضوع لم يطرأ عليه تغيير. وأشار إلى أن ثمة شيئاً ما فوضوي وصبياني معاً في ظاهرة «ويكيليكس». فمثل الولد الصغير مع لباس الملك الجديد الذي يتبيّن دهشاً أن عالم الكبار مليء بالنفاق، والرياء وعدم النزاهة على خلاف مطلق لما ربّوه عليه، يصرّ على أن يكشف على الملأ أكاذيبهم - يتناول موقع «ويكيليكس» عالم الدبلوماسية وقواعد السرية فيه. إن جوليان أسانج، مثل ولد يرفض أن يكبر، يقلب المائدة بتصرف فوضوي ويكشف كل ما وصل يده كي يروه.

ويوضح كوهين أن النتيجة سلسلة معارف آسرة بجوهر الدبلوماسية. فمن جهة، وبرغم الكشف بالجملة عن ربع مليون وثيقة بعضها في الحقيقة ذو حساسية، يبدو أن الكشف لم يكد يمس جواهر تاج الأمن القومي لأميركا أو حليفاتها. يبدو أن إطلاق الوثائق لم يؤدِ إلى الكشف عن أسرار دولة لم تكن معلومة حتى الآن، في السياسة أو الاستخبارات أو التكنولوجيا.

وتابع «تبيّن سريعاً أن الوثائق المسرّبة لم تغير كثيراً شكل إدراك الخبراء الأكاديميين (الذين لم تُكشف لهم المواد السرية) لمجالات تخصصهم. لم يتعلم كاتب هذه السطور أي شيء جديد من قراءة محضر جلسة محادثة مستشار الأمن القومي عوزي أراد ورجاله للوفد الأميركي برئاسة نائبة وزيرة الخارجية ايلين تاوشر، التي جاءت في كانون الأول 2009 لتنسيق المواقف في الشؤون الذرية. إن ما قدّرت أن يُقال في اللقاء قد قيل بالتقريب».

و يخلص إلى أن «الولد الصغير «ويكيليكس» لم ينجح في الوصول إلى أسرار التاج، فبعد كل شيء يُحفظ جوهر مملكة السر حفظاً لا يُمكّن من التغلغل إليها، لكنه نجح في الوصول إلى مناطق كثيرة في مملكة السرية. يبدو أنه كان الافتراض أن الناس يدركون الفرق بين الأسرار الحقيقية والأمور التي تستحق السرية، وأننا جميعاً نحترم السرية وتبين أن ليس الأمر كذلك».

ولكن الباحث الصحافي في «هآرتس» أريبه شافيت يحمل بشدة على أسانج ويصفه بـ«المجرم الخطر»، معتبراً أن «الرجل الغريب ذا

الشعر الأشقر الطويل ليس فقط إرهابي معلومات من نوع جديد. وهو ليس فقط فوضوياً يهين القوة العظمى الكبرى في العالم. وهو ليس فقط مغرور عديم الثبات يشوّش الدبلوماسية الحديثة ويضعضع النظام العالمي. جوليان أسانج هو مجرم خطير لأنه حطّم العقيدة السائدة في كل ما يتعلق بفهم الشرق الأوسط».

ويضيف «العقيدة تقول الآتي: المشكلة المركزية في الشرق الأوسط هي النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. المشكلة المركزية في النزاع هي الاحتلال. المشكلة المركزية في الاحتلال هي المستوطنات. وعليه، إذا ما أوقفنا المستوطنات فقط، وانتهى الاحتلال، فإن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني سيحلّ والشرق الأوسط سيكون مستقراً».

وتابع « في العقد الأخير تجمّدت العقيدة وقدّست. وقد أصبحت بمثابة معتقد لا مجال للشك فيه. كانت هذه هي الحقيقة التي أقسموا عليها في البيت الأبيض والاليزيه ومقر الحكومة البريطانية. كانت هذه الحقيقة التي أفادوا بها في «واشنطن بوست» و في «لوموند» و«الغارديان». كانت هذه هي الحقيقة ذات المفعول الأخلاقي الأعلى التي صمّمت المذهب الفكري للنخب المتنورة في الغرب ووجّهت سياسة القوى العظمى الغربية. جاء أسانج وحطّم العقيدة. الوثائق السرية التي نشرها ويكيليكس أثبتت بأن ليس المستوطنات، ليس الاحتلال وليس النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني هي المشاكل المركزية للشرق الأوسط. الرسائل الالكترونية السرية أثبتت بأن العالم الذي يتحدثون عنه في واشنطن وباريس ولندن هو عالم وهمي. فقد أثبت أسانج بأنه لا توجد أي صلة بين الشرق الأوسط الحقيقي وبين الشرق الأوسط الذي

يروون عنه في «واشنطن بوست» و«اللوموند» و«الغارديان». لقد كشف حقيقة أن العالم العربي بأسره لا يعنى اليوم إلا بمشكلة واحدة: إيران، إيران، إيران».

وتابع «لا يوجد أي شك في ذلك: أسانج هو مجرم خطير. ولكن، أسانج خطير ليس لأنه تسلل إلى منظومة معلومات البنتاغون بل لأنه كشف انعدام الاستقامة الثقافية للطبقة المثقفة الغربية. أسانج خطير لأنه سرب أسرار دولة بحجم غير مسبوق، ولأنه كشف لنا جميعاً بأن الخطاب السائد في الغرب سطحي وكاذب. أسانج خطير ليس لأنه أحرج حلفاء الغرب بل لأنه أثبت بأن الغرب مصاب بالتراهة السياسية التي تجعله منقطعاً عن الواقع السياسي. لقد عرض أسانج أمامنا جميعاً مرآة كبرى، تثبت كم جعلنا أغبياء في العقود الأخيرة. عقيدة كهذه أدت بنا ألا نرى على نحو صحيح التحدي التاريخي الذي نقف أمامه».

ويكيليكس العرب والعالم

ويكيليكس بعيون إسرائيلية


ISBN 978-9953-76-452-8

